

Distr.: General
22 January 2014
Arabic
Original: English

اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة



اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة

النظر في التقارير المقدمة من الدول الأطراف بموجب المادة ١٨ من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة

التقريران الدوريات الثاني والثالث المقدمان من الدولة الطرف في عام ٢٠١٣

تيمور - ليشتي*

[تاريخ الاستلام: ١٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣]

المحتويات

الصفحة

٥	مقدمة
٦	النتائج الرئيسية
١٣	المادة ١: تعريف التمييز
١٤	تقديم الشكاوى المتعلقة بالتمييز ضد المرأة
١٤	المادة ٢: تدابير السياسة العامة
١٤	التشريعات الأساسية



الرجاء إعادة استعمال الورق

* تصدر هذه الوثيقة دون تحرير رسمي.

280414 120214 14-21326 (A)



١٤	الأجهزة الوطنية المعنية بالمرأة
١٩	الجهود التي تبذلها الحكومة تعزيزاً لتعميم مراعاة المنظور الجنساني
٢٧	الأهداف الإنمائية للألفية
٢٨	المادة ٣: ضمان حقوق الإنسان والحريات الأساسية
٢٨	تعميم اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة والوثائق ذات الصلة بها
٣٠	العنف الجنساني
٤٥	تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ١٣٢٥
٤٧	المادة ٥: قولبة أدوار الجنسين والتحيز
٤٧	المادة ٤: تدابير خاصة للتعجيل بالتقدم نحو تحقيق المساواة
٤٨	المرأة واتخاذ القرارات داخل الأسرة المعيشية
٥٠	المبادرات التي تتخذها الحكومة بشأن تعديل القوالب النمطية
٥٢	المادة ٦: الاتجار بالبشر والبقاء
٥٢	الإطار القانوني
٥٣	التدابير الرامية إلى تعزيز الإطار القانوني بشأن الاتجار بالبشر
٥٤	خطة العمل الوطنية المتعلقة بالاتجار بالبشر
٥٦	المادة ٧: الحياة السياسية والعامية
٥٧	المرأة والمشاركة السياسية على الصعيد المحلي
٥٩	مشاركة المرأة على الصعيد المحلي
٦١	العقبات التي تحول دون مشاركة المرأة في النشاط السياسي
٦١	المادة ٨ - التمثيل والمشاركة على الصعيد الدولي
٦٢	المادة ٩: الجنسية
٦٢	المادة ١٠: التعليم
٦٢	السياسة والإطار القانوني

٦٣ مشاركة المرأة في التعليم
٦٨ الأمن والعنف في المدارس
٧٠ المادة ١١: العمالة
٧٠ الإطار القانوني
٧٢ المرأة والمشاركة في القوة العاملة
٧٧ النساء في المناصب القيادية في إطار الإدارة العامة
٧٧ المرأة في مناصب صنع القرار في القطاع الخاص
٧٨ مبادرات الحكومة فيما يتعلق بالعمالة
٨٠ المادة ١٢: الرعاية الصحية وتنظيم الأسرة
٨٠ البيانات المتعلقة بالصحة الإنجابية
٨٤ الخطة الاستراتيجية الوطنية لقطاع الصحة للفترة ٢٠١١-٢٠٣٠
٨٧ صحة الطفل
٨٨ تنظيم الأسرة
٨٩ الصحة العقلية
٩٠ المادة ١٣: الفوائد الاقتصادية والاجتماعية
٩٠ الحماية الاجتماعية للفئات الضعيفة
٩٢ برامج التحويلات النقدية
٩٣ الحصول على تسهيلات ائتمانية
٩٦ المادة ١٤: المرأة الريفية
٩٦ السياسات والتشريعات
١٠٠ إمكانية الاستفادة من البنية الأساسية الريفية
١٠٣ دعم الأنشطة الاقتصادية والأنشطة المدرّة للدخل التي تضطلع بها المرأة
١٠٥ المادة ١٥: المساواة أمام القانون

١٠٥ الأهلية القانونية
١٠٧ إمكانية اللجوء إلى القضاء
١٠٧ المادة ١٦: الزواج والحياة الأسرية
١٠٧ الزواج التقليدي وتنظيمه في القانون المدني
١٠٩ الأسرة والميراث وحقوق الملكية
١١١ اختيار الزوج
١١١ حقوق الزوجين ومسؤولياتهما
١١٣ الطلاق
١١٣ فترة الانتظار قبل الزواج من جديد بعد الطلاق ووفاة أحد الزوجين

مقدمة

هذا التقرير هو التقرير الجامع للتقريرين الدوريين الثاني والثالث المقدمين إلى اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، بشأن تنفيذ أحكام اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، كي تنظر فيه اللجنة. وقد قدم التقرير الرسمي الأولي في عام ٢٠٠٨ ونظرت فيه اللجنة خلال دورتها الرابعة والأربعين المعقودة في ٣٠ تموز/يوليه ٢٠٠٩.

ويوفر التقرير الدوري معلومات عن الخطوات والتدابير القانونية وغيرها المتخذة من أجل تنفيذ الاتفاقية والملاحظات الختامية، وعن العقبات المتبقية أمام تمتع المرأة بحقوقها، خلال الفترة منذ نظر اللجنة في التقرير الأولي إلى الموعد المقرر لتقديم التقرير الدوري. وعلى هذا النحو، يغطي هذا التقرير الفترة من آب/أغسطس ٢٠٠٩ إلى أيار/مايو ٢٠١٣.

ويعرب وزير الدولة لتعزيز المساواة عن تقديره لدمج المعلومات العامة المتعلقة بإطار حماية وتعزيز حقوق الإنسان وعدم التمييز والمساواة في الوثيقة الأساسية الموحدة، بما في ذلك مسائل من قبيل تعزيز تكافؤ الفرص وعدم التمييز في التشريعات؛ والتشريعات التي تحظر العنف ضد المرأة، والمؤسسة أو المؤسسات التي تعمل بوصفها الآلية الوطنية للنهوض بالمرأة؛ والميزة الجنسانية ونتائجها. ولكن نظراً لعدم توافر وثيقة أساسية موحدة ومستكملة في موعد تقديم التقرير، أدرجت جميع المعلومات ذات الصلة في هذه الوثيقة. ونتيجة لذلك، تعرب الحكومة عن أسفها لطول التقرير، إذ يتجاوز الـ ٤٠ صفحة الموصى بها.

وتأكيداً للفقرات المحددة التي تستجيب مباشرة للملاحظات الختامية، تقرر إبرازها باللون الرمادي. وعلاوة على ذلك، فمع تطور الإطار القانوني العام بدرجة كبيرة منذ التقرير الرسمي الأولي وقيام الدولة بإصدار عدد من المدونات والقوانين والسياسات، أرفقت بالتقرير مقتطفات من الأحكام ذات الصلة باللجنة.

وقد أعد التقرير مكتب وزير الدولة لتعزيز المساواة بالتعاون الوثيق مع جميع المؤسسات الحكومية والمؤسسات الوطنية ذات الصلة مثل مكتب أمين المظالم لحقوق الإنسان والعدالة. وشارك المجتمع المدني أيضاً من خلال المساهمة في مختلف المشاورات. وتيسر إعداد التقرير بفضل تمويل الأنشطة (المشاورات والترجمة والطباعة) والمدخلات التقنية التعاونية التي قدمتها هيئة الأمم المتحدة للمرأة.

النتائج الرئيسية

إمكانية اللجوء إلى القضاء

التطورات الإيجابية

- كان مكتب محامي المساعدة القضائية موجودا دائما في المقاطعات منذ عام ٢٠٠٩.
- قام مكتب محامي المساعدة القضائية في عام ٢٠١٢ بوضع استراتيجية تواصل تتضمن التوعية والمنشورات ووسائل الإعلام وموقعا شبكيا لزيادة الإلمام بالنواحي القانونية والتوعية والمعرفة بالحق في إمكانية اللجوء إلى محامي مساعدة قضائية.
- توجد لدى هيئات المحكمة ٤ محاكم متنقلة تغطي ١٣ مقاطعة للوصول إلى معظم المناطق النائية.
- يقوم مركز التدريب القانوني بتدريب العناصر القضائية الفاعلة في مجال اتفاقيات حقوق الإنسان.
- نظمت وزارة الدفاع حلقات دراسية كان موضوع إحداها اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، لمسؤولي المحاكم وأعضاء النيابة العامة ومحامي المساعدة القضائية منذ عام ٢٠٠٧.
- يتلقى مكتب أمين المظالم لحقوق الإنسان والعدالة شكاوى بشأن انتهاكات حقوق الإنسان وسوء الإدارة.
- نفذت وزارة العدل حملة نحو الأمية القانونية على صعيد البلد.

التحديات المستمرة

- كثرة القضايا قيد التحقيقات.
- التنسيق بين أعضاء النيابة العامة والشرطة الوطنية لثيمور - ليشتي.
- عدم وجود نظام فعال لتتبع القضايا.
- فهم الضحايا المحدود للإجراءات/الحقوق القانونية.
- حالات التأخير في إجراءات المحاكم.
- عدم وجود تفاصيل بشأن الشكاوى التي يتلقاها أمين المظالم لحقوق الإنسان والعدالة.

العنف ضد المرأة

التطورات الإيجابية

- اعتبر قانون مكافحة العنف العائلي رقم ٢٠١٠/٧ أي شكل من أشكال العنف العائلي جريمة عامة يتعين النظر فيها من خلال نظام العدالة الرسمي.
- يغطي قانون مكافحة العنف العائلي الاغتصاب الزوجي من خلال حكم بشأن العنف الجنسي "حتى في إطار الزواج".
- نشر القانون في جميع المقاطعات مع استهداف السلطات المحلية ورؤساء القرى وشيوخ القبائل والمجتمعات المحلية والجامعات.
- أجهزت خطة العمل الوطنية المعنية بالعنف القائم على نوع الجنس للفترة ٢٠١٢-٢٠١٤ بما في ذلك إطار للرصد والتقييم وتقدير تكاليف الرصد والتقييم.
- وقع وزير الدولة لتعزيز المساواة عدة مذكرات تفاهم مع تليفزيون تيمور - ليشتي ومركز تيمور - ليشتي للتطوير الإعلامي للبرامج المعنية بالتليفزيون والإذاعة المحلية بشأن مواضيع المساواة بين الجنسين بما في ذلك العنف ضد المرأة.

التحديات المستمرة

- عدم وجود نظام منسق لجمع البيانات المتعلقة بالعنف الجنساني بين الحكومة والمنظمات غير الحكومية.
- أجهز قانون حماية الشهود في عام ٢٠٠٩ ولكن لم يبدأ العمل به بعد.
- يؤثر تناوب ضباط الشرطة التابعين لوحدة الأشخاص المعرضين للمخاطر على استمرار التدريب في مجال خدمات الضحايا والتحقيقات المتعلقة بالعنف الجنساني.
- الإحجام عن إبلاغ الحالات إلى الشرطة.
- عدم معرفة قادة المجتمعات المحلية بقانون مكافحة العنف العائلي.
- استمرار تفضيل العدالة التقليدية.

التعليم

التطورات الإيجابية

- تنفيذ برنامج Bolsa da Mae في ١٣ مقاطعة واستفادة ١٤ ٠٠٠ شخص منه في عام ٢٠١٢.
- بلغت نسبة قيد الأطفال في عمر التعليم في التعليم الأساسي ٩٠ في المائة، مع بلوغ نسبة قيد الفتيات ٤٨ في المائة في عام ٢٠١١.
- بلغ عدد حالات القيد في مدارس التعليم الإعدادي ٦٩٨ ٣٠ حالة للذكور (٥٠,٥ في المائة) و ٢٦٩ ٣٠ حالة للإناث (٤٩,٥ في المائة) في الفترة ٢٠١١-٢٠١٢.
- بلغ عدد حالات القيد في مدارس التعليم الثانوي والتقني ٦٠٣ ٢٠ حالات للذكور (٤٩,٤ في المائة) و ١٠٧ ٢١ حالات للإناث (٥٠,٦ في المائة) في الفترة ٢٠١١-٢٠١٢.
- بلغ عدد الأشخاص الذين حصلوا على شهادات محو الأمية في إطار الحملة الوطنية لمحو الأمية ٤٦٣ ٢٠٤ "Sim Eu Posso" شخصا، تقدر نسبة الإناث فيهم بـ ٦٥ في المائة في الفترة ٢٠١١-٢٠١٢.
- بلغ عدد المنح الدراسية للدراسة في الخارج ٦٥٨ منحة، كان ٣٧ في المائة منها للإناث في الفترة ٢٠١٠-٢٠١٣.
- تغطي سياسة "عدم التسامح مطلقا" العنف الجنسي والعقاب البدني وغيره من أشكال العنف في المدارس.

التحديات المتبقية

- تتصل حالات تسرب الفتيات من المدارس بحدوث حمل غير مقصود والرسوب في الامتحانات النهائية والمرض والمعتقدات التقليدية فيما يتعلق بتعليم الفتيات وأحيانا بسبب العنف الجنسي.
- عدم قيام الحكومة حتى الآن باعتماد سياسة رسمية لإعادة القيد.

- أبلغت إلى المفتش العام المسؤول عن التعليم ٩ حالات تتعلق بالعنف الجنسي في الفترة ٢٠١١-٢٠١٢، جرت تسوية ٥ منها بالآليات التقليدية، و ٤ من خلال المحكمة.

الصحة

التطورات الإيجابية

- تمثل صحة الأم والطفل أولويات وطنية في الخطة الاستراتيجية الوطنية لقطاع الصحة للفترة ٢٠١١-٢٠٣٠.
- نقحت الاستراتيجية الوطنية للصحة الإنجابية لتصبح استراتيجية شاملة لصحة الأم/الوليد/الطفل.
- بني ٤٦ مركزاً للأمومة والصحة لتحسين صحة الأم والصحة الإنجابية في الفترة ٢٠٠٧-٢٠١٢.
- أنشئت كلية للتمريض والقابلات في جامعة تيمور - ليشتي الوطنية في عام ٢٠١٠.
- بلغت نسبة النساء اللاتي تلقين رعاية قبل الولادة ٨٦ في المائة في الفترة ٢٠٠٩-٢٠١٠.
- بلغت نسبة النساء اللاتي تلقين رعاية بعد الولادة ٤٦,٧ في المائة في عام ٢٠١٢.
- طورت مناهج التعليم المتعلقة بالصحة الجنسية والإنجابية للمراهقين في مرحلي التعليم الإعدادية والثانوية.

التحديات المتبقية

- لا تزال معدلات الخصوبة في تيمور - ليشتي من أعلى المعدلات في المنطقة، إذ تبلغ ٥,٧ أطفال لكل امرأة.
- لا تزال معدلات الوفيات النفاسية في تيمور - ليشتي من أعلى المعدلات في المنطقة، ببلوغها ٥٥٧ حالة وفاة لكل ١٠٠٠ ولادة.
- تقتصر نسبة النساء اللاتي حصلن على مساعدة متخصصة من طبيب أو ممرضة أو قابلة على ٥٩ في المائة.
- تقتصر نسبة المتزوجات اللاتي يستخدمن وسيلة حديثة لتنظيم الأسرة على ٢٦ في المائة في عامي ٢٠١١ و ٢٠١٢.

- تقتصر نسبة الاحتياجات الملّبة في مجال تنظيم الأسرة من حيث المباعدة بين الولادات أو الحد منها على ٤٢ في المائة.

العمالة

التطورات الإيجابية

- يغطي قانون العمل الجديد الذي أُجيز في شباط/فبراير ٢٠١٢ مسائل المساواة في الفرص والمعاملة في الحصول على العمل والتدريب المهني والتطوير المهني وظروف العمل والأجر. وهو يغطي أيضاً عدم التمييز في التوظيف ويحظر التحرش اللفظي وغير اللفظي والجسدي والجنسي.
- وضع استراتيجية جنسانية للقطاع الخاص من أجل تعزيز التعاون فيما بين أصحاب المصلحة الرئيسيين، مع مراعاة الفوارق بين الجنسين والشواغل المتعلقة بالمسائل الجنسانية، والاستجابة لاحتياجات منظمي المشاريع المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم.
- شكلت النساء في عام ٢٠١٢ نسبة ٤٩ في المائة من مجموع عميلات معهد دعم تنمية الأعمال التجارية، وكن يحصلن على دعم في مجال تخطيط الأعمال التجارية وتمويلها.
- من بين النساء غير النشطات اقتصادياً بصفة أساسية (النساء المصنفة مثلاً في فئة ربات البيوت)، شكلت النساء اللاتي يساهمن بدرجة ما في الاقتصاد من خلال الزراعة أو الحرف اليدوية نسبة ٤٢ في المائة.

التحديات المتبقية

- يبلغ عدد الرجال العاملين (٥٤ في المائة) ضعف عدد النساء العاملات (٢٦ في المائة) في عام ٢٠١٠.
- لا تشارك غالبية النساء (٧٢ في المائة) على الإطلاق في القوة العاملة، مقارنة بنسبة ٤٣ في المائة للرجال في عام ٢٠١٠. وبلغت نسبة اللاتي ذكرن أن الواجبات الأسرية هي السبب الرئيسي في انعدام النشاط الاقتصادي ٣٥ في المائة. ومع ذلك، لا تزال نسبة مشاركة النساء بدون أطفال في القوة العاملة أقل من نسبة مشاركة الرجال.

- للوصول إلى منصب مدير، يتعين أن تبلغ نسبة إتمام التعليم الثانوي أو التقني أو المهني ٧٥ في المائة للنساء مقابل ٤٢ في المائة للرجال - وهو ما يكشف عن التمييز لأن النساء تحتاج إلى مستويات أعلى من التعليم حتى يحصلن على نفس العمل.
- تبلغ نسبة النساء اللاتي يشغلن وظائف غير مستقرة تفتقر إلى الترتيبات الرسمية أو الاستحقاقات أو الحماية الاجتماعية ٧٨ في المائة.

العلاقات الأسرية

التطورات الإيجابية

- ينص القانون المدني الجديد الذي أجاز في عام ٢٠١١ على المساواة بين الزوجين، بتحديد حد أدنى واحد لسن الزواج لكل من الرجال والنساء وهو ١٧ سنة، ولا يفرق بين الرجال والنساء في الأهلية القانونية.
- يجوز لكل من الزوجين إدارة الأصول الخاصة به، وله حقوق استخدام المنافع المشتركة.
- يجوز للرجل والمرأة على قدم المساواة الحصول على الميراث أو الممتلكات.

التحديات المتبقية

- الحد الأدنى لسن الزواج ١٧ سنة لكل من الرجال والنساء.
- تبلغ نسبة النساء في الزيجات التي تقوم على تعدد الزوجات ٢ في المائة.
- على الرغم من أحكام القانون المدني الجديد، لا يزال نظام التوريث التقليدي، القائم على أساس القرابة من جانب الأم ومن جانب الأب، هو النظام السائد، وخصوصاً في المناطق الريفية.
- على الرغم من تمتع الأجيال الجديدة بحرية أكبر في اختيار الزوج، تظل مسألتنا الصداق والتزامات الزواج التقليدية قائمتين.

القوالب النمطية والممارسات السلبية

التطورات الإيجابية

- تؤكد السياسة الوطنية المتعلقة بالثقافة أن "الثقافة والتقاليد عمليتان ديناميتان تتطوران مع مرور الزمن [...]".

- بحلول عام ٢٠١٢، غطت الأنشطة التي نُفذت على الصعيد الوطني لتوعية المجتمع بقانون مناهضة العنف العائلي جميع المقاطعات.
- أبرمت مذكرة تفاهم بين وزارة الدولة للمساواة بين الجنسين، وتلفزيون تيمور - ليشتي، ومركز تيمور - ليشتي لتطوير وسائل الإعلام، وصحيفة تيمور بوست، من أجل بث برامج عن القضايا الجنسانية ونشر مواضيع عنها.
- أقيمت شراكة بين وزارة الدولة للمساواة بين الجنسين ومركز تيمور - ليشتي لتطوير وسائل الإعلام لرصد التغطية الإعلامية المتعلقة بالمساواة الجنسانية والعنف ضد المرأة وموقف الصحفيين تجاه هذين الموضوعين.

التحديات المتبقية

- لا تزال العادات والتقاليد تؤثر على تصور الحقوق والسلطة، وذلك على الرغم من العدد الكبير من أنشطة وحملات التوعية ودورات التدريب المتعلقة بهما.
- ما زال كثير من الرجال والنساء لا ينظرون بشكل ممنهج لاستخدام الرجل للقسوة البدنية في العلاقة الحميمة باعتباره جرماً، ويعتبرونه أمراً عادي الحدوث في المنازل.

المشاركة السياسية والمشاركة في الحياة العامة

التطورات الإيجابية

- أدى التعديل الثاني لقانون الانتخابات البرلمانية المؤرخ حزيران/يونيه ٢٠١٣ الذي ينص على أن تضم كل مجموعة من ثلاثة مرشحين امرأة واحدة على الأقل، إلى بلوغ نسبة تمثيل المرأة في البرلمان ٣٨ في المائة.
- التزم البرنامج السياسي بشأن مشاركة المرأة في الحياة السياسية في الفترة ٢٠١٢-٢٠١٧ بمعالجة ٧ مجالات ذات أولوية بالنسبة للمرأة، وهي: التعليم، والاقتصاد، والصحة، والسياسة، والثقافة، ووسائل الإعلام والعدالة، والسلام والأمن.
- أُجريت على المستوى المجتمعي دورات تدريبية وبرامج لبناء قدرات النساء لإعدادهن لتولي المناصب القيادية، ولا سيما قبل كل عملية انتخاب.
- يتمثل الهدف الذي يتوخاه البرنامج الوطني لتنمية القرى، المنشق من الآلية الوطنية لتسريع وتيرة التنمية المجتمعية، في استقدام وتدريب عدد تشكّل النساء نسبة

٤٠ في المائة منه لتنفيذ الآلية، ويرصد البرنامج أيضا اعتمادا مخصصا للاجتماعات التي تعقدها النساء المحليات.

التحديات المتبقية

- لا تزال مشاركة المرأة في الحياة السياسية على الصعيد المحلي منخفضة جدا (تبلغ نسبة الإناث بين زعماء القرى ٢ في المائة فقط).

المادة ١: تعريف التمييز

- ١ - نُشر أول بحث شامل في مجال القانون الدستوري التيموري في أواخر عام ٢٠١١. وقد أوضحت هذه الدراسة المرجعية في مجال القانون الدستوري التيموري مفاهيم الدستور، ولا سيما مفهوم عدم التمييز المنصوص عليه في المادة ١٦. وتعرّف المادة المذكورة مبدأ عدم التمييز على أنه ملازم لمبدأ المساواة: "عدم مشروعية التفريق بين الأفراد وتقسيمهم إلى فئات، منها نوع الجنس، استنادا إلى اعتبارات شخصية محضة على النحو الوارد في الفقرة ٢ من هذه المادة"^(١).
- ٢ - ومع ذلك، لا يتضمن الدستور ولا القوانين الأخرى أي تعريف للتمييز ضد المرأة وفقا للمادة ١ من الاتفاقية.
- ٣ - وعلى الدولة واجب حماية شعبها من جميع أشكال التمييز، وذلك بوسائل منها القانون الجنائي. ويعتبر القانون الجنائي، الذي أُقر بموجب المرسوم بقانون رقم ٢٠٠٩/١٩ المؤرخ نيسان/أبريل ٢٠٠٩، ارتكاب شخص ما جريمة بدافع نوع الجنس طرفا مشددا للعقوبة [الفقرة (هاء) من المادة ٥٢]^(٢).
- ٤ - وتجعل أحادية نظام تطبيق القانون الدولي في تيمور- ليشتي من تعريف التمييز الوارد في المادة ١ من الاتفاقية جزءا من الإطار القانوني المحلي رغم عدم خضوعه لأي تفسير أو اجتهاد قضائي حتى الآن.

(١) 'Constituição anotada da República Democrática de Timor-Leste', Pedro Carlos Bacelar de Vasconcelos, Braga، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، ص. ٦٨.

(٢) المرجع نفسه، ص. ٧٠.

تقديم الشكاوى المتعلقة بالتمييز ضد المرأة

- ٥ - يتلقى الشكاوى مكتب أمين المظالم المعني بالعدالة وحقوق الإنسان، الذي يعمل في إطار شعبة المساعدة العامة. وهو يتلقى الشكاوى المقدمة إما شخصيا في المكتب الوطني والمكاتب الإقليمية الأربعة، أو عن طريق الهاتف، أو الشكاوى الخطية التي تودع في الصناديق المخصصة لهذا الغرض في كل مكتب إداري من مكاتب المقاطعات الرئيسية والفرعية.
- ٦ - وتخضع الشكاوى في البداية، إلى تقييم أوّلي من قبل لجنة إدارة الشكاوى، ثم يشرع مكتب أمين المظالم في التحقيق فيها إذا كانت تندرج ضمن نطاق ولايته القضائية. وبمجرد انتهاء التحقيق، تحال القضية إلى المدعي العام مشفوعة بتوصيات باتخاذ إجراءات فيها في غضون ٦٠ يوما. وتسمح له ولاية المكتب بالتحقيق فقط في قضايا التمييز وانتهاك حقوق الإنسان أو قضايا سوء الإدارة من قبل جهات فاعلة تابعة للدولة. غير أنها تجيز له تحليل ما تتخذه الدولة من إجراءات أو تقاعسها عن ذلك فيما يخص تطبيق القانون، وتدابير الرقابة على مؤسسات الدولة، ومدى إتاحة سبل الانتصاف للأطراف المتضررة. وللحصول على مزيد من المعلومات، يرجى الرجوع إلى الوثيقة الأساسية الموحدة لتي مور - ليشتي، الفقرات من ١٥٠ إلى ١٥٦^(٣).

المادة ٢: تدابير السياسة العامة

التشريعات الأساسية

الوضع القانوني للاتفاقية

- ٧ - فيما يخص المركز القانوني للصكوك الدولية وأرجحيتها على التشريعات الوطنية، اعتمد في عام ٢٠١٠ القانون رقم ٦/٢٠١٠ المتعلق بالمعاهدات الدولية (يرد في المرفق) بغية توضيح هذه المسألة. وينص القانون على أن "الدولة التيمورية تصبح مُلزَمة بالمعاهدات الرسمية عند تصديقها عليها".
- ٨ - وفي إشارة إلى مسألة أرجحية القواعد بين القانون الدولي الموحد والقانون المحلي، تؤكد المادة ٩-٣ أسبقية القانون الدولي على القانون المحلي، وبطلان أي قانون محلي تتناقى أحكامه مع أحكام الاتفاقيات والمعاهدات والاتفاقات الدولية. ومن هذا المنظور، يجوز للسلطة القانونية العليا تلقي الطعون الدستورية، ويتوجب عليها أن تكون سبابة في استعراض

(٣) رد مكتب أمين المظالم المعني بالعدالة وحقوق الإنسان على استبيان اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة.

القوانين والأنظمة بحثا عن انتهاكات الدستور. وتُعد محكمة الاستئناف أعلى محكمة قضائية في الوقت الراهن نظرا إلى أنه لم يتم إنشاء محكمة عليا بعد.

التشريعات المحددة المتعلقة بالمساواة

٩ - فيما يتعلق بتفسير مبدأ المساواة وإدراجه في الدستور الوطني، تنص المادة ١٧ بشأن "المساواة بين المرأة والرجل" على أن "المرأة والرجل لهما نفس الحقوق وعليهما نفس الواجبات في جميع المجالات الأسرية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية وفي الحياة الثقافية".

١٠ - وقد أُدرج مبدأ المساواة أيضا في عدد من القوانين المحددة مثل القانون المدني (المادة ١٥٥٩)، وقانون العمل (المادة ٦)، وقانون الانتخابات للبرلمان الوطني (المادة ٨)، وقانون مكافحة العنف العائلي (المادة ٤)، وما إلى ذلك [...] ويتضمن كل قانون من هذه القوانين شرحا أوفى لهذا المبدأ (انظر المرفق).

١١ - وفي عام ٢٠٠٨، بدأت مناقشات بشأن وضع قانون يتعلق بالمساواة بين الجنسين، بقيادة مجموعة النائبات البرلمانيات في تيمور - ليشتي وبدعم من صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة. وكان ضعف الإطار القانوني العام يبرر اتخاذ هذه المبادرة في ذلك الحين لأن القانون الجنائي والقانون المدني وقانون مكافحة العنف العائلي، وقوانين أخرى لم تكن قد اعتُمدت بعد. وقد اعتمد البرلمان تلك التشريعات الرئيسية منذ ذلك الحين واضعا في اعتباره دواعي القلق الكثيرة المتعلقة بقانون المساواة بين الجنسين، ومن ثم، قرر البرلمان السابق عدم المضي قدما في مشروع قانون المساواة بين الجنسين بغية التركيز على إنفاذ القوانين التي سنت مؤخرا وعلى حماية حقوق المرأة.

١٢ - وعلى سبيل الإيضاح، أُدرجت في قانون العمل جميع أحكام مشروع القانون السابق المتعلقة بالمساواة في العمل، أي التساوي في الحق في العمل والتساوي في الأجر لقاء العمل المتساوي القيمة، والحمل والأمومة المأمونين، والنص على إجازة الأمومة، وما إلى ذلك؛ وأدرجت في القانون المدني أحكام تنص على المساواة في الحياة الأسرية، أي المساواة في الحق في اختيار الزوج، والمساواة في الحقوق والمسؤوليات أثناء الزواج، والمساواة في الحقوق والمسؤوليات فيما يتعلق بالوصاية على الأطفال، وما إلى ذلك.

١٣ - وتجدر الإشارة إلى أن المجلس التشريعي أجرى مناقشات في الآونة الأخيرة، بقيادة مجموعة النائبات البرلمانيات في تيمور - ليشتي، بغية إعادة النظر في موقف البرلمان بشأن هذه المسألة وربما إعادة فتح النقاش الرسمي من أجل وضع قانون المساواة بين الجنسين وسنه^(٤).

الأجهزة الوطنية المعنية بالمرأة

١٤ - أنشأت الحكومة الرابعة في ٤ حزيران/يونيه ٢٠٠٨، وزارة الدولة لتعزيز المساواة بين الجنسين بموجب المرسوم - بقانون ٢٠٠٨/١٦، لتحل محل المكتب السابق لمستشار رئيس الوزراء المعني بتعزيز المساواة بين الجنسين، على النحو المبين بالتفصيل في التقرير الأولي. وأصبحت الوزارة، منذ إنشائها، الهيئة الحكومية الرئيسية المسؤولة عن تنسيق سياسات المساواة بين الجنسين وتعزيزها.

١٥ - ومن ثم، فإن دور الوزارة الرئيسي وقيمتها المضافة يكمنان فيما تضطلع به من مهام تنسيق ورقابة. فهي ليست وكالة منفذة لأن المسؤولية عن تنفيذ القوانين والسياسات العامة والبرامج تقع على عاتق الوزارات التنفيذية. غير أنها تؤدي دوراً حافزاً في تعزيز المساواة بين الجنسين في تيمور - ليشتي. فهي بمثابة المحرك الأساسي للمساواة بين الجنسين داخل الحكومة ويتعين عليها الدعوة حتى يتم إدراج المنظور الجنساني في جميع السياسات والبرامج وميزانيات المؤسسات الحكومية^(٥).

١٦ - وبناء على تجربة المكتب السابق لنائب رئيس الوزراء، حددت وزارة الدولة لتعزيز المساواة بين الجنسين خمسة أهداف استراتيجية في الخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠١٢-٢٠١٧، وهي:

- ١' بناء قدرات الوزارة على تعميم مراعاة المنظور الجنساني؛
- ٢' الدعوة إلى وضع سياسات و سن تشريعات مراعية للمنظور الجنساني على الصعيد الوطني والمحلي؛
- ٣' تعزيز آليات تعميم مراعاة المنظور الجنساني في سياسات المؤسسات والوكالات الحكومية، وبرامجها وعملياتها وميزانياتها؛

(٤) مقابلة أجريت في ١٦ أيار/مايو ٢٠١٣ مع شارلمان صوفيا غوميز، المستشارة القانونية للشؤون الجنسانية في البرلمان الوطني ديلي.

(٥) التقرير السنوي لعام ٢٠٠٩، نائبة وزيرة الدولة لشؤون تعزيز المساواة بين الجنسين، جمهورية تيمور - ليشتي الديمقراطية، الحكومة الدستورية الرابعة، ديلي، ٢٠١٠.

‘٤’ إذكاء وعي أصحاب المصلحة وعامة الجمهور على الصعيدين الوطني والمحلي دعما للمساواة بين الجنسين وتعزيزا لها؛
 ‘٥’ تمكين المرأة اقتصاديا.

١٧ - فيما يخص افتقار الوزارة إلى ما يكفي من الموارد المالية والبشرية لكفالة أداء مهامها بفعالية، تفتخر حكومة تيمور - ليشتي بالزيادة المطردة التي تشهدها ميزانية الوزارة ومواردها المالية منذ إنشائها. والواقع أن الميزانية الإجمالية المخصصة للوزارة قد ارتفعت من ٣٤٢ ٠٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة في عام ٢٠٠٨، إلى ما يناهز ١ ٣٧٨ ٠٠٠ دولار في عام ٢٠١٢ (تفوق النفقات عموما نسبة ٩٠ في المائة في السنة)، ومن المتوقع أن ترتفع مرة أخرى في عام ٢٠١٣ لتتناهز ١ ٨٦٧ ٠٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة. ويمثل ذلك زيادة بنسبة ٣٠٣ في المائة في فترة مدتها أربع سنوات^(٦).

١٨ - ومع ذلك، فلا بد من الموازنة بين الزيادة التي طرأت على هذه الميزانية مقارنة بميزانية الحكومة ككل. والواقع أن ميزانية الحكومة زادت زيادة كبيرة أيضا خلال الفترة ذاتها، ولا تزال ميزانية وزارة الدولة لتعزيز المساواة بين الجنسين إحدى أقل ميزانيات مؤسسات الحكومة، وهو ما يمكن تبريره مجددا بأن الوزارة ليست وكالة منفذة. وبلغ إجمالي ميزانية الحكومة لعام ٢٠٠٨ ما مجموعه ٧٨٨ ٣١٢ ٠٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة، وزادت بمبلغ ٩٤٥ ٧٨١ ٨٠٦ دولار من دولارات الولايات المتحدة في عام ٢٠١٢، وهو ما يمثل زيادة نسبتها ١٢٩ في المائة في فترة الأربع سنوات نفسها^(٧).

١٩ - وقد اتبعت الموارد البشرية المخصصة للوزارة المسار نفسه الذي اتبعته مواردها المالية تقريبا. فقد كانت الوزارة تضم ١٥ موظفا حكوميا عند إنشائها. وفي وقت كتابة هذا التقرير، تضم الوزارة ٦١ موظفا حكوميا يعملون لحسابها، منهم ١٣ موظفا جديدا في المقاطعات سيتم تعيينهم في مكاتب إدارة شؤون المقاطعات لمساعدة الأفرقة العاملة المعنية بالشؤون الجنسانية (عُيِّن منهم ٨ موظفين وتولوا مهامهم). وبلغت نسبة النساء من هؤلاء الموظفين الدائمين زهاء ٦٠ في المائة في عام ٢٠١٢. وبالإضافة إلى الموظفين الحكوميين البالغ

(٦) 'الميزانية الحكومية للفترة المالية ٢٠٠٧-٢٠١٢' (التي عُرضت على البرلمان خلال استعراض اللجنة لميزانية الوزارة لعام ٢٠١٣)، المديرية الوطنية للإدارة المالية، وزارة الدولة لتعزيز المساواة بين الجنسين، ديلي، ٢٠١٣.

(٧) البوابة الإلكترونية لشفافية ميزانية تيمور - ليشتي: <http://budgettransparency.gov.tl/publicTransparency/>؛ [transparencyNavigation?fiscalYearId=82&isInflow=false](http://budgettransparency.gov.tl/publicTransparency/?transparencyNavigation?fiscalYearId=82&isInflow=false)؛ أتيح الاطلاع عليها في ١٦ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣.

عدددهم ٦١ موظفا، هناك أيضا عدد من المستشارين الوطنيين والدوليين الذين يوفرون المساعدة التقنية ويضطلعون ببناء القدرات، ومتطوعان دوليان في مقاطعتي بوكاو وليكيشا يتوليان مساعدة الأفرقة العاملة المعنية بالشؤون الجنسانية^(٨).

المساعدة التقنية والمالية

٢٠ - تلقت الوزارة مساعدة تقنية ومالية من عدة وكالات وبرامج متخصصة في الأمم المتحدة، ولا سيما من صندوق الأمم المتحدة للسكان وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، بالإضافة إلى الجهات المانحة الأخرى، مثل الحكومة النرويجية والمعونة الأيرلندية ووكالة المعونة الإسبانية. وبلغت المساعدة المالية التي حصلت عليها الوزارة خلال الفترة ٢٠٠٩-٢٠١٢ مبلغا قدره ٤٣٧ ٠١٨ ٤ دولار من دولارات الولايات المتحدة؛ وصندوق الأمم المتحدة للسكان هو المساهم الرئيسي (٢٨٠ ٥٧٠ ٢ دولار من دولارات الولايات المتحدة)، ويعزى ذلك أساسا إلى استحداث برامج تتعلق بالقضاء على العنف الجنساني (سترد بالتفصيل لاحقا في هذا التقرير)^(٩).

٢١ - ومن أجل مساعدة الوزارة وتيسير مهمتها المتمثلة في تنفيذ المرحلة الثانية من خطتها الاستراتيجية، وقع في عام ٢٠١٢ كتاب موافقة موحد بين الوزارة وهيئة الأمم المتحدة للمرأة. ويتمثل الغرض من تنفيذ كتاب الموافقة في دعم الأهداف ذات الأولوية المبيّنة في استراتيجية الوزارة للفترة ٢٠١٠-٢٠١٧، وكذلك الأولويات الوطنية ذات الصلة بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة المدرجة في الخطة الإنمائية الاستراتيجية لتي مور - ليشتي للفترة ٢٠١١-٢٠٣٠.

التعاون الدولي

٢٢ - فيما يخص التعاون الدولي من أجل تمكين المرأة وتعزيز المساواة بين الجنسين في عملية التنمية الوطنية، وقعت حكومة تيمور - ليشتي في عام ٢٠١٢، من خلال وزارة الدولة لتعزيز المساواة بين الجنسين، مذكرة تفاهم مع حكومة إندونيسيا، التي وقعتها من خلال وزارة تمكين المرأة وحماية الطفل؛ ووقعت أيضا مذكرة تفاهم مع البرتغال في عام ٢٠١١،

(٨) مذكرة توضيحية بشأن تنفيذ ميزانية وزارة الدولة لتعزيز المساواة بين الجنسين لعام ٢٠١٢ (التي عُرضت على البرلمان خلال استعراض اللجنة لميزانية الوزارة لعام ٢٠١٣)، المديرية الوطنية للإدارة المالية، وزارة الدولة لتعزيز المساواة بين الجنسين، ديلي، ٢٠١٣.

(٩) بيانات مستمدة من وزارة الدولة لتعزيز المساواة بين الجنسين (رد مفتش الوزارة ومراجع حساباتها على استبيان اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة)، ديلي، ٢٠١٢.

من خلال لجنتها المعنية بالمواطنة والمساواة بين الجنسين^(١٠). وتهدف مذكرتا التفاهم هاتان على وجه الخصوص إلى تعزيز التعاون وتوسيع نطاقه في مجالي بناء القدرات والسياسة العامة.

٢٣ - ومما يجسد رغبة الوزارة في تطوير العلاقات الأكاديمية في مجال القضايا الجنسانية، المبينة بالتفصيل في مذكرة التفاهم التي وقعتها الوزارة مع وزارة تمكين المرأة وحماية الطفل الإندونيسية، الاتفاق الذي توصلت إليه مع جامعة غادجاه مادا في يوغياكارتا، إندونيسيا، في مجالات تدريب الموارد البشرية وتعزيز المؤسسات والبحث العلمي، ومجالات أخرى منها تدريب موظفي الوزارة التقنيين وتمكينهم.

الجهود التي تبذلها الحكومة لتعزيزها لتعميم مراعاة المنظور الجنساني

٢٤ - تنص الخطة الإنمائية الاستراتيجية للفترة ٢٠١١-٢٠٣٠ على ما يلي: "إن رؤيتنا لتيمور - ليشتي في عام ٢٠٣٠ تتمثل في مجتمع عادل جنسانيا تكفل قوانينه وثقافته تقدير كرامة الإنسان وحقوق المرأة، وحمايتهما وتعزيزهما. ولتحقيق هذه الرؤية، سنعمل على تعزيز تعميم مراعاة المنظور الجنساني في سياسات الحكومة وبرامجها وعملياتها وميزانياتها"^(١١).

٢٥ - وقامت وزارة الدولة لتعزيز المساواة بين الجنسين، بوصفها الهيئة الحكومية الرئيسية المعنية بتعزيز المساواة بين الجنسين، بإنشاء آلية تنسيق في عام ٢٠٠٨ من خلال إقامة شبكة منسقين للشؤون الجنسانية في كل وزارة وفي المقاطعات، وهو إجراء أقرته الحكومة بموجب قرارها رقم ٢٠٠٨/١١. وقد تكلل عمل الآلية بالنجاح في كثير من الحالات، إذ إنها دعمت بعض الوزارات في إجراء تقييمات لمدى تمثيل الجنسين، ووضع استراتيجيات أو سياسات جنسانية، وتنظيم دورات تدريبية داخلية في المجال الجنساني. وتمكن منسقو الشؤون الجنسانية، في الوزارات التي يشغلون فيها مواقع نفوذ، من التأثير على سياسات وزاراتهم.

٢٦ - غير أنهم يواجهون بعض العقبات، لا سيما عندما يكون المنصب الذي يشغلونه أدنى من منصب المدير، بسبب عجزهم عن التأثير في عمليتي التخطيط والميزنة^(١٢).

(١٠) "مذكرة التفاهم المبرمة بين حكومة جمهورية تيمور - ليشتي الديمقراطية وحكومة جمهورية إندونيسيا بشأن التعاون في مجال تمكين المرأة وتعزيز المساواة بين الجنسين"، جاكرتا، ٢٠١٢.

(١١) الخطة الإنمائية الاستراتيجية لتيمور - ليشتي للفترة ٢٠١١-٢٠٣٠، مكتب رئيس الوزراء، ديلي، ٢٠١٠.

(١٢) "مذكرات موجهة إلى وزير الدولة بشأن قرار الوزارة المنقح المتعلق بآلية منسقي الشؤون الجنسانية"، وزارة الدولة لتعزيز المساواة بين الجنسين، ديلي، ٢٠١١.

آلية الفريق العامل المعني بالشؤون الجنسانية

٢٧ - وبعد ما يقرب من ثلاث سنوات من تنفيذ آلية مركز تنسيق الشؤون الجنسانية قدمت وزارة الدولة لتعزيز المساواة قرارا جديدا إلى مجلس الوزراء في عام ٢٠١١ يقضي برفع مستوى مركز التنسيق ليصبح آلية لفريق عامل معني بالشؤون الجنسانية. واعتمد هذا القرار في أيلول/سبتمبر ٢٠١١ من خلال القرار الحكومي رقم ٢٧/٢٠١١. واعتزمت الآلية الجديدة جعل التنسيق والرصد أكثر فعالية وتعميم مراعاة المنظور الجنساني بشكل أفضل، من خلال ترقية الأعضاء إلى رتبة موظفي الإدارة العليا بحيث يتمتعون بنفوذ أكبر في وزاراتهم.

الأفرقة العاملة المعنية بالشؤون الجنسانية على الصعيد الوطني

٢٨ - وعلى الصعيد الوطني، ينص القرار ٢٧/٢٠١١ على أن تنشئ كل الوزارات وأمانات الدولة فريقا عاملا معنيا بالشؤون الجنسانية يرأسه مدير عام ويتكون من أعضاء برتبة مدير عام من كافة الإدارات المسؤولة عن التخطيط والسياسات والشؤون المالية والرصد والتقييم. وحتى الآن، أنشئ ١٥ فريقا عاملا معنيا بالشؤون الجنسانية.

٢٩ - وبالرغم من التقدم البطيء الذي حققته الأفرقة العاملة المعنية بالشؤون الجنسانية في السنة الأولى من وجودها (وهو ما يرجع بصفة أساسية إلى ازدحام تلك الفترة بالانتخابات) فقد تمثلت الإنجازات الرئيسية للأفرقة العاملة المعنية بالشؤون الجنسانية على الصعيد الوطني في زيادة إدماج الأولويات الجنسانية في خططها وميزانيتها السنوية لعام ٢٠١٣ (على النحو المفصل في الباب أدناه)^(١٣).

الأفرقة العاملة المعنية بالشؤون الجنسانية على مستوى المقاطعات

٣٠ - بالنسبة للأفرقة العاملة المعنية بالشؤون الجنسانية على مستوى المقاطعات يلزم أن يكون رئيس الفريق نائب المسؤول الإداري للمقاطعة وأن يشمل الأعضاء قائد الوحدة المعنية بالضعفاء في المقاطعة ومديري المقاطعات بوزارات الزراعة والاقتصاد والتنمية والتعليم والصحة والهياكل الأساسية والعدل والتضامن الاجتماعي. وقد عقدت جميع الأفرقة العاملة الثلاثة عشر المعنية بالشؤون الجنسانية في المقاطعات ما يتراوح بين اجتماعين وثلاثة اجتماعات في عام ٢٠١٢. واستخدمت الاجتماعات في المقام الأول للتحضير للاحتفالات باليوم العالمي للمرأة الريفية (١٥ تشرين الأول/أكتوبر)، واليوم الوطني للمرأة

(١٣) Report on the Gender Working Group Mechanism and Gender Mainstreaming efforts by Ministries,

.Secretaries of States and Districts – 2012, SEPI, Jan. 2013

(٣ تشرين الثاني/نوفمبر) وحملة الـ ١٦ يوماً لإنهاء العنف ضد المرأة (٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر - ١٠ كانون الأول/ديسمبر). واستخدمت بعض المقاطعات اجتماعاتها لمناقشة اختصاصات فريقها العامل المعني بالشؤون الجنسانية وإعداد الصيغة النهائية لهذه الاختصاصات ووضع خطط عمل جنسانية. وحتى الآن، وضع ١٢ فريقاً خطط عمل جنسانية شاملة على مستوى المقاطعات لعام ٢٠١٣. بمساعدة تقنية من أمانة الدولة لتعزيز المساواة^(١٤). ومما يؤسف له أن نشير إلى أن هذه الخطط لم تعتمد في استعراض الميزانية الوطنية حيث تم الانتهاء من غالبيتها في الربع الأول من عام ٢٠١٣.

٣١ - وعلى الصعيد الوطني، يبلغ عدد النساء من أعضاء الأفرقة العاملة المعنية بالشؤون الجنسانية ٥٣ (٤٥,٧ في المائة) ويبلغ عدد الأعضاء من الرجال ٦٣ (٥٤,٣ في المائة) لما مجموعه ١١٦ عضواً. وعلى مستوى المقاطعات، يبلغ عدد النساء من أعضاء الأفرقة العاملة المعنية بالشؤون الجنسانية بالمقاطعات ٩٠ (٤٥,٧ في المائة) ويبلغ عدد الرجال ١٠٧ (٥٤,٣ في المائة) لما مجموعه ١٩٧ عضواً. ويزداد هذا الاختلال فيما يتعلق برؤساء الأفرقة فعلى الصعيد الوطني، من بين ١٧ رئيساً يوجد ٦ من النساء (٣,٣ في المائة) و ١١ رجلاً (٦٤,٧ في المائة) وتزداد الفجوة اتساعاً على مستوى المقاطعات؛ فمن بين ١٣ رئيساً، هناك امرأة واحدة فقط (٧,٧ في المائة) و ١٢ رجلاً (٩٢,٣ في المائة)^(١٥).

٣٢ - ووفقاً لولاية تنسيق ودعم الأفرقة العاملة التي تضطلع بها وزارة الدولة لتعزيز المساواة (انظر أدناه)، أضيفت ١٣ وظيفة جديدة لموظفين من المقاطعات إلى هيكل الأمانة في عام ٢٠١٢. ومما يؤسف له أن عملية الموافقة على القانون الأساسي للوزارة وتعيين الموظفين من خلال لجنة الخدمة المدنية قد استغرقت وقتاً أكثر مما هو متوقع. ونتيجة لذلك أصبح من الصعب أن تقوم الوزارة بتقديم المساعدة للأفرقة العاملة المعنية بالشؤون الجنسانية على مستوى المقاطعات خلال السنة الأولى من وجودها. وفي وقت كتابة هذا التقرير، تم تعيين ٨ موظفين وما زال من المتوقع تعيين ٥ آخرين^(١٦).

الآلية الحكومية الدولية المعنية بالتنسيق التابعة لأمانة الدولة لتعزيز المساواة

٣٣ - يحضر ممثلون من الأفرقة العاملة المعنية بالشؤون الجنسانية على كل من الصعيد الوطني وعلى صعيد المقاطعات اجتماعات تنسيق فصلية مشتركة بين القطاعات تنظمها

(١٤) المرجع نفسه.

(١٥) المرجع نفسه.

(١٦) المرجع نفسه.

الأمانة من أجل التنسيق والتعاون وتبادل المعلومات. وتستضيف الأمانة أيضا اجتماعات شهرية مع الوزارات ذات الأولوية على الصعيد الوطني، بما في ذلك وزارات الصحة والتعليم، والزراعة، والعدل والمالية لضمان التنسيق الوثيق بشأن مسائل محددة مثل تنفيذ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة والعنف الجنساني.

٣٤ - وتقدم الأمانة أيضا الدعم التقني وبناء القدرات للأفرقة العاملة المعنية بالشؤون الجنسانية من أجل زيادة الفهم في مجال القضايا الجنسانية وذلك بهدف تنفيذ السياسات والبرامج المراعية للمنظور الجنساني.

٣٥ - وتمكن هذه الآلية الجديدة الحكومة من إجراء رصد أفضل للأنشطة الرامية إلى كفالة استفادة الرجال والنساء على قدم المساواة من السياسات والبرامج التي يتم تنفيذها والميزانيات المرصودة^(١٧).

الجهود المبذولة في مجال الميزنة المراعية للمنظور الجنساني

٣٦ - التزمت حكومة تيمور - ليشتي منذ عام ٢٠٠٧ بالميزنة المراعية للمنظور الجنساني في عملية الميزانية. ففي الفترة من عام ٢٠٠٧ إلى عام ٢٠١٠، ساهمت وزارة الدولة لتعزيز المساواة في بعض القطاعات فيما يتعلق بالتخطيط وإعداد وثائق الميزانية بنتائج متفاوتة. وأقر البرلمان الوطني الميزنة المراعية للمنظور الجنساني من خلال اعتماد القرار البرلماني رقم ٢٠١٠/١٢ المنشور في التاسع عشر من أيار/مايو ٢٠١٠ والمتعلق بإعداد ميزانية تراعي المساواة بين الجنسين. ويرد في ديباجة هذا القرار، كمبرر للميزنة المراعية للمنظور الجنساني، أنه يتعين على حكومة تيمور - ليشتي أن تفي بالتزاماتها الدولية، ولا سيما تلك المتعلقة باتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة^(١٨).

٣٧ - وفي عام ٢٠١٠، دعا مكتب رئيس الوزراء الوزارة لاستعراض خطط العمل السنوية القطاعية السنوية بغرض تحسين تنفيذ الميزنة المراعية للمنظور الجنساني. واستعرضت الوزارة ١٠ خطط عمل في عام ٢٠١٠ واستعرضت ١٢ خطة عمل في عام ٢٠١١. وفي عام ٢٠١٢ تم استعراض جميع خطط العمل الـ ٣٢ الواردة من الجهات الحكومية وغير الحكومية، الممولة من الميزانية العامة للدولة. ومن المقرر عبر الزمن أن تسهم مؤشرات الأداء المحددة القابلة للقياس الواردة في خطط العمل السنوية في الميزنة والتخطيط المراعيين للمنظور الجنساني.

(١٧) Response to CEDAW questionnaire, Department of liaison – SEPI, Dili, Nov. 2012

(١٨) Preamble of the Parliamentary Resolution N°12/2010 on the 19th of May 2010, Dili, 2010

٣٨ - وقد زاد تنفيذ الميزنة المراعية للمنظور الجنساني في الفترة ما بين عام ٢٠١١ والوقت الحالي زيادة كبيرة بسبب الدعم المالي الكبير المقدم من هيئة الأمم المتحدة للمرأة مما سمح للأمانة بالتماس المساعدة التقنية من المتخصصين في الميزنة المراعية للمنظور الجنساني الذين يقومون بتقديم سلسلة من الدورات التدريبية بشأن التخطيط والميزنة المراعين للمنظور الجنساني مع الأعضاء السابقين في مركز تنسيق الشؤون الجنسانية والأعضاء الحاليين في الأفرقة العاملة المعنية بالشؤون الجنسانية وموظفي الوزارة وموظفي الميزانية والتخطيط في الوزارات الرئيسية والمجتمع المدني.

٣٩ - وكما هو الحال في السنوات السابقة منذ عام ٢٠٠٩، أدرج بيان يتعلق بالشؤون الجنسانية في تعميم إعداد الميزانية في عام ٢٠١٣، وأشار إلى ضرورة التزام الهيئات، والوزارات والأجهزة الحكومية فيما تقدمه من مشاريع الميزانية بالمبادئ التوجيهية الصادرة عن الوزارة بشأن الميزنة المراعية للمنظور الجنساني. وقد توطد هذا بالسماح للوزارة بمقعد في لجنة استعراض الميزانية للمرة الأولى، وبالدخول في حوار بناء، وفرض تنقيحات مراعية للمنظور الجنساني قبل الموافقة على خطط العمل وإرسالها إلى البرلمان.

٤٠ - وما زالت عملية الميزنة المراعية للمنظور الجنساني برمتها في مرحلة مبكرة من التنفيذ، حيث ما برحت الوزارة تركز على تقديم مدخلات مراعية للاعتبارات الجنسانية في خطط العمل السنوية. ومع ذلك، لا يوجد حتى الآن نظام سليم لرصد وتقييم الإدماج التام لما تبديه الأمانة من ملاحظات وتنفيذ الخطط والميزانيات المراعية للمنظور الجنساني.

٤١ - وبالرغم من وجود عدد من التحديات المتبقية، من قبيل الخلط بين الدور الذي تضطلع به الوزارة ودور وزارة المالية في الميزنة المراعية للمنظور الجنساني، والمسؤوليات القطاعية عن تعميم مراعاة المنظور الجنساني، فقد كان الأثر التدريجي الإيجابي للاستعراض الذي أدى إلى وضع خطط العمل السنوية واضحا. وثمة جانب إيجابي آخر لمشروع الميزنة المراعية للمنظور الجنساني الذي تدعمه هيئة الأمم المتحدة للمرأة تمثل في إشراك أصحاب مصلحة جدد في عملية الميزنة المراعية للمنظور الجنساني مثل جامعة تيمور - ليشتي الوطنية ومركز الدراسات الجنسانية، والمنظمة غير الحكومية الوطنية Lao Hamutuk (المعروفة باسم معهد تيمور الشرقية لرصد وتحليل إعادة الإعمار) ووزارة إدارة الدولة والإدارة الإقليمية سابقا (في عهد الحكومة السابقة وقد أصبحت الآن وزارة إدارة الدولة).

الأولويات الوطنية

٤٢ - كان برنامج الأولويات الوطنية للفترة ٢٠٠٨-٢٠١١ تحت قيادة وزارة المالية، عاملاً أساسياً في تحويل تركيز تيمور - ليشتي من المساعدة في حالات الطوارئ والمساعدة الإنسانية إلى تحقيق الاستقرار والتعافي في مرحلة ما بعد انتهاء النزاع بهدف تحقيق التنمية. وخلال القيام بذلك، وفر البرنامج أداة لتحديد المسائل الرئيسية التي تعتبر ذات أولوية كل عام ووضعها موضع التنفيذ. وعلاوة على ذلك، أصبحت جماعات المجتمع المدني تشارك بصورة منتظمة في جميع الأفرقة العاملة المعنية بالأولويات الوطنية اعتباراً من عام ٢٠٠٩، مع انطلاق الجهود الرامية إلى إشراك الجماعات النسائية عن طريق الشبكة النسائية في تيمور - ليشتي، ريدي فيتو (Rede Feto)^(١٩).

٤٣ - وبدأت مشاركة الوزارة منذ البداية مع ازدياد المشاركة والتأثير تدريجياً بتحديد ٥ أهداف فريدة في عام ٢٠٠٨ تشمل أهدافاً جنسانية معينة أو ذات صلة بالقضايا الجنسانية تحديداً في ٤ مجالات مختلفة، وهي السلامة العامة والأمن العام، والحماية الاجتماعية والتضامن والتوظيف وإدارة الدخل وتحسين تقديم الخدمات الاجتماعية. ثم توسعت هذه المجالات فبلغت ١٨ في عام ٢٠١١، وهو العام الأخير لتنفيذ آلية الأولويات الوطنية، وشملت على وجه الخصوص التنمية الريفية، وتنمية الموارد البشرية، واللجوء إلى العدالة. وتقديم الخدمات الاجتماعية^(٢٠).

٤٤ - وفي عام ٢٠١١، كان إطلاق الخطة الإنمائية الاستراتيجية الوطنية للفترة ٢٠١١-٢٠٣٠ إيذاناً بانتقال تيمور - ليشتي من التخطيط السنوي إلى التخطيط المتعدد السنوات وتحديد الأولويات من أجل دعم التعجيل بالتنمية^(٢١). والوزارة هي الآن جزء من آلية تنسيق السياسات الإنمائية الجديدة، التي تحل محل الأفرقة العاملة السابقة المعنية بالأولويات الوطنية.

(١٩) يرجى الرجوع إلى التقرير الأولي - فرع المنظمات غير الحكومية النسائية Women's NGOs، صفحة ٦٨.

(٢٠) الملاحظات التي أدلى بها وزير الدولة لتعزيز المساواة في مناسبة اجتماع الشركاء الإنمائيين، ديلي، آذار/مارس ٢٠١٢.

(٢١) حلقة عمل بشأن "الدروس المستفادة" ما بعد برنامج الأولويات الوطنية، وزارة المالية، ديلي، نيسان/أبريل ٢٠١٢.

أنشطة التوعية الجنسانية

٤٥ - أعدت الوزارة مذكرة تفاهم في عام ٢٠٠٨ مع تلفزيون تيمور - ليشتي ومركز تيمور - ليشتي لتطوير وسائل الإعلام لبث برنامج حوارى عبر التلفزيون التفاعلي يحمل عنوان "فلنفكر معا". وكان الهدف الرئيسي من هذه البرامج تبادل المعلومات على نطاق البلد بشأن المساواة بين الجنسين ومشاركة المرأة في التنمية وزيادة الوعي العام بشأن القضاء على التمييز والعنف ضد المرأة. وبثت ثمانية برامج في عام ٢٠٠٩ تغطي مواضيع من قبيل "ما هي اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة"، و "مشاركة المرأة في التدريب المهني" و "العنف الجنساني" و "المرأة الريفية والتنمية"، و "النساء كقائدات للمجتمع المحلي" (٢٢).

٤٦ - وجرى العمل بمذكرة التفاهم هذه على أساس سنوي ومددت حتى عام ٢٠١٢. ومما يؤسف له أن تغير الإدارة في تلفزيون تيمور - ليشتي وزيادة أسعار الخدمات التي يقدمها حالا دون استمرار الوزارة في الالتزام بمذكرة التفاهم. ومع ذلك، أجرت الوزارة سلسلة من المناقشات التلفزيونية بمناسبة الانتخابات الوطنية في عام ٢٠١٢ باستخدام محطة التلفزيون المعروفة باسم صوت تيمور - ليشتي (٢٣).

٤٧ - وقامت الوزارة أيضا باستخدام الإذاعة في جهودها الرامية إلى تعزيز المساواة بين الجنسين. وبالشراكة مع مركز تيمور - ليشتي لتطوير وسائل الإعلام كانت جميع البرامج متعلقة بمشاركة المرأة في التنمية ولا سيما في عمليات صنع القرارات المجتمعية. وبثت ٤ برامج عن طريق محطات الإذاعات المحلية على مستوى المقاطعات حتى عام ٢٠١٢.

جمع البيانات وتحليلها

٤٨ - كانت المعلومات الإحصائية المتاحة عن حالة المرأة في جميع المجالات من المسائل المطروحة. فعلى سبيل المثال، كانت عملية جمع البيانات المتعلقة بإحدى القضايا الجنسانية الرئيسية في تيمور - ليشتي - العنف المتزلي - مثالا لغياب نظام موحد لجمع البيانات المتعلقة بإحصاءات العنف الجنساني. ومع ذلك، يوفر آخر مصدرين للمعلومات الإحصائية تم إطلاقهما مؤخرا، وهما الاستقصاء الديمغرافي والصحي لعام ١٠/٢٠٠٩ وتعداد السكان والمساكن لعام ٢٠١٠ معظم البيانات المصنفة حسب نوع الجنس.

(٢٢) Annual Report 2009 – Secretary of State for the Promotion of Equality, Democratic Republic of Timor-

Leste, IVth Constitutional Government, Dili, 2010

(٢٣) يرجى الرجوع إلى فرع "مشاركة المرأة في السياسة" من هذا التقرير.

٤٩ - في عام ٢٠١١ قامت الوزارة، بمساعدة من الشعبة الإحصائية التابعة للجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، وتمويل من مصرف التنمية الآسيوي، بوضع برنامج للإحصاءات الجنسانية، تضمن عقد حلقات عمل بشأن الإحصاءات الجنسانية المتصلة بالعنف الجنساني، والصحة، والتوظيف، فضلا عن استخدام قاعدة بيانات معلومات التنمية ذات الأهمية لتعزيز التحليل الجنساني من أجل وضع سياسات قائمة على الأدلة. ويجري حاليا تقييم القضايا الجنسانية على المستوى القطري بدعم إضافي من هيئة الأمم المتحدة للمرأة.

٥٠ - والتعداد أداة هامة لرصد التقدم المحرز نحو تحقيق المساواة بين الجنسين. ومع تسجيل نوع الجنس الخاص لكل فرد من أفراد الأسر المعيشية فإنه يتيح إجراء التحليل الجنساني لبعض المجالات، مثل التعليم، والتوظيف، وتكوين الأسر المعيشية والسكن. وقد أعدت سلسلة من الدراسات المواضيعية في مجالات من قبيل القضايا الجنسانية والتعليم والخصوبة، والزواج، والقوة العاملة^(٢٤). وكانت الوزارة جزءا من اللجنة التوجيهية المعنية بوضع التعداد وأتيحت لها فرصة إدراج بيانات محددة يتعين جمعها من قبيل البيانات المتعلقة بالأنشطة الاقتصادية الثانوية، من أجل حصر الإسهام الاقتصادي للنساء اللاتي يقمن بواجباتهن كربات بيوت في المقام الأول.

٥١ - وفيما يتعلق بالاستقصاء الديمغرافي والصحي، تمثل الهدف الرئيسي في توفير بيانات حديثة وموثوقة فيما يتعلق بالخصوبة وتنظيم الأسرة ووفيات الأطفال، ووفيات الكبار والوفيات النفاسية، والحالة التغذوية للأطفال، والاستفادة من خدمات صحة الأم والطفل، والعنف الجنساني والإمام بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز^(٢٥).

٥٢ - وتلتزم وزارة المالية من خلال مديرية الإحصاءات الوطنية التابعة لها بتعزيز كافة أشكال جمع البيانات المصنفة حسب نوع الجنس كما هو الحال في الدراسات الاستقصائية للقوى العاملة لعام ٢٠١٠ التي تضمنت معلومات وافية عن المرأة في القوى العاملة^(٢٦).

Timor-Leste Population Census, National Statistics Directorate - General Directorate of Policy Analysis (٢٤) and Research, Ministry of Finance, Dili, October 2010

(٢٥) مديرية الإحصاءات الوطنية [تيمور - ليشتي] وزارة المالية، [تيمور - ليشتي]، ومؤسسة ماركو الاستشارية المستقلة. ٢٠١٠ الاستقصاء الديمغرافي والصحي الذي أجري في تيمور - ليشتي للفترة ٢٠٠٩-٢٠١٠. ديلي، تيمور - ليشتي، صفحة ١٧.

(٢٦) يرجى الرجوع إلى فرع التوظيف من هذا التقرير.

الأهداف الإنمائية للألفية

٥٣ - خطة تيمور - ليشتي الاستراتيجية الإنمائية للفترة ٢٠١١-٢٠٣٠ هي مجموعة متكاملة من السياسات الاستراتيجية المتسقة مع الأهداف الإنمائية للألفية^(٢٧). فتييمور - ليشتي تعطي الأولوية لبناء الدولة وبناء السلام باعتبارهما شاغلين من الشواغل الرئيسية التي يجب معالجتها ابتغاء تحقيق أهداف اجتماعية واقتصادية أخرى^(٢٨).

٥٤ - ولدى وزارة المالية أمانة عامة معنية بالأهداف الإنمائية للألفية ولجنة توجيهية معنية بالأهداف الإنمائية للألفية تترأسها صاحبة السعادة إميليا بيريس، في حين تتولّى الوزارات المختصة الرئيسية، بما في ذلك وزارة الدولة لتعزيز المساواة، مهام رصد وتحليل مدى التقدم المحرز في هذا الصدد، وإقرار أهداف جديدة لما بعد عام ٢٠١٥^(٢٩).

المشاورات الوطنية بشأن الأهداف الإنمائية للألفية لما بعد عام ٢٠١٥

٥٥ - وزيرة المالية الحالية، صاحبة السعادة إميليا بيريس، عضو في فريق الشخصيات البارزة الرفيع المستوى المعني بتقديم المشورة إلى الأمم المتحدة بشأن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥^(٣٠). وتسهم حكومة تيمور - ليشتي بنشاط كبير في العملية التشاورية، بما في ذلك وزارة الدولة لتعزيز المساواة وطائفة واسعة من منظمات المجتمع المدني وممثلي الإدارات اللامركزية لشؤون المقاطعات^(٣١).

(٢٧) فيما يتعلق بقطاع التعليم مثلا، وبالنظر لما يرتبط به من تحديات، أدرجت وزارة التعليم في الخطة الإنمائية الاستراتيجية تعريفا جديدا للمقصود بغاية التعليم الأساسي لفترة السنوات الخمس عشرة المقبلة، بحيث يتسنى لجميع الأطفال، ذكورا ونساء، إتمام دورة كاملة من التعليم الأساسي مدتها ٩ سنوات بحلول عام ٢٠٢٥ والتي سيتمكن ما نسبته ٩٣ في المائة من جميع أطفال تيمور - ليشتي من إتمامها بحلول عام ٢٠١٥.

(٢٨) خطة تيمور - ليشتي الإنمائية الاستراتيجية للفترة ٢٠١١-٢٠٣٠، مكتب رئيس الوزراء، ديلي، ٢٠١٠.

(٢٩) تقرير تيمور - ليشتي عن الأهداف الإنمائية للألفية لعام ٢٠١٠، أعدته الأمانة العامة المعنية بالأهداف الإنمائية للألفية، بدعم من فريق الأمم المتحدة القطري ووفد الاتحاد الأوروبي في ديلي، تيمور - ليشتي، ٢٠١٠.

(٣٠) يرجح الرجوع إلى المادة ٨ من الفرع الذي يتناول "نساء تيمور - ليشتي في المحافل الدولية" من هذا التقرير.

(٣١) تقرير موجز عن المشاورات المتعلقة بالأهداف الإنمائية للألفية لما بعد عام ٢٠١٥ المعقودة في ديلي، تيمور - ليشتي، في كانون الثاني/يناير ٢٠١٣.

المادة ٣: ضمان حقوق الإنسان والحريات الأساسية

تعميم اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة والوثائق ذات الصلة بها

٥٦ - سعياً إلى توسيع نطاق التعميم، صدرت اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وبروتوكولها الاختياري وما أُبدي عليها من ملاحظات ختامية وقُدّم بشأنها من توصيات عامة معينة، والتي تُرجمت إلى لغة تيتوم (Tetum) المحلية، في شكل كتيبات ووُزعت على الصعيد الوطني وصعيد المقاطعات، بما في ذلك الوزارات المختصة ومنظمات المجتمع المدني والجماعات النسائية والطلاب والأوساط الأكاديمية والسلطات المحلية، بما في ذلك وجهاء القبائل والقبائل الصغرى، والزعماء التقليديين، وفئات الشباب، والشرطة، والجهات الفاعلة الدينية، والمجتمع المحلي عموماً، في الفترة بين عامي ٢٠٠٩ و ٢٠١٢. وقد جرى نشر هذه المعلومات بالتعاون مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة وصندوق الأمم المتحدة للسكان وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمنظمة الدولية للهجرة^(٣٢).

٥٧ - وبُسطت خمس توصيات عامة حددت باعتبارها ذات صلة خاصة بسياق تيمور - ليشتي (التوصيات العامة ١٦ و ١٩ و ٢١ و ٢٤ و ٢٨) وتُرجمت إلى لغة تيتوم في أواخر عام ٢٠١٢ لغرض نشرها^(٣٣).

تعميم الملاحظات الختامية

٥٨ - عقب إصدار اللجنة ملاحظاتها الختامية على التقرير الأولي الذي أعدته الدولة، دأبت وزارة الدولة لتعزيز المساواة على بذل جهود فعالة في قيادة جهود تعميم تلك الملاحظات منذ أواخر عام ٢٠٠٩ إلى الآن. وحدير بالذكر أن دورة استثنائية عن تلك الملاحظات الختامية قد عُقدت لصالح مجلس الوزراء في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩ بدعم من برامبلا باتن، العضو في اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة. وبُسطت أيضاً الملاحظات الختامية بحيث صدرت في شكل كتيبات ووُجّهت إلى جميع الوزارات المختصة ووزارات الدولة والشرطة والجيش والفئات المجتمعية. وعقد وفد تيمور - ليشتي المعني بالقضاء على التمييز ضد المرأة لدى عودته من نيويورك مؤتمراً صحفياً عرض أثناءه تلك الملاحظات الختامية على المجتمع المحلي عموماً. واضطلع بمزيد من أنشطة الدعوة في هذا

(٣٢) المرجع نفسه.

(٣٣) رد وزارة الدولة لتعزيز المساواة ووزارة العدل على الاستبيان الصادر عن اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، تموز/يوليه ٢٠١٢.

الصدد عبر وسائل الإعلام والنشرات الإخبارية الأسبوعية والبرامج الإذاعية والمناقشات المنتظمة والبرامج الحوارية التلفزيونية في الفترة بين عامي ٢٠٠٩ و ٢٠١١. وعُقدت في عام ٢٠٠٩ حلقات عمل على الصعيد الوطني وصعيد المقاطعات عن الملاحظات الختامية لصالح البرلمانيات ومنسقي الشؤون الجنسانية الحكوميين سواء في مراكز التنسيق الوطنية أو في المقاطعات، وأعضاء شبكة "ريدي - فيتو" للمنظمات النسائية في تيمور - ليشتي ومجلس القرى النسائي وزعماء القرى والأوساط الأكاديمية ومنظمات المجتمع المدني^(٣٤).

مستوى وعي موظفي القضاء وإنفاذ القانون باتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة

٥٩ - دأب مركز التدريب القانوني منذ عام ٢٠٠٨ على تنظيم التدريب في مجال حقوق الإنسان والمعاهدات من قبيل اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية^(٣٥). وإضافة إلى ذلك، نظمت المديرية الوطنية لحقوق الإنسان والمواطنة بوزارة العدل حلقات دراسية منتظمة لصالح المدعين العامين وموظفي المحاكم والمحامين العامين منذ عام ٢٠٠٧ تناولت اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة^(٣٦).

٦٠ - بيد أن عدة مدعين عامين وطنيين ذكروا، خلال مرحلة جمع بيانات هذا التقرير، بأنهم لم يحضروا قط أي تدريب محدد بشأن اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وبأنهم غير ملمين بها^(٣٧). ويعتري النقص البيانات المتعلقة بمعارف ومهارات موظفي القضاء وإنفاذ القانون فيما يتعلق بكيفية التعامل مع الاتفاقية. ولمعالجة هذا الوضع، طلب مركز التدريب القانوني من وزير الدولة لشؤون تعزيز المساواة أن يسنّ تدريبا منتظما على مسائل المساواة بين الجنسين لصالح جميع الجهات الفاعلة القضائية.

(٣٤) المرجع نفسه.

(٣٥) تعزيز قطاع العدل في تيمور - ليشتي، برنامج نظام العدل، مكتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تيمور - ليشتي، ديلي، ٢٠١١.

(٣٦) رد وزارة العدل ومركز التدريب القانوني على الاستبيان الصادر عن اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، تموز/يوليه ٢٠١٢.

(٣٧) الرد الوارد من المدعية العامة إيفونا غوتيريس، من مكتب المدعي العام، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢.

العنف الجنساني

٦١ - يشكّل ارتفاع معدل انتشار العنف الجنساني أحد التحديات الرئيسية الماثلة أمام إعادة بناء البلد وتنميته. فالعنف العائلي يمثّل أكثر أشكال العنف الجنساني شيوعاً في تيمور - ليشتي بل إنه يحول إلى حد كبير دون مشاركة المرأة مشاركة فعالة في التنمية بجميع جوانبها لأنه أحد مظاهر اللامساواة بين الجنسين وسبب من أسبابها كذلك.

٦٢ - ورغم الافتقار إلى بيانات دقيقة، يتضح أن نسبة كبيرة من القضايا التي حوكم المتهمون فيها عن طريق نظام العدل الرسمي ترتبط بالعنف الجنساني. ففي الفترة من أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩ إلى كانون الثاني/يناير ٢٠١٠، شكّلت نسبة العنف العائلي نحو ٦٠ في المائة من جميع الجرائم التي أُبلغت الشرطة بارتكابها. وقد يُعزى ذلك إلى أن القانون الجنائي لم يدخل حيز النفاذ إلا في حزيران/يونيه ٢٠٠٩، بحيث أصبح العنف العائلي، بموجب، جريمة عامة وبسبب تشجيع السكان على الإبلاغ عن هذه الجرائم.

٦٣ - ويؤكد الاستقصاء الديمغرافي والصحي التاريخ الطويل لقبول العنف العائلي بشتي أشكاله في ثقافة تيمور - ليشتي، حيث يُمنح الرجال الحقوق في حماية زوجاتهم وأطفالهم. والتحكم في شؤونهم فالتصرفات والمواقف من قبيل ضرب الزوجة والأطفال وعزل الزوجة عن الأنشطة الاجتماعية تُعتبر تصرفات ومواقف عادية ومقبولة ثقافياً، حتى في صفوف النساء أنفسهن. ويحجم الناس عن الحديث عن العنف العائلي، باعتبارها مسألة خصوصية. وتشكّل الجرائم الجنسية مثل الاغتصاب والاعتصاب الزوجي بعض أكثر المسائل المحرمة التي كثيراً ما لا يُبلّغ عنها، ما يجعل من الصعوبة بمكان جمع بيانات دقيقة عنها^(٣٨).

بيانات عن العنف الجنساني ومسائل جمع البيانات

٦٤ - قاس الاستقصاء الديمغرافي والصحي للفترة ٢٠٠٩-٢٠١٠ للمرة الأولى معدل انتشار العنف العائلي. فقد كشف الاستقصاء أن ٣٨ في المائة من النساء تعرضن لعنف بدني في حياتهن. وأفادت ما نسبته ٧٤ في المائة من النساء اللائي سبق لهن الزواج وتعرضن لعنف بدني أن أزواجهن أو مُعاشريهن الحاليين قد ارتكبوا العنف البدني بحقهن. وتعرضت امرأة من كل خمس نساء (أي ما نسبته ٢٠ في المائة) لعنف بدني أو جنسي على أيدي أزواجهن ولحقت بهن إصابات جواء ذلك. وأكثر ما تتعرض له تلك النساء من إصابات شيوعاً الجروح والكدمات والأوجاع^(٣٩). وكشف الاستقصاء أن ثلث نساء تيمور - ليشتي تقريباً

(٣٨) الاستقصاء الديمغرافي والصحي في تيمور - ليشتي للفترة ٢٠٠٩-٢٠١٠، الصفحة ٢٢٥.

(٣٩) الاستقصاء الديمغرافي والصحي في تيمور - ليشتي للفترة ٢٠٠٩-٢٠١٠، الصفحة ٢٧٥.

تعرض لعنف بدني في الأشهر الاثني عشر الماضية (١ في المائة بوتيرة متكررة و ٢٨ في المائة في بعض الأحيان)^(٤٠).

٦٥ - وكشف الاستقصاء الديمغرافي والصحي أيضا أن ٣,٤ في المائة من النساء تعرضن لعنف جنسي. وأهم مرتكبي العنف الجنسي الموجه ضد النساء اللاتي سبق لهن الزواج هم الزوج/العشير الحالي (بنسبة ٧١ في المائة) أو السابق (بنسبة ٩ في المائة)^(٤١).

٦٦ - والبيانات المتعلقة بالعنف الجنساني المبلغ عنها متاحة في سجلات الشرطة وبيانات غرف الطوارئ في المستشفيات وتقارير المحاكم ولدى مقدمي خدمات المنظمات غير الحكومية ووزارة التضامن الاجتماعي. إلا أن السجلات المحتفظ بها عن العنف الجنساني ليست موحدة، وهو ما يعيق القيام بتحليلها. فعلى سبيل المثال، تقدم قواعد البيانات المستمدة من مكتب المدعي العام، ومن أمين المظالم المعني بحقوق الإنسان والعدالة، ومن الوحدة المعنية بالضعفاء التابعة لشرطة تيمور - ليشتي الوطنية أرقاماً متباينة إلى حد كبير، مما يبرز اختلاف النهج المتبعة في جمعها. ويتطلب رصد اتجاهات العنف نظاماً موحداً لجمع البيانات عنه والإبلاغ عن ارتكابه، مما في ذلك تسوية التحقيقات وإجراءات المحاكم^(٤٢) (يرجى الرجوع إلى المرفقات - الجدول ١).

٦٧ - ووفقاً لما ورد في بيانات المدعي العام، بلغت حالات العنف العائلي التي سُجِّلت ضمن الولاية القضائية لمنطقة ديلي وحدها (التي تشمل مقاطعات ديلي وأيلو وليكيتشا وإرميرا) ٤٢٠ حالة في عام ٢٠١١ و ٢١٠ حالة في عام ٢٠١٢ (الفترة حتى تشرين الثاني/نوفمبر). وحُكِمَ المتهمون في معظم تلك الحالات من العنف العائلي أمام المحاكم^(٤٣). وأصدرت الوحدة المعنية بالضعفاء التابعة لشرطة تيمور - ليشتي الوطنية تقارير عن العنف ضد المرأة تبين أرقاماً مختلفة^(٤٤) (معظم الحالات التي عاجلتها الوحدة سُجِّلت في مكتب المدعي العام)^(٤٥). وسجلت وزارة التضامن عن طريق إدارتها المعنية بحماية المرأة والأسر

(٤٠) المرجع نفسه، الصفحتان ٢٢٩ و ٢٣٠.

(٤١) المرجع نفسه، الصفحتان ٢٣٢ و ٢٣٣.

(٤٢) نظام العدالة في تيمور - ليشتي، تقييم شامل ومستقل للاحتياجات، ديلي، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، الصفحة ٦٨.

(٤٣) الرد الوارد من مكتب المدعي العام، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢.

(٤٤) يرجى الرجوع إلى المرفقات - الجدول ١ المعنون: "حالات العنف الجنساني التي سجلتها الوحدة المعنية بالضعفاء التابعة لشرطة تيمور - ليشتي الوطنية في الفترة ما بين عامي ٢٠٠٩ و ٢٠١٢".

(٤٥) معلومات مستمدة من تقرير قاعدة البيانات الوطنية المشترك بين الوحدة المعنية بالضعفاء وقسم التحقيقات الجنائية الوطنية بشرطة تيمور - ليشتي الوطنية، عن الفترة ٢٠٠٩-٢٠١٢.

الضعيفة ٣٦ حالة عنف عائلي و ٢٤ حالة عنف جنسي و ١٦ حالة تحرش جنسي و ٩ حالات من سفاح المحارم و ٣٠ حالة من حالات هجر الزوجة، في الفترة بين عامي ٢٠١٠ و ٢٠١٢^(٤٦).

تطور الإطار القانوني المتعلق بالعنف العائلي

٦٨ - لا يزال الإطار القانوني العام في تيمور - ليشتي، منذ حصولها على الاستقلال، قيد الإعداد. ففي مجال العنف الجنساني، أُدخلت تحسينات كبيرة عليه منذ التقرير الأولي الذي أعدته الدولة.

القانون الجنائي

٦٩ - أصبح العنف العائلي جريمة عامة عقب سنّ القانون الجنائي في آذار/مارس ٢٠٠٩، الذي يكفل عدم رهن الإجراءات الجنائية بشكوى رسمية من المجني عليهم ويُلزم الدولة بالتحقيق في جرائم العنف العائلي ومحاكمة مرتكبيه^(٤٧). وتتناول الفقرتان ١٥٤ و ١٥٥ من ذلك القانون العنف العائلي (سوء معاملة أحد الزوجين للآخر والأطفال القصر). ورغم انعدام أي تعريف للعنف العائلي في القانون، فإن هاتين المادتين توفران مجالاً للقضاة لمحاكمة المتهمين في قضايا العنف العائلي، سواء كان عنفاً بدنياً أم نفسياً. ويُعاقب على الجريمتين بالسجن لمدة تتراوح بين سنتين و ٦ سنوات ويمكن زيادتها إلى ما بين ١٠ سنوات و ١٥ سنة في حالة الظروف المشددة للعقوبة (المادة ١٥٦).

٧٠ - وتتناول المادتان ١٧١ و ١٧٢ الاعتداء الجنسي والاعتصاب ويُعاقب عليهما بالسجن لمدة تتراوح بين سنتين و ٨ سنوات في الحالة الأولى، وما بين ٥ سنوات إلى ١٥ سنة في الحالة الثانية. وتنص المادة ١٧٣ - "ظروف التشديد"، على المعاقبة بالسجن لمدة يمكن أن تصل إلى ١٢ سنة على ارتكاب الاعتداء الجنسي، ولمدة تصل إلى ٢٠ سنة على الاعتصاب. ولا يوجد أي استثناء خاص (مثل الاعتصاب الزوجي).

(٤٦) رد وزارة التضامن الاجتماعي على الاستبيان الصادر عن اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢.

(٤٧) Kovar, Annika. Approaches to Domestic Violence against Women in Timor-Leste: A Review and Critique. Pg 211

قانون مكافحة العنف العائلي

٧١ - أقرّ البرلمان الوطني قانون مكافحة العنف العائلي في ٣ أيار/مايو ٢٠١٠ ونُشر رسمياً بوصفه القانون رقم ٧/٢٠١٠. ويدعم هذا القانون أحكام القانون الجنائي إضافةً إلى إنشائه آليةً لمنع العنف العائلي، ويعزز حقوق الضحايا ويكفل توفير الحماية لهم. وعلى هذا الأساس، يعزز القانون الدعم المقدم إلى الضحايا ويحدد مسؤوليات مختلف المؤسسات الحكومية وتعاونها مع منظمات المجتمع المدني. وقد شكّل هذا القانون انتقالاً من الأساليب التقليدية لتسوية النزاعات إلى العمل بنظام رسمي للعدالة الجنائية^(٤٨).

٧٢ - وتعزز المادة ٣٦ من قانون مكافحة العنف العائلي اعتبار جميع جرائم العنف العائلي جرائم عامة. ولا تنص المادة أيضاً على أي استثناءات من ذلك، وهي بذلك تيسر الملاحقة القضائية الفعالة للجنة، بمن فيهم الزوج/العشير.

٧٣ - ويشمل نطاق قانون مكافحة العنف العائلي ومفهوم الأسرة الموسّعة (المادة ٣ - تعريف الأسرة) الأزواج، والشركاء بحكم الواقع، وجميع الأقارب، وأي شخص يعيش ضمن الأسر المعيشية في سياق من سياقات الإعاقة. بيد أنه قد طرح أثناء العملية التشاورية لهذا التقرير، مدى فهم القضاة لهذا الحكم وتطبيقه الفعلي أثناء المحاكمات.

٧٤ - ويشمل العنف العائلي كما يعرفه قانون مكافحة العنف العائلي (المادة ٢ - تعريف العنف العائلي)، العنف البدني والنفسي والجنسي والاقتصادي. وتشمل الفقرة الثانية من المادة قائمة شاملة لكنها غير حصرية لأشكال العنف العائلي (يرجى الرجوع إلى المرفق).

٧٥ - ويقتضي القانون كذلك أن توفر الحكومة تربية مدنية في هذا الصدد وتضع وتحسّن نظاماً مجانياً لتقديم الدعم للضحايا يشمل توفير المأوى والخدمات الطبية والتمثيل القانوني وإسداء المشورة وتوفير الحماية وتلبية الاحتياجات الأساسية، عند الاقتضاء. ويعطي الضحايا أيضاً الحق في طلب النفقة من الجاني لدعم تلبية احتياجاتهم واحتياجات أطفالهم. ويتعين على الشرطة أن تحقق في الأمر وتقدم تقريراً بسرعة إلى المدعي العام في غضون خمسة أيام (المادة ٢٤).

(٤٨) ديباجة القانون رقم ٧/٢٠١٠ - قانون مكافحة العنف العائلي.

قانون حماية الشهود

٧٦ - على نحو ما سيوضحه هذا التقرير لاحقاً، سُنَّ قانون حماية الشهود رقم ٢/٢٠٠٩ في عام ٢٠٠٩^(٤٩). إلا أن هذا القانون، وحتى وقت إعداد هذا التقرير، لم يُنفذ بعد وما زال عديم الأثر.

الاغتصاب الزوجي

٧٧ - يشمل تعريف العنف العائلي الوارد في المادة ٢ (١) من قانون مكافحة العنف العائلي والعنف الجنسي "حتى في إطار الزواج". وعلى هذا الأساس، يضم القانون طائفة واسعة من أشكال الأذى الجنسي، تشمل الاغتصاب الزوجي، والشروع في الاغتصاب؛ والاعتداء، والإيذاء، والتحرش؛ وعنف العشير والعنف العائلي، ويؤكد أن الجماع بالإكراه بين الأزواج/الشركاء جريمة من جرائم العنف العائلي. ومن الواضح الآن أن هذا النوع من العنف الجنسي يُعاقب عليه ويعتبر جريمة مشددة للعقوبة عملاً بالمادة ١٧٣ من القانون الجنائي^(٥٠).

٧٨ - وعموماً، لا يزال "الاغتصاب الزوجي" مفهوماً جديداً لدى العديد من أبناء تيمور - ليشتي ويُعتبر مسألة ثقافية. فقد ظل موضوعاً محرماً ولم يُطرح في المناقشات العامة حتى صدر القانون الجنائي وقانون مكافحة العنف العائلي وعمماً على المجتمع المحلي على نطاق أوسع. ويتجلى هذا من الاستقصاء الديمغرافي والصحي في تيمور - ليشتي للفترة ٢٠٠٩-٢٠١٠ الذي أظهر أن ٢٩ المائة من النساء يعتقدن أن الاغتصاب الزوجي أمر مسموح به، مما يعطي الزوج سلطة على الحياة الجنسية لزوجته. وكانت نسبة النساء اللائي يؤمنن بهذا الاعتقاد أقل بين النساء الحاصلات على تعليم عالٍ (١١ في المائة) وأعلى بين اللائي لم يحصلن على تعليم (٣٤ في المائة)^(٥١). والواقع أن كلا من الشرطة ومكتب المدعي العام أفادا بعدم تسجيل أي حالات اغتصاب زوجي حتى الآن، مع أنه الآن جريمة يعاقب عليها القانون^(٥٢).

(٤٩) يرجع الرجوع إلى الفرع الذي يتناول مسألة الاتجار بالبشر.

(٥٠) رد وزارة العدل على الاستبيان الصادر عن اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، تموز/يوليه ٢٠١٢.

(٥١) الاستقصاء الديمغرافي والصحي للفترة ٢٠٠٩-٢٠١٠، الصفحة ٢٤٧.

(٥٢) الرد الوارد من المفتشة داريا خيمينيس من الوحدة المعنية بالضعفاء التابعة لشرطة تيمور - ليشتي الوطنية ومن المفتشة إيفون غوتيريس من مكتب المدعي العام لتيمور - ليشتي.

التوسع في توعية المجتمع بقانون مكافحة العنف العائلي

٧٩ - بمجرد إصدار قانون مكافحة العنف العائلي في عام ٢٠١٠، اختارت الحكومة ٦ مقاطعات لتوعيتها بالقانون، بصورة أولية، وهي مقاطعات حددت بواسطة الاستقصاء الديمغرافي والصحي في تيمور - ليشتي للفترة ٢٠٠٩-٢٠١٠ بأنها تسجل أعلى معدلات العنف ضد المرأة. وقد تمت في الفترة ٢٠١١-٢٠١٢ التوعية على نطاق الدولة بهذا القانون بحيث شملت جميع المقاطعات.

٨٠ - وأصبح الاحتفال باليوم الدولي للمرأة في ٨ آذار/مارس ٢٠١١ معلماً بارزاً لتوعية الجمهور بهذا القانون، حيث نظمت وزارة الدولة لتعزيز المساواة حوارات على المستوى الوطني بشأن العنف العائلي ووجهت الدعوة إلى ٢٢٨ من زعماء في ١٣ مقاطعة لحضور حلقة دراسية في ديلي للاطلاع على قانون مكافحة العنف العائلي ودراسته ومناقشته والتوصل إلى أن العنف العائلي جريمة عامة. وقد أجرت أيضاً كل من وزارة الدولة لتعزيز المساواة بين الجنسين مناقشات أكاديمية بشأن هذا القانون في كل من جامعة ديلي وجامعة تيمور - ليشتي. ومنذ عام ٢٠١٠، نظمت وزارة الدولة لتعزيز المساواة بين الجنسين حملة مدتها ١٦ يوماً بشأن العنف ضد المرأة كان هدفها التوعية بقانون مكافحة العنف العائلي^(٥٣).

٨١ - وفي ٢٠١٢، نظمت وزارة الدولة لتعزيز المساواة بين الجنسين حواراً عند الحدود بين تيموريين مشردين يعيشون في تيمور الغربية، باندونيسيا، وتيموريين من تيمور - ليشتي. وكان هدف موضوع الحوار المعنون "فلنعمل معاً للقضاء على التمييز والعنف ضد المرأة" هو إتاحة الفرصة للمرأة التيمورية لمناقشة مشاركتها في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعقبات (مثل العنف القائم على الجنس) التي تمنعها من المشاركة في تنمية البلد^(٥٤).

٨٢ - وتواصل وزارة الدولة لتعزيز المساواة بين الجنسين تنسيق مناقشات المائدة المستديرة الدورية التي بدأت في آذار/مارس ٢٠١١ مع جهات قضائية فاعلة ومنظمات نسائية من

(٥٣) رد من وزارة الدولة لتعزيز المساواة بين الجنسين على تقرير اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة الصادر في أيلول/سبتمبر ٢٠١٢ مع مقابلة إضافية أجريت مع فيلومينا بابو، رئيسة شؤون التدريب في مكتب وزارة الدولة لتعزيز المساواة بين الجنسين.

(٥٤) المرجع نفسه.

أجل مناقشة قانون مكافحة العنف العائلي والطريقة التي يمكن من خلالها تحسين عملية التوعية على جميع المستويات، وعلى الأخص مع الوزارات المختصة^(٥٥).

خطة العمل الوطنية بشأن العنف الجنساني

٨٣ - تعد خطة العمل الوطنية بشأن العنف الجنساني، كما يتطلبها قانون مكافحة العنف العائلي، استراتيجية متعددة القطاعات مدتها ٣ سنوات (٢٠١٢-٢٠١٤)، وتركز على تنفيذ الأحكام الواردة في قانون مكافحة العنف العائلي وترمي إلى منع العنف القائم على نوع الجنس وتلبية احتياجات ضحاياه وتخضع مرتكبيه للمساءلة.

٨٤ - وتحدد خطة العمل الوطنية أهدافاً في الأجلين القصير والطويل تشمل مجالات تركيز استراتيجية وميادين للتعاون المتبادل وتحسين التنسيق. ولتحقيق ذلك، تركز الخطة على أربعة مجالات استراتيجية ذات أولوية، وهي: '١' منع العنف القائم على نوع الجنس؛ '٢' وتوفير الخدمات لضحايا العنف القائم على نوع الجنس؛ '٣' وإقامة العدل؛ '٤' والتنسيق والرصد والتقييم^(٥٦).

٨٥ - وتتضمن خطة العمل الوطنية أيضاً تكلفة إرشادية للأنشطة المشمولة بالخطة لدعم تنفيذ خطة العمل الوطنية، ومساعدة الوزارات المتخصصة في وضع خططها السنوية في إطار جهود الميزنة المراعية للاعتبارات الجنسانية. ويقدر المجموع الكلي لهذه التكاليف الإرشادية بما يزيد عن ٧ ملايين دولار من دولارات الولايات المتحدة (وتلك أكبر ميزانية مخصصة لتقديم الخدمات)^(٥٧).

٨٦ - وتضطلع وزارة الدولة لتعزيز المساواة بمسؤولية قيادة "الكيان المعني بالتنسيق" التي تشرف على تنفيذ الخطة وتعتمد على آلية الفريق العامل المعني بالشؤون الجنسانية في ٥ وزارات رئيسية هي وزارة الصحة ووزارة التعليم ووزارة العدل ووزارة التضامن الاجتماعي ووزارة الدولة للشؤون الأمنية. وبالإضافة إلى هذه الوزارات الرئيسية، يضم "الكيان المعني بالتنسيق" ممثلاً من مكتب أمين المظالم المعني بحقوق الإنسان والعدل، فضلاً

(٥٥) المرجع نفسه.

(٥٦) خطة العمل الوطنية بشأن العنف الجنساني، مكتب وزير الدولة لتعزيز المساواة، ديلي، في عام ٢٠١٢، الصفحة ١٩.

(٥٧) المرجع نفسه، الصفحة ٢٠.

عن ٣ ممثلين للمجتمع المدني، يمثل كل منهم مجالاً مختلفاً من مجالات التركيز الاستراتيجية لخطة العمل الوطنية^(٥٨).

المساعدة المقدمة إلى الضحايا

٨٧ - وفقاً لما هو مبين أعلاه، ينص قانون منع العنف العائلي على مجموعة متنوعة من الخدمات المكرسة لدعم الضحايا ومساعدتهم، بما فيها توفير الملاجئ والمساعدة الطبية الطارئة وإسداء المشورة وتقديم المساعدة الاجتماعية والقانونية. غير أن إمكانية الحصول على الخدمات أثناء فترة إعداد هذا التقرير تتباين وباتت تشكل تحدياً خاصاً لأولئك الذين يعيشون في مناطق ريفية ونائية. والعديد من الخدمات المقدمة لضحايا العنف الجنساني هي خدمات تيسرها منظمات غير حكومية وتقترب في بعض الأحيان بدعم من الحكومة، ولكنها كثيراً ما تعتمد على تمويل المانحين^(٥٩).

٨٨ - وقد تبين أثناء العملية التشاورية المتعلقة بخطة العمل الوطنية بشأن العنف القائم على نوع الجنس أن قدرة مقدمي الخدمات تفاوتت على مستوى القطاعات وأنه كانت هناك حاجة عامة إلى تنظيم دورات تدريب أثناء العمل. بما يضمن تمتع مقدمي الخدمات إلى الضحايا بالمهارة ومراعاة المنظور الجنساني واتباع المبادئ التوجيهية والالتزام بمدونات الأخلاق. وحددت خطة العمل الوطنية أيضاً الحاجة إلى زيادة عدد المهنيين المدربين المتاحين لتقديم العناية للضحايا، ولا سيما ضباط الشرطة والأخصائيين الاجتماعيين والأطباء النفسيين والعاملين في مجال الرعاية الصحية^(٦٠).

٨٩ - ومن المقرر أن تنشأ، بمقتضى قانون مكافحة العنف العائلي، وفي جميع المقاطعات الثلاث عشرة، مراكز لاستقبال الضحايا وإسداء المشورة إليهم وتسجيل الحالات قبل الانتقال إلى الوحدة المعنية بالضعفاء التابعة للشرطة الوطنية لتيمور - ليشتي لمواصلة المتابعة. بيد أن الوحدة المعنية بالضعفاء ما زالت في الوقت الراهن تضطلع بكل هذه الإجراءات الأولية لاستقبال الضحايا^(٦١).

(٥٨) المرجع نفسه، الصفحة ٢١.

(٥٩) خطة العمل الوطنية بشأن العنف الجنساني، مكتب وزير الدولة لتعزيز المساواة بين الجنسين، ديلي، عام ٢٠١٢، الصفحة ١٠.

(٦٠) المرجع نفسه.

(٦١) مقابلة مع فيلومينا بابو، رئيسة قسم التدريب، في مكتب وزير الدولة لتعزيز المساواة، كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢.

٩٠ - ولا تتوفر حالياً المأوى المخصصة للنساء ضحايا العنف التي تشمل بيوتاً مؤقتة وانتقالية إلا في ٦ مقاطعات هي بوبونارو (مأوى ماريا تابو) ولوسبالوس (مأوى لوزيرو) وباوكاو (أوما فيتو) وسواي (مأوى إسبرانسا) وأوكيسي، وديلي (كاسا فيدا) ومأوى ماهون الذي يتولى إدارته منتدى الاتصال بنساء تيمور - ليشتي (فوكوبيرس)، وهو منظمة غير حكومية نسائية وطنية تعمل مع الإناث ضحايا العنف منذ عام ٢٠٠٠. وتعتمد وزارة التضامن الاجتماعي إنشاء ٤ مأوى في ٤ مقاطعات أخرى.

٩١ - وتعتمد وزارة الصحة إيجاد المزيد من الغرف الآمنة (فاتن هاكماتك) لضحايا العنف الجنساني في المشافي الوطنية والإقليمية، مع توفير الموارد البشرية والمعدات المناسبة، ولا سيما في كوفاليفا وبوبونارو وباوكاو وأوكوسي وديلي. ومن المفترض أن توفر الغرف الآمنة الرعاية المجانية والإيواء المؤقت (أقل من يومين/ليلتين) وإمكانية الحصول على خدمات متخصصة لضحايا العنف والأطفال الذين تعرضوا للإيذاء أو الإهمال. وتوجد حالياً غرفة آمنة واحدة في المستشفى الوطني في ديلي وتتولى منظمة براديت (PRADET) غير الحكومية إدارتها. وتتيح هذه الغرفة الآمنة إمكانية إجراء فحوصات طبية شرعية.

٩٢ - وأنشأت المديرية الوطنية لإعادة الإدماج في المجتمع في إطار وزارة التضامن الاجتماعي نظاماً للحماية الاجتماعية مخصصاً للنساء والأطفال المعرضين للخطر. ولهذا المديرية إدارتان هما: (أ) إدارة معنية بحماية النساء والأسر الضعيفة تتولى إدارة البرامج المخصصة للإنعاش وكذلك إعادة إدماج النساء ضحايا العنف العائلي، والعنف الجنسي، والإتجار بالبشر وانتهاكات حقوق الإنسان، وإعادة الضحايا إلى مجتمعاتهم ولم تشمل الأسر التي شتتها كل من النزاعات الاجتماعية والنزاع العسكري - السياسي والكوارث الطبيعية؛ (ب) وإدارة معنية بحماية الأطفال المعرضين للخطر تتولى إدارة برامج لمنع الاعتداء على الأطفال وإعادة إدماج الأطفال ضحايا الاعتداء في أسرهم ومدارسهم ومجتمعاتهم المحلية^(٦٢).

٩٣ - وتتولى وزارة التضامن الاجتماعي أيضاً عقد اجتماعات تنسيقية شهرية مع شبكة إحالة مقدمي الخدمات تمشياً مع اختصاصاتها التي أقرت في ١٩ أيار/مايو ٢٠١٠. وأنشئت "شبكة الشركاء لإحالة مرتكبي العنف القائم على نوع الجنس" في عام ٢٠٠١ وما برحت وزارة الدولة لتعزيز المساواة تتولى إدارة هذه الشبكة منذ عام ٢٠٠٩. وتقوم الشبكة بجمع كل الوكالات الرئيسية معاً وتنسيق أعمال الدعوة والخدمات المقدمة من المؤسسات الحكومية ووكالات الأمم المتحدة ومنظمات غير حكومية مثل براديت وفوكوبيرس ومن

(٦٢) رد من وزارة التضامن الاجتماعي على استبيان اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢.

الجهات التي توفر المأوى. وتضطلع وزارة التضامن الاجتماعي أيضاً ببرامج لبناء قدرات الموظفين المعنيين بحماية الطفل والإحصائيين الاجتماعيين لتمكينهم من تحسين عملية توفير خدمات الدعم للضحايا^(٦٣). وتعزز الوزارة تكوين موظفين متفانين في مجال الحماية من العنف القائم على نوع الجنس في المستقبل القريب.

٩٤ - ووفقاً للمادة ١٦ من قانون مكافحة العنف العائلي، وضعت وزارة التضامن الاجتماعي إجراءات تشغيلية موحدة لتعزيز خدمات دعم الضحايا وشبكة الإحالة لمقدمي الخدمات على كل من المستوى الوطني ومستوى المقاطعات، وتقود ذلك المديرية الوطنية للإدماج المجتمعي التابعة لوزارة التضامن الاجتماعي. وتبين الإجراءات التشغيلية الموحدة طريقة الحصول على الخدمات الأمنية والطبية والنفسية والقانونية. وتقدم وزارة التضامن الاجتماعي أيضاً الدعم المالي لمنظمات غير حكومية مثل فوكوبيرس ومؤسسة ألو، والمركز الدولي للعدالة الانتقالية ومنظمة براديت ومنظمة أخوات روح القدس في سواي^(٦٤).

القوة العاملة المشتركة بين الشرطة الوطنية لتي مور - ليشتي (وحدة المستضعفين)

٩٥ - تنص ولاية وحدة المستضعفين التابعة للشرطة الوطنية لتي مور - ليشتي على التحقيق في قضايا العنف القائم على نوع الجنس والعنف العائلي والاعتصاب وإيذاء الأطفال والأشخاص المفقودين والاتجار بالبشر والجرائم الأخرى التي ترتكب بحق الأشخاص الذين تقل قدرتهم على الدفاع عن أنفسهم. وتتألف وحدة المستضعفين من وحدة تنسيق وطنية تضم قائداً واحداً وموظفين اثنين، ومن وحدات المقاطعات الموجودة في كل مقاطعة والتي يضم كل منها بوجه عام عدداً يتراوح بين ٧ و ٨ موظفين (٩٩ موظف مقاطعة في ١٣ مقاطعة في عام ٢٠١٢). وقد ساعدت شرطة الأمم المتحدة وحدة المستضعفين أثناء تواجد بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تي مور - ليشتي في البلد^(٦٥).

٩٦ - ويتمثل التحدي الذي تواجهه وحدة الأشخاص الضعفاء والذي طرح أثناء العملية التشاورية بشأن هذا التقرير في سياسة الموارد البشرية للشرطة الوطنية لتي مور - ليشتي، التي تنفذ بانتظام عملية تناوب الضباط داخل وحدة الأشخاص الضعفاء، وتشكل تحديات أمام

(٦٣) رد من وزارة التضامن الاجتماعي على استبيان اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢.

(٦٤) المرجع نفسه.

(٦٥) وحدة الأشخاص الضعفاء: تقييم مستقل لدورها وأدائها، منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، آذار/مارس ٢٠٠٨، الصفحة ٣.

الاحتفاظ بالتدريب والمهارات المتعلقة بتوفير العناية لضحايا العنف القائم على نوع الجنس والتحقيقات في هذا العنف.

الوصول إلى العدالة والمقاضاة

٩٧ - ما برح مكتب محامي المساعدة القضائية يوفر المعونة القانونية المجانية للمواطنين الفقراء منذ عام ٢٠٠٨. وقد أصبح مكتب محامي المساعدة القضائية موجوداً في المقاطعات منذ عام ٢٠٠٩، وهو مكلف بتنفيذ مبادرات مثل تنظيم حملات توعية مناسبة لزيادة وعي المواطنين بالعدالة الرسمية ومن ثم إمكانية لجوئهم إلى القضاء^(٦٦).

٩٨ - والهدف ٢ لخطة العمل الوطنية هو "تحقيق العدالة" - الذي يركز على ضمان التحقيق في جميع أشكال العنف القائم على نوع الجنس ومقاضاة مرتكبيه ومعاقبتهم. ويرمي هذا البند من خطة العمل الوطنية إلى إزالة الحواجز التي تعيق المقاضاة في قضايا العنف القائم على نوع الجنس وتحسين ثقة الجمهور في قطاع العدل^(٦٧).

٩٩ - وتضطلع وزارة العدل بمشروع المحاكم المتنقلة، بدعم من برنامج نظام العدالة الذي وضعه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وتعمل المحاكم المتنقلة انطلاقةً من المحاكم المحلية الأربع (ديلي وباو كاو وسواي وأوكيسي) لتغطية مقاطعات تيمور - ليشتي الثلاث عشرة. وتعرقل أحوال الطرق الرديئة للغاية القدرة على جلب المشتبه فيهم والشهود والضحايا من مختلف المناطق إلى المحكمة^(٦٨) وتساعد المحاكم المتنقلة في تحقيق العدالة لأفقر المناطق وأبعدها.

١٠٠ - ولزيادة إلمام المواطنين بالمسائل القانونية وبالعرفه بحقوقهم، قام مكتب محامي المساعدة القضائية في عام ٢٠١٢ بوضع استراتيجية للاتصالات هدفها زيادة التوعية بحقوق الاتصال بمحامي المساعدة القضائية تشمل تقديم الخدمات وتوفير المنشورات واستخدام وسائل الإعلام وإنشاء موقع شبكي. وهي حالياً قيد الموافقة^(٦٩).

(٦٦) انظر "تعزيز نظام العدالة في تيمور - ليشتي" - التقرير السنوي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشأن تيمور - ليشتي لعام ٢٠١٢، كانون الثاني/يناير ٢٠١٣، ديلي.

(٦٧) خطة العمل الوطنية بشأن العنف القائم على نوع الجنس، مكتب وزير الدولة لتعزيز المساواة بين الجنسين، ديلي، عام ٢٠١٢، الصفحة ١٨.

(٦٨) 'Strengthening the Justice System in Timor-Leste', Justice System Programme - UNDP Timor-lesle, Dili, 2011.

(٦٩) انظر "تعزيز نظام العدالة في تيمور - ليشتي" - التقرير السنوي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشأن تيمور - ليشتي لعام ٢٠١٢، كانون الثاني/يناير ٢٠١٣، ديلي.

١٠١ - وفي إطار تنفيذ الخطة الاستراتيجية للعدالة للفترة ٢٠١١-٢٠٣٠، تنفذ أيضاً وزارة العدل، بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومختلف منظمات المجتمع المدني، حملة توعية وطنية على كل من المستوى الوطني ومستوى المقاطعات تتناول مواضيع مختلفة (الحق في المساعدة القانونية المجانية وما إلى ذلك...)، وتشمل الاستفادة من دورات توعية المجتمع والبرامج الإذاعية^(٧٠).

١٠٢ - وتنظم أيضاً وحدة الأشخاص الضعفاء في عام ٢٠١٣ دورات للتوعية والتدريب في المجال القانوني في المدارس الموجودة في جميع أنحاء البلد، وذلك بالتعاون مع مختلف المنظمات غير الحكومية الرئيسية بهدف التوعية بمؤسسات العدالة الأساسية وتوفير معلومات عن التشريعات الرئيسية ولا سيما قانون مكافحة العنف العائلي^(٧١).

١٠٣ - ورغم الجهود الكبيرة، لا يزال قطاع العدالة النامي يواجه التحديات، ولا سيما في ما يتعلق بالموارد البشرية. وفي عام ٢٠١٠، عين لدى دائرة الادعاء العام ١٣ مدعياً عاماً تيمورياً (بالإضافة إلى عدد من المدعين العامين الدوليين) و ٤ مدعين عامين معينين لفترة اختبارية. غير أن التحديات ما زالت قائمة في عدد من القضايا قيد التحقيق، مما يستوجب مزيداً من التنسيق بين المدعين العامين والشرطة. ففي عام ٢٠١٢، مثلاً، كانت هناك ٧٢٣ قضية مرحلة من سنوات سابقة^(٧٢). وعلاوة على ذلك، هناك أيضاً حاجة إلى وضع نظام فعال لمتابعة القضايا من أجل إدارة مجموعة كبيرة من القضايا.

١٠٤ - وفي جميع محاكم تيمور - ليشتي المحلية، لم يبت سوى في نسبة مئوية ضئيلة من القضايا المتعلقة بالعنف العائلي والجنسي باتباع الأصول القانونية الكاملة، ويعزى ذلك إلى عدد من الأسباب منها فهم الضحية المحدود للإجراءات القانونية أو حالات التأخير المطولة في إجراءات المحاكم. إلا أن قانون مكافحة العنف العائلي سجل تحسينات هامة في معدلات الإدانة، حيث وجهت التهمة قبل ذلك إلى الكثيرين بموجب المادة ١٤٥ من قانون العقوبات التي تتعلق بـ "الجرائم البسيطة التي تخص السلامة البدنية" (جريمة شبه عامة يحكم على مرتكبها بالسجن لمدة أقصاها ٣ سنوات)، عوضاً عن المادة ١٥٤ المتعلقة بـ "إساءة معاملة الزوجة" (وهي جريمة عامة يعاقب عليها بالسجن لمدة أقصاها ٦ سنوات). ولهذا، فقد حل

(٧٠) المرجع نفسه.

(٧١) - "UNDP Justice System Programme Supports Legal Outreach Session - Covalima", web

http://www.tl.undp.org/content/timor_lesle/en/home/presscenter/articles/2013/05/03/undp-justice-

.. 03 May 2013system-programme-supports-legal-outreach-sessions-in-covalima/

(٧٢) معلومات عام ٢٠١١ السنوية المقدمة من المدعي العام، ٢٠١٢، ديلي، تيمور - ليشتي.

العديد من القضايا عن طريق التسوية بناء على طلب من الضحية، وهو أمر لم يعد ممكناً لأن قانون مكافحة العنف العائلي قد جعل العنف العائلي جريمة عامة^(٧٣).

الموقف العام تجاه العنف القائم على نوع الجنس والاتجاهات في إبلاغ الشرطة بالحالات ١٠٥ - كان عدد الضحايا اللواتي التمسن المساعدة من الشرطة في عام ٢٠١٢ مساويا تقريبا لعددهن في عام ٢٠٠٥ (٤٩٢) حالة في الفترة من كانون الثاني/يناير إلى تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥ مقارنة بـ ٥٠٣ حالات خلال نفس الفترة من عام ٢٠١٢^(٧٤).

١٠٦ - وخلال أنشطة التوعية الاجتماعية بقانون مكافحة العنف العائلي، حدث رداً فعلياً معارضاً تجاه هذا القانون الجديد. فالبعض من الرجال والنساء - أعربوا عن الارتياح لمعرفة المزيد عن القانون وكيفية تطبيقه. ومع ذلك، فإن نسبة كبيرة، وخاصة القادة الذكور، أعربوا عن معارضتهم للقانون وثقتهم في النظام التقليدي، قائلين إن الحكومة ينبغي ألا تتدخل^(٧٥).

١٠٧ - وتبين، من خلال تقييم أجري في ٣ مقاطعات (كوفاليمبا، وأوكوسي، ومانوفاهي) في نيسان/أبريل ٢٠١٢، أن مستوى الوعي بين قادة المجتمع بشأن العنف العائلي وقانون مكافحة العنف العائلي مازال بحاجة إلى تعزيز. واستناداً إلى هذه النتيجة، أجرت وزارة الدولة لتعزيز المساواة مزيداً من التدريبات في أيار/مايو ٢٠١٢، أدت إلى قيام قادة المجتمعات المحلية بتبادل معارفهم من خلال تنظيم لقاءات مجتمعية^(٧٦).

١٠٨ - وتُظهر نتائج الدراسة الاستقصائية الديمغرافية والصحية للفترة ٢٠٠٩-٢٠١٠ أن طريق القضاء على العنف الجنساني مازال طويلاً. وقد بينت تلك النتائج أن النساء اللاتي يعملن لاكتساب المال أكثر عرضة للعنف الجسدي (٤٣ في المائة) من النساء اللاتي لا يعملن (٤٠ في المائة)، أو اللاتي يعملن ولكن ليس لاكتساب المال (٣٤ في المائة). ويشير هذا إلى أن النساء العاملات اللاتي هن مصدر مستقل للدخل النقدي، ربما يشكلن تحدياً للقاعدة المعمول بها والمتمثلة في اعتمادهن في معيشتهم على شركائهن الذكور. وبالتالي، فإن المزيد

(٧٣) Draft Gender Justice Policy 'A national policy to reduce violence against women and children', MoJ, (٧٣) .Dili, 2010

(٧٤) إحصاءات الشرطة الوطنية - وحدة الأشخاص المستضعفين، ديلي ٢٠١٣.

(٧٥) رد من إدارة التدريب بوزارة الدولة لتعزيز المساواة على استبيان اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، أيلول/سبتمبر ٢٠١٢.

(٧٦) تقرير وزير الدولة لتعزيز المساواة عن ٥ سنوات للفترة ٢٠٠٧-٢٠١٢، ص. ١٠١.

من التمكين الاقتصادي قد يعرض النساء إلى مزيد من العنف إذا لم يتغير سلوك الرجال وموقفهم. وعلاوة على ذلك، فالنساء اللاتي سبق لهن الزواج (المطلقات/المنفصلات/الأرامل) أكثر عرضة للعنف الجسدي (٨ في المائة) من النساء المتزوجات في الوقت الحاضر (١ في المائة)، وربما يدل ذلك على الوضع الضعيف للنساء اللاتي فقدن أزواجهن وأصبحن معتمدات على الآخرين لتلبية احتياجاتهن الأساسية^(٧٧).

١٠٩ - وطلب المساعدة أقل من ربع النساء اللاتي تعرضن للعنف (٢٤ في المائة). والأرجح أن من قمن بذلك هن من تعرضن لكل من العنف البدني والجنسي، حيث تطلب المساعدة ما نسبتهن ٥٠ في المائة من النساء في هذه الحالة.. وكذلك فإن النساء العاطلات عن العمل أقل التماسا للمساعدة من اللاتي يعملن لاكتساب المال (٢٤ في المائة و ٣٦ في المائة على التوالي)^(٧٨). وعندما تطلب المرأة المساعدة فعلا، فإنها تطلب ذلك في معظم الأحيان من أفراد أسرهما (٨٢ في المائة) ومن أصدقاءها (٢٧ في المائة). وطلب نحو ١٤ في المائة من النساء المساعدة من الأصدقاء/الجيران. وطلب ٤ في المائة فقط من النساء المساعدة من الشرطة، في حين طلب ١ في المائة من النساء المساعدة من منظمات الخدمة الاجتماعية^(٧٩).

١١٠ - وذكر نحو ربع النساء (٢٧ في المائة) أن لديهن أفراد من الأسرة يمكن أن يوفروا المأوى لهن لبضع ليال إذا احتجن إليه. أما الشابات (١٥-٢٤ سنة)، والنساء اللاتي يعملن لاكتساب المال، والنساء اللاتي لم يسبق لهن الزواج، والمقيمات في الريف، فتقل احتمالات حصولهن على المأوى من أسرهن لبضعة أيام. ويوجد لدى واحدة من كل خمس نساء (٢٠ في المائة) أفراد من الأسرة يمكن أن يقدموا الدعم المالي للنساء إذا احتجن إلى ذلك. ولكن أربعة من كل خمسة (٨٠ في المائة) لم يتح لهن ذلك الدعم^(٨٠).

١١١ - وهناك مؤشر مثير للقلق هو الموقف تجاه ضرب الزوجات، حيث أن ٨٦ في المائة من النساء يتفقن على أن هناك ما يبرر للزوج لطم زوجته أو ضربها لسبب محدد على الأقل مثل حرق الطعام، أو الجدال معه، أو الخروج دون إبلاغه، أو إهمال الأطفال، أو رفض الجماع معه. ومن المثير للاهتمام أن نلاحظ أن نسبة أقل من الرجال (٨٠ في المائة) يعتقدون

(٧٧) الاستقصاء الديمغرافي والصحي لتيمور - ليشتي للفترة ٢٠٠٩-٢٠١٠، الصفحة ٢٢٩، العنف العائلي.

(٧٨) المرجع نفسه، الصفحة ٢٤٥.

(٧٩) المرجع نفسه.

(٨٠) المرجع نفسه، الصفحة ٢٤٦.

أن هناك ما يبرر للزوج لطم زوجته أو ضربها لواحد على الأقل من الأسباب المذكورة أعلاه^(٨١).

البحوث المتعلقة بالأسباب الجذرية للعنف العائلي

١١٢ - يوطد تقليد تبادل الهدايا (المهر) في الزواج الروابط بين أسر الأزواج من أجل إظهار احترام عائلة الرجل لعائلة العروس^(٨٢) وقيمة العروس. وقد افترض في عدد من التقارير أن ذلك عامل قد يشجع الرجال على معاملة المرأة بوصفها ملكا لهم (ريدي فيتو ٢٠٠٩؛ وورقة سياسة برنامج رصد النظام القضائي لعام ٢٠٠٦؛ والدراسة الاستقصائية للجنة الإنقاذ الدولية عن مدى انتشار العنف القائم على نوع الجنس ٢٠٠٣؛ وغيرها). ومع ذلك، لم يتم جمع أي أدلة تدعم هذا الرأي حتى الآن. وخلصت إحدى المنظمات غير الحكومية ضمن منتدى للنساء التيموريات في دراسة للروابط بين المهر والعنف العائلي أنه في حين أن المهر ليس دافعا كبيرا للعنف العائلي، فإنه يزيد من خطر هذا العنف^(٨٣). ومع ذلك فلا بد من الإشارة إلى أنه الحكومة لم تؤيد أي بحث رسمي عن الأسباب الجذرية للعنف العائلي.

العدالة التقليدية

١١٣ - لا يمكن من الناحية النظرية، بموجب قانون العقوبات الجديد وقانون مكافحة العنف العائلي، الفصل في القضايا بعد الآن من خلال الوساطة أو النظام التقليدي. ومع ذلك، فما زالت النساء يترددن في الإبلاغ عن الحالات إلى الشرطة والمضي قدما من خلال نظام العدالة الرسمي لعدد من الأسباب مثل الخوف من انعدام الأمن الاقتصادي والعار الاجتماعي.

١١٤ - ومن أجل التغلب على هذه المشكلة، حددت الخطة الاستراتيجية لقطاع العدل، التي اعتمدت في عام ٢٠١٠، تنظيم ومراقبة آليات القانون العرفي والعدالة المجتمعية، كأحد أهدافها. وتوصي تلك الخطة بتنظيم التفاعل بين نظامي العدالة الرسمي وغير الرسمي، وذلك بهدف أن يتم التعامل مع حالات العنف الجنسي والجنساني بواسطة النظام الجنائي الرسمي^(٨٤).

(٨١) المرجع نفسه، الصفحة ٢١٣-٢١٥.

(٨٢) يرجى الاطلاع على المادة ٥ 'قولة أدوار الجنسين والتحيز' من هذا التقرير.

(٨٣) Married-in and Married-out Cultures in TL, Nasrin Khan and Selma Hyati, Fokupers Dili, Apr 2012, pg 35 ; Helpdesk Research Report on VAWG in TL, Huma Haider, AusAID, TL, 05.09.2012, pg 3; 58 ; DHS 2009-10, pg 10.

(٨٤) 'الخطة الاستراتيجية لقطاع العدل لتيمور-ليشتي'، التي وافق عليها مجلس التنسيق للعدالة، ديلي، ١٢ شباط/فبراير ٢٠١٠، الصفحة ٧١.

١١٥ - ويجري وضع مشروع قانونين في هذا الصدد: قانون بشأن العدالة التقليدية وهو الآن في مرحلة المشاورات العامة والمراجعة النهائية، وقانون بشأن تنظيم الوساطة وهو في مرحلة الصياغة^(٨٥).

تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ١٣٢٥

١١٦ - ظلت الحكومة تعمل من خلال وزير الدولة لتعزيز المساواة ووزير الدولة لشؤون الأمن على تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ بدعم من هيئة الأمم المتحدة للمرأة من خلال البرنامج العالمي المعنون 'من المجتمعات المحلية إلى المؤسسات الأمنية العالمية: إشراك المرأة في بناء السلام والأمن' منذ عام ٢٠١٢. وشملت أنشطة المشروع رفع مستوى الوعي بأهمية مشاركة المرأة في بناء السلام ومنع نشوب الصراعات.

١١٧ - ولتنفيذ هذا البرنامج، يستخدم وزير الدولة لتعزيز المساواة على وجه التحديد استراتيجيتين هما:

'١' الدعوة - أنشطة التوعية للتأثير على صانعي السياسات في قطاع الأمن والممثلين المنتخبين لدراسة ودمج المنظور الجنساني ضمن السياسات والخطط والميزانيات الرئيسية؛

'٢' بناء القدرات - التدريب وحلقات العمل للسلطات المحلية وأعضاء الفريق العامل المعني بالشؤون الجنسانية في المقاطعات وضباط الشرطة الوطنية لتي مور - ليشي^(٨٦).

١١٨ - وقبل كتاب الموافقة، قادت وزارة الدولة لتعزيز المساواة فريق عمل معني بالقرار ١٣٢٥ في الفترة ٢٠١٠-٢٠١١، وقد شرع في القيام بأنشطة التوعية وبناء قدرات قوات الأمن أيضا، لإتاحة تنفيذ هذا القرار. وخلال نفس الفترة، أطلقت مبادرة التعلم المتبادل من خلال سلسلة من الاجتماعات الثلاثية التي شملت ثلاث دول: ليريا وأيرلندا الشمالية وتيمور - ليشي، لتبادل الخبرات بشأن تنفيذ القرار وبالذات فيما يخص الوقاية والحماية والمحكمة في مجالات العنف الجنسي والجنساني، والعدالة الانتقالية، والتعافي بعد انتهاء الصراع.

(٨٥) مساهمات وزارة العدل عقب حلقة العمل التشاورية بشأن هذا التقرير، نيلينهو فيتال - المدير الوطني للمشورة القانونية والتشريع، نيسان/أبريل ٢٠١٣.

(٨٦) كتاب موافقة بين هيئة الأمم المتحدة للمرأة ووزير الدولة لتعزيز المساواة بشأن تنفيذ برنامج 'من المجتمعات المحلية إلى المؤسسات الأمنية العالمية: إشراك المرأة في بناء السلام والأمن'، ديلي، آذار/مارس ٢٠١٢.

المشردون داخليا والنساء العائدات

١١٩ - تبنت الحكومة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ الاستراتيجية الوطنية للإنعاش "بناء المستقبل معا" (Hamutuk Hari'i Futuru)، التي تهدف إلى معالجة التشرد، وتقودها وزارة التضامن الاجتماعي. وتمثلت أهدافها في زيادة الثقة بين الشعب والحكومة، وتعزيز المجتمعات المحلية؛ ومساعدة المشردين داخليا على العودة إلى منازلهم عندما تصبح آمنة، وتوفير منازل جديدة حيث تدعو الحاجة؛ وتوفير "حزمة إنعاش". وكانت هذه الحزمة كبيرة في ظروف تيمور - ليشتي: حيث قُدم إلى الأسر المعيشية ما بين ٥٠٠ دولار إلى ٤ ٥٠٠ دولار - حسب الأضرار التي لحقت بها^(٨٧).

١٢٠ - وأثيرت مسألة من الذي ينبغي أن يحصل على المنحة النقدية ضمن الأسرة المعيشية. ونوقشت خيارات مختلفة، ولكن كان هناك شعور بأن أي إجراء بخلاف دفعها إلى رب الأسرة من شأنه أن يسبب مقاومة كبيرة في المخيمات ويخاطر بجعل المرأة في وضع أكثر صعوبة. وكان هذا مثار قلق خاص في ضوء القدرة المحدودة للجهات الفاعلة الأمنية ومدى استعدادها لحماية النساء في تلك الحالات. ولكن، في حالة المتزوجين، تأكدت وزارة التضامن الاجتماعي من إبلاغ كل من الزوجين بتخصيص المنحة النقدية واشترطت توقيعهما معا عليها^(٨٨).

١٢١ - وبعد ثلاث سنوات ونصف من بداية الأزمة وتشرد ما يصل إلى ١٥٠ ٠٠٠ شخص، أُغْلِقَت جميع مخيمات المشردين وعددها ٦٥ مخيما في مطلع عام ٢٠١٠ وأعيد توطين سكانها^(٨٩).

١٢٢ - وفيما يتعلق بالعائدات، بذلت الحكومة جهودا من خلال وزارة التضامن الاجتماعي وبالتنسيق الوثيق مع وزارة الدولة لتعزيز المساواة، من أجل تغطية الاحتياجات الخاصة للنساء والفتيات ومعالجتها. وأنشئت "وحدة منع التزاغات" التابعة لوزارة التضامن الاجتماعي، وقامت في الفترة بين عامي ٢٠٠٨ و ٢٠١٠ برصد النساء المشردات، وتقديم معلومات عن الوضع في مخيمات المشردين وكيفية معالجة إعادة الاندماج في المجتمع. وساعد فريق الشؤون الجنسانية بالمنظمة الدولية للهجرة في ذلك الوقت وزارة التضامن الاجتماعي على القيام بحملة إعلامية توضح حقوق المرأة في العودة وإعادة التوطين. وقدمت

(٨٧) 'Ending the 2006 Internal Displacement Crisis in Timor-Leste: Between Humanitarian Aid and Transitional Justice', Peter Van der Auweraert, International Organization for Migration (IOM), 2012

(٨٨) المرجع نفسه.

(٨٩) المرجع نفسه.

وزارة التضامن الاجتماعي من خلال نظام الإحالة أيضا مساعدة إلى ضحايا العنف الجنساني بما في ذلك "مجموعات النظافة الصحية" في مخيمات المشردين داخليا.

١٢٣ - وكانت مؤسسة ألولا، بالتنسيق مع وزارة التضامن الاجتماعي، نشطة للغاية فيما يتعلق بالمشردين، وعقدت دورات تدريبية وحوارات بشأن العنف الجنساني، وأنشطة للأسر بشأن التعافي من الصدمات والتغلب على الخوف^(٩٠).

١٢٤ - وتمشيا مع المادة ١ من قرار مجلس الأمن ١٣٢٥، بشأن تمثيل المرأة في صنع القرار لمنع النزاعات وإدارتها وتسويتها^(٩١)، من المهم أن ندرك أن منصب وزير التضامن الاجتماعي تشغله امرأة، هي السيدة ماريا دومينغاس ألفيس.

المادة ٤: تدابير خاصة للتعجيل بالتقدم نحو تحقيق المساواة

١٢٥ - كما هو الحال بالنسبة للتقرير الأولي، يتضمن عدد قليل من التدابير الخاصة المؤقتة أحكاما محددة لإنهاء هذا التدبير "متى تحققت أهداف التكافؤ في الفرص والمعاملة"، بما فيها تلك المبنية بالتفصيل في هذا التقرير مثل زيادة الحصص للمرشحات البرلمانيات (يرد تفصيل ذلك في الفرع الذي يتناول "دور المرأة في السياسة"). وترد تفاصيل أمثلة أخرى للتدابير الخاصة المؤقتة في جميع فروع التقرير.

المادة ٥: قولبة أدوار الجنسين والتعزيز

١٢٦ - كما هو موضح في التقرير الأولي، يمكن اعتبار عدد من الأنماط الاجتماعية والثقافية في تيمور - ليشتي ممارسات تقليدية وثقافية ضارة أو سلبية، لأنها يمكن أن تؤدي إلى أعمال تمييز وعنف ضد المرأة، مثل المهر (Barlake) أو الزواج المبكر أو تعدد الزوجات. وكثير من هذه الأعمال يندرج في نظام القيم الأبوي سواء في المجتمعات الأبوية أو الأمومية بسبب ديناميات السلطة القائمة بحكم الأمر الواقع.

١٢٧ - وغالبا ما تبرر هذه الممارسات بالحق في احترام ثقافة وتقاليد الأسلاف. ومع ذلك، تؤكد السياسة الوطنية الأخيرة بشأن الثقافة على أن "الثقافة والتقاليد عمليات ديناميكية تتطور مع مرور الوقت، وأن التفاهم والتكامل بشكل أفضل بين هذه العناصر في تحديث البلد سيساعد على تطوير الهوية الثقافية لتيمور - ليشتي". وهي تسلم أيضا بأنه "لكون الثقافة ديناميكية، فإن الانفتاح على التأثيرات الثقافية الأخرى سوف يثري الخبرات

(٩٠) Humanitarian update - Timor-Leste, OCHA/UNMIT, Dili, 2008

(٩١) قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، الصفحة ٢، ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠.

والممارسات^(٩٢). وتدعم هذه السياسة الملاحظة الختامية للجنة القضاء على التمييز ضد المرأة بشأن تعديل أو إلغاء الممارسات الثقافية السلبية والمعايير والعادات والتقاليد والقوالب النمطية التي تميز ضد المرأة. وكما ذكر من قبل، يجري حاليا وضع الصيغة النهائية للقانون العرفي، وقد طرحت في المراحل السابقة من المشاورات مسائل مثل المهر، واستخدام العدالة التقليدية لتسوية حالات العنف العائلي.

المرأة واتخاذ القرارات داخل الأسرة المعيشية

١٢٨ - أجرى الاستقصاء الديمغرافي والصحي للفترة ٢٠٠٩-٢٠١٠ تقييما لأربعة أنواع من القرارات الأساسية للأسر المعيشية وهي: الرعاية الصحية الخاصة للمرأة، وإجراء المشتريات المتزلية الكبيرة، وإجراء المشتريات المتزلية لتلبية الاحتياجات اليومية، وزيارات المرأة لعائلتها أو أقاربها. وتبين النتائج أن المرأة تشارك في المجالات الأربعة جميعها، على الرغم من تفاوت مدى مشاركتها. وذكر ما يقرب من الثلث (٦٣ في المائة) من النساء المتزوجات في الوقت الحاضر أنهن اتخذن وحدهن القرار النهائي حول المشتريات المتزلية اليومية، وهو ما يمثل زيادة كبيرة عما ورد في الاستقصاء الديمغرافي والصحي لعام ٢٠٠٣ وهو ٤٤ في المائة. أما فيما يتعلق باتخاذ القرارات في المسائل الأخرى، فيرجح أن تتخذ النساء تلك القرارات بالاشتراك مع أزواجهن^(٩٣).

١٢٩ - وقد طلب الاستقصاء الديمغرافي والصحي من الرجال المتزوجين في الوقت الحاضر (١٥-٤٩ سنة) وكان يُعتقد أنه لا بد أن يكون لهم دور أكبر في خمسة قرارات محددة، هي 'إجراء المشتريات المتزلية الرئيسية'، و 'إجراء المشتريات المتزلية اليومية'، و 'اتخاذ قرار بشأن توقيت زيارة عائلة الزوجة أو أقاربها'، و 'اتخاذ قرار بشأن التصرف في الأموال التي تكسبها الزوجة'، و 'اتخاذ قرار بشأن عدد الأطفال الذين ينبغي إنجابهم'. ويعتقد معظم الرجال أن الزوج والزوجة يجب أن يتنا بشكل مشترك في جميع هذه المسائل تقريبا، ويؤيد ٨٨ في المائة اتخاذ قرارات مشتركة بشأن المشتريات المتزلية الرئيسية، و ٨٤ في المائة بشأن زيارة عائلة الزوجة، و ٧٧ في المائة بشأن ما يجب القيام به بالمال الذي تكسبه الزوجة، و ٩٤ في المائة بشأن عدد الأطفال الذين ينبغي إنجابهم. وفي حالة المشتريات المتزلية اليومية، يتوقع أقل من

(٩٢) قرار الحكومة رقم ٢٤/٢٠٠٩ المؤرخ ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر بشأن الموافقة على السياسة الوطنية حول الثقافة، ديلي، ٢٠٠٩.

(٩٣) المرجع نفسه، الصفحة ٢٠٩.

نصف الرجال (٤٢ في المائة) أن يشاركوا في اتخاذ القرارات. وتشير النتائج إلى أن الرجال التيموريون يرون أن مشاركة المرأة في اتخاذ القرارات في المنزل أمر ضروري^(٩٤).

تغيير التصور لا يعني بالضرورة تغيير الممارسة

١٣٠ - ومن ناحية ثانية، يفيد الاستقصاء الديمغرافي والصحي أيضا بأن سلوكيات السيطرة تعد مشكلة في تيمور - ليشتي. فقد أفادت واحدة تقريبا من بين كل ثلاثة نساء متزوجات أو سبق لهن الزواج (٣١ في المائة)، بأن أزواجهن يصرون على معرفة مكانهن طيلة الوقت. وقالت نسبة مماثلة (٣١ في المائة) من النساء إن أزواجهن يغارون أو يغضبون إذا تحدثن مع رجال آخرين؛ وقالت ١٥ في المائة إن أزواجهن يتهمهن في كثير من الأحيان بعدم الإخلاص. وقد أشارت امرأة واحدة تقريبا من بين كل ١٠ نساء (٩ في المائة) بأن زوجها لا يسمح لها بمقابلة صديقاتها، وأشارت ٨ في المائة من النساء إلى أن أزواجهن لا يأمنوهن على الأموال. ومن غير الشائع نسبيا محاولة الزوج لتقييد اتصال زوجته بأسرتها (كانت نسبة من أفدن بحدوث ذلك من النساء المتزوجات أو من سبق لهن الزواج ٤ في المائة فقط)^(٩٥).

١٣١ - ومن الأدلة المستمدة من الاستقصاء الديمغرافي والصحي وتؤكد أن النساء من المناطق الحضرية يتعرضن أكثر للعنف العائلي، يستفاد بأن سلوكيات السيطرة تبلغ مستوى أعلى لدى النساء في المناطق الحضرية (٢٥ في المائة) عما هو الحال بالنسبة للنساء الريفيات (١٠ في المائة). والأرجح أن يمارس الرجال في مقاطعات ديلي (٣٠ في المائة)، وإيرميرا (٢٢ في المائة)، ولوتيم (١٦ في المائة) سلوكيات السيطرة على زوجاتهم أكثر مما هو الحال في المقاطعات الأخرى. ولا يبدو المستوى التعليمي للزوج عاملا رئيسيا حيث إن الفرق بين المستويات ليس كبيرا. ومما يدعو إلى الاستغراب أن النساء من أعلى الشرائح الخمسية ثراء أشرن إلى نسب أعلى من سلوكيات السيطرة من جانب أزواجهن^(٩٦).

١٣٢ - وبحسب التعليقات الواردة في عدد من الأوراق البحثية بشأن العنف العائلي في تيمور - ليشتي، لا يُنظر بالضرورة إلى استخدام القوة البدنية من جانب الرجل في العلاقات الحميمة كجريمة، وإنما قد يُعتبر في بعض السياقات أمرا طبيعيا^(٩٧). ولا يزال هناك العديد من

(٩٤) المرجع نفسه، ص. ٢١٠.

(٩٥) المرجع نفسه، الصفحة ٢٣٦.

(٩٦) المرجع نفسه.

(٩٧) Married-in and Married-out Cultures in TL, Nasrin Khan and Selma Hyati, Fokupers Dili, Apr 2012, pg 35; Helpdesk Research Report on VAWG in TL, Huma Haider, AusAID, TL, 05.09.2012, pg 3; DHS 2009-10, pg 247.

النساء ممن لا يعتبرن الصفح والوكز والركل من صور العنف العائلي. ويعكس هذا قبولا كبيرا متبقيا من جانب المجتمع للعنف العائلي الذي لا يزال يوصف أحيانا بأنه ببساطة ”كالطبق والملعقة يصدران ضوضاء من ارتطامهما ببعضهما البعض (bikan ho kanuru baku malu)“ على سبيل الإعراب عن أن العنف العائلي شأن خاص ينبغي ألا تتدخل فيه الدولة^(٩٨).

١٣٣ - ويعتبر الزواج (وخاصة في مفهومه التقليدي) مؤسسة قوية ومحترمة للغاية، ويمثل أحد أسس التنظيم الاجتماعي، ولا سيما في المناطق الريفية. وبالتالي، فإن دور القانون العرفي في العلاقات الأسرية ومفاهيم الحقوق والسلطة على النحو المبين في التقرير الأولي لا يزال حقيقيا على الرغم من الجهود الكبيرة الرامية إلى تعزيز المساواة بين الجنسين ومكافحة العنف الجنساني التي تبذلها مجموعة متنوعة من الجهات المعنية.

المبادرات التي تتخذها الحكومة بشأن تعديل القوالب النمطية

قطاع التعليم

١٣٤ - أجرت وزارة التعليم تقييما للمسائل الجنسانية في عام ٢٠٠٩ من أجل الوقوف على المسائل الرئيسية فيما يتعلق بالفرض التعليمية للمرأة. وقد عرض التقرير على الإدارة العليا، ومخططي السياسات، وصانعي القرارات، من أجل مساعدتهم على تصميم سياسات وبرامج تراعي الاعتبارات الجنسانية وتؤثر على الخطة الاستراتيجية للوزارة للفترة ٢٠١٠-٢٠١٥. وحدد هذا التقييم عددا من التوصيات، بما في ذلك زيادة التوعية بالمسائل الجنسانية من أجل تشجيع الآباء والأمهات على إرسال بناتهم إلى المدارس، وإنشاء أفرقة للحوار لمساعدة الآباء والأمهات على فهم أهمية الإبقاء على الفتيات في المدارس، والحاجة إلى إدراج المنظور الجنساني في المناهج الدراسية في المرحلة الثانوية من أجل منع العنف الجنساني والحد من القوالب النمطية^(٩٩).

(٩٨) أبدى أحد مسؤولي السلطات المحلية، الذي لا يمكنني ذكر اسمه، تصورا سلبيا إزاء العنف العائلي على الفور. وقال إنه ”ليس له الحق في الإبلاغ عن حالات العنف العائلي حتى وإن نص قانون مكافحة العنف العائلي على ذلك“. كما أبدى أحد مديري المدارس الثانوية رأيه وهو ”أن العنف العائلي ليس مسألة هامة بالنسبة للحكومة أو لأي شخص آخر للتدخل فيها. فهو مسألة داخلية، مثلما هو الحال بالنسبة لطبق وملعقة يحدثان ضوضاء“، السيدة إيديلتا رودريغيز - وزيرة الدولة لتعزيز المساواة، حفل افتتاح معرض PhotoVoice المعنون ’أصوات من المجتمع المحلي‘، ديلي، ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣.

(٩٩) 'Are Girls and Boys Equally Represented in Education? - A Gender Assessment', ME, Dili, 2009

العلاقات الإعلامية والرصد

١٣٥ - عملت الحكومة عن طريق وزارة الدولة المعنية بالنهوض بالمساواة بين الجنسين ومركز تطوير وسائط الإعلام في تيمور - ليشتي مع وسائط الإعلام على الترويج بصورة إيجابية وغير نمطية للمرأة، من خلال تنظيم اجتماعات منتظمة مع الصحفيين لمناقشة المسائل الجنسانية والثقافية والإعلامية، خلال الفترة ٢٠٠٩-٢٠١٢. وتهدف هذه الاجتماعات إلى زيادة الوعي بالمسائل الجنسانية فيما بين الصحفيين وتشجيع نشر مقالات بشأن المرأة والقضايا الجنسانية، وزيادة مراعاة الاعتبارات الجنسانية في المنشورات^(١٠٠).

١٣٦ - وقد أنشأت وزارة الدولة لتعزيز المساواة بالشراكة مع مركز تنمية وسائط الإعلام في تيمور - ليشتي، ورابطة الصحفيين في تيمور - ليشتي والصندوق الإنمائي للمرأة أيضا آلية لرصد التغطية الإعلامية ومواقف الصحفيين تجاه القضايا الجنسانية والعنف ضد المرأة. وللتشجيع على مراعاة الاعتبارات الجنسانية في البرامج الإعلامية والمنشورات، منحت وزارة الدولة لتعزيز المساواة منذ عام ٢٠١٠ جوائز للأشخاص الذين حسنوا معرفتهم ووعيهم بالقضايا الجنسانية وساهموا في إذكاء الوعي المجتمعي. ومن المتوقع أن يصبح الفائزون بالجوائز محفزين لغيرهم وقادة لهم^(١٠١).

١٣٧ - وتصدر وزارة الدولة لتعزيز المساواة رسائل إخبارية كل ثلاثة أشهر منذ عام ٢٠١٠؛ بالإضافة إلى المصقات والكراسات والنشرات التي تهدف إلى تعزيز الاعتبارات الجنسانية وتعزيز صورة إيجابية وغير نمطية للمرأة، التي تغطي مختلف المواضيع من قبيل "مكافحة التمييز"، و "منع العنف الجنساني والتصدي له"، و "الدور الذي تضطلع به وزارة الدولة لتعزيز المساواة". وقد وزعت هذه المواد على نطاق واسع على المجتمعات المحلية ومنظمات المجتمع المدني.

التدريب على التفكير النقدي

١٣٨ - وكمثال على تصميم الحكومة على تغيير القوالب النمطية وبناء قدرات موظفات الخدمة المدنية لديها، نظمت وزارة المالية دورة تدريبية إلزامية بشأن "التفكير النقدي" مدتها

(١٠٠) التقرير السنوي لوزارة الدولة لتعزيز المساواة ٢٠٠٩، الصفحة ٢٦.

(١٠١) مقابلة مع نوغ كاكاسونغكانا، المستشار الإعلامي لوزارة الدولة لتعزيز المساواة. انظر أيضا التقرير السنوي لوزارة الدولة لتعزيز المساواة ٢٠٠٩، الصفحة ٢٦.

يومان، لكل من الرجال والنساء ولكنها تستهدف الموظفين العاملات لديها، بهدف إعداد النساء كي يصبحن قائدات ومن أجل إيجاد توازن أفضل في الفرص^(١٠٢).

المادة ٦: الاتجار بالبشر والبقاء

١٣٩ - تيمور - ليشتي هي بلد مقصد للاتجار بالضحايا الذين يجلبون من بلدان في المنطقة من أجل استغلالهم أساساً كمشتغلين بالجنس على أساس تجاري، أو كخدم في المنازل أو كعمال على قوارب الصيد. وتشير الدلائل إلى أن التيموريين هم أيضاً عرضة للاتجار داخل البلد، بصفة عامة من حيث الاتجار بالنساء والأطفال من المناطق الريفية إلى المدن لأغراض الاستغلال الجنسي. وقد تصحح تيمور - ليشتي أيضاً بلداً مَصدراً للاتجار بالبشر على الصعيد الدولي بسبب الفقر، والافتقار إلى الوعي بشأن هذه المسألة^(١٠٣).

١٤٠ - ومع ذلك، فإن معظم الاستنتاجات بشأن الاتجار بالبشر في تيمور - ليشتي مستنبطة من أبحاث مؤسسة ألولا في عام ٢٠٠٤، المذكورة في التقرير الأولي. وللأسف، لم تجر بحوث أخرى سواء من جانب الحكومة أو المجتمع المدني بشأن هذه المسألة على الرغم من عقد المؤتمر الدولي بشأن الاتجار بالبشر في عام ٢٠١٢ بهدف تعزيز الفهم بشأن الآليات الدولية والوطنية والأطر القانونية التي تهدف لمكافحة الاتجار بالبشر، وخاصة الاتجار بالنساء.

الإطار القانوني

١٤١ - إضافة إلى قانون الهجرة واللجوء لعام ٢٠٠٣، جرى تفصيل الإطار القانوني بشأن الاتجار بالبشر مع سن القانون الجنائي في نيسان/أبريل ٢٠٠٩. وجريمة الاتجار بالبشر منصوص عليها في المادة ١٦٣^١ الجرائم المرتكبة ضد الحرية الفردية^(١٠٤). والظروف المشددة للعقوبة محددة في المادة ١٦٤، وترد أحكام أكثر تحديداً في المادة ١٦٥ - الاتجار غير المشروع بالأعضاء البشرية والمادة ١٦٦ - بيع البشر. (يرجى الرجوع إلى المرفق)

١٤٢ - وقد أقر قانون حماية الشهود، وهو القانون رقم ٢/٢٠٠٩، في أيار/مايو ٢٠٠٩. الذي ينشئ آلية كافية لحماية الأشخاص من أجل التنفيذ الفعال للعدالة^(١٠٥). ومع ذلك، فنظراً للافتقار إلى التنسيق والموارد اللازمة لتنفيذ القانون، لم يبدأ نفاذه بعد حتى وقت إعداد

(١٠٢) دعوة من أجل التدريب على "التفكير النقدي"، وزارة المالية، ديلي، كانون الثاني/يناير ٢٠١٣.

(١٠٣) الاتجار بالبشر في تيمور - ليشتي، توصيفات لحالات أجريت بمساعدة المنظمة الدولية للهجرة، ٢٠١٠.

(١٠٤) قانون العقوبات [القانون رقم ١٩/٢٠٠٩]، ٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٩ - المادة ١٦٣: الاتجار بالبشر.

(١٠٥) القانون رقم ٢/٢٠٠٩ المؤرخ ٦ أيار/مايو - حماية الشهود.

هذا التقرير، على الرغم من قيام المدعي العام بتنظيم دورات تدريبية للمحققين الجنائيين في الشرطة^(١٠٦).

١٤٣ - ومن أجل التغلب على هذه المسألة، قررت وزارة العدل في آذار/مارس ٢٠١٣ إنشاء لجنة للمسائل الأمنية في قطاع العدالة وفقا للمادة ٢٢ من قانون حماية الشهود^(١٠٧).

الاستغلال الجنسي

١٤٤ - فيما يتعلق بالبغاء، ينص قانون العقوبات الجديد على أن الاستغلال الجنسي لشخص ثالث يعد جريمة، في المادة ١٧٤، وعقوبتها السجن لمدة أقصاها ١٠ سنوات (تصل إلى ١٢ سنة في حالة وجود ظروف مشددة للعقوبة).

١٤٥ - ووفقا للمادة ١٧٥ بشأن "بغاء القصر" (دون سن ١٧ سنة)، يمكن زيادة العقوبات لتصل إلى ١٢ سنة في المادة ١٧٤؛ وما يصل إلى ١٥ سنة عند وجود ظروف مشددة للعقوبة. ويشار إلى استغلال الأطفال في المواد الإباحية في المادة ١٧٦، وعقوبته السجن لمدة تتراوح بين ٣ و ١٠ سنوات.

التصديق على الاتفاقيات الدولية

١٤٦ - وقد صدقت تيمور - ليشتي في ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩ على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية (بروتوكول باليرمو) والبروتوكول الإضافي لهذه الاتفاقية، وبروتوكول منع وقمع الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال، والمعاقبة عليه^(١٠٨). وتتسق أحكام القانون الجنائي الجديد، المادة ١٦٣ بشأن الاتجار بالبشر مع المادة ٣ (أ) من بروتوكول باليرمو.

التدابير الرامية إلى تعزيز الإطار القانوني بشأن الاتجار بالبشر

١٤٧ - أنشأت الحكومة، بقيادة وزارة الخارجية، فريقا عاملا مشتركا بين الوكالات المعنية بالاتجار بالبشر يضم ممثلين عن الوكالات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني والمنظمات الدولية من قبيل المنظمة الدولية للهجرة، للعمل على القضاء على الاتجار بالبشر^(١٠٩).

(١٠٦) مكتب المدعي العام، "معلومات سنوية" ديلي، كانون الثاني/يناير ٢٠١٢.

(١٠٧) الإسهامات التي قدمتها وزارة العدل في أعقاب حلقة عمل تشاورية من أجل إعداد هذا التقرير، نيابتهو فيتال - المدير الوطني لإدارة المشورة القانونية والتشريعات، نيسان/أبريل ٢٠١٣.

(١٠٨) قرار البرلمان الوطني رقم ٢٦/٢٠٠٩، المؤرخ ٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩.

(١٠٩) مقابلة مع جنيس فرنانديس من المنظمة الدولية للهجرة، ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢.

١٤٨ - رشحت لجنة فرعية مكلفة بصياغة القانون المتعلق بمنع وقمع الاتجار بالأشخاص والمعاقبة عليه. وقدمت الوزارة مشروع القانون إلى البرلمان في عام ٢٠١١. وللأسف، فبسبب الافتقار إلى التنسيق بين الوزارات الرئيسية، وبسبب جدول الأعمال الانتخابي الحافل بالعمل في عام ٢٠١٢ وتشكيل الحكومة الجديدة، لم يقر البرلمان مشروع القانون حتى الآن. وتعمل الحكومة الجديدة، من خلال التعاون بين وزارة العدل ووزارة الخارجية على إعادة تحليل مشروع القانون، وتهدف إلى تقديم النص النهائي إلى مجلس الوزراء قبل نهاية عام ٢٠١٣^(١١٠).

١٤٩ - ولا تقتصر أحكام مشروع القانون الحالي على التدابير الجنائية والإجرائية من خلال تعريف الجرائم والعقوبات الجنائية، وإنما تنص أيضا على حقوق الضحايا والضمانات المكفولة لهم، وإنشاء صندوق خاص لتعويض ضحايا الاتجار بالبشر^(١١١).

خطة العمل الوطنية المتعلقة بالاتجار بالبشر

١٥٠ - وقد تولت لجنة فرعية أخرى، رشحت في عام ٢٠٠٩، المسؤولية عن وضع خطة عمل وطنية بشأن الاتجار بالبشر من أجل تنفيذ التدابير القانونية القائمة فضلا عن القانون الجديد بشأن الاتجار بالبشر. وبعد إجراء مشاورات مع الحكومة والمجتمع المدني والمجتمعات المحلية، تم الانتهاء من مسودة أولى من المشروع وتقديمها إلى الفريق العامل في آذار/مارس ٢٠١٠. وللأسف، نظرا للافتقار إلى التنسيق بين الوكالات والأولوية الممنوحة لصياغة القانون، لم يوافق مجلس الوزراء بعد على خطة العمل الوطنية بشأن الاتجار بالبشر.

١٥١ - وأهداف الخطة واضحة، وهي: '١' حماية مواطني تيمور - ليشتي من الاتجار بالبشر؛ '٢' تقديم الحماية والمساعدة لجميع ضحايا الاتجار بالبشر؛ '٣' تعزيز عمليات التحقيق فيما يتعلق بالقائمين بالاتجار وملاحقتهم قضائيا.

التحسينات في إنفاذ القانون

١٥٢ - ومن حيث الإجراءات الملموسة التي قامت بها الحكومة فيما يتعلق بمنع الاتجار بالبشر والملاحقة القضائية بشأنه قبل سن القانون الجنائي، شنت الشرطة الوطنية لتيمور - ليشتي وشرطة الأمم المتحدة مدهمات للحنانات المشتبه في كونها نقاط للاتجار الجنسي

(١١٠) الإسهامات التي قدمتها وزارة العدل في أعقاب حلقة عمل تشاورية من أجل إعداد هذا التقرير، نيلينهو فيتال - المدير الوطني لإدارة المشورة القانونية والتشريعات، نيسان/أبريل ٢٠١٣.

(١١١) مشروع القانون الخاص بمنع الاتجار بالأشخاص في تيمور - ليشتي وقمعه والمعاقبة عليه، وزارة الخارجية، ٢٠١١.

في ديلي. وعلى الرغم من أنه لم تسفر أي من هذه المداهمات عن محاكمة القائمين بالاتجار، فقد أدت إلى تقديم الدعم للضحايا وتكوين فهم أفضل لدى السلطات بشأن طبيعة الاتجار بالبشر. وتراوحت أعمار النساء اللاتي جرى فحصهن بين ١٩ و ٣٥ عاما وهن ينتمين إلى بلدان مختلفة من قبيل الصين، وإندونيسيا، وكمبوديا^(١١٢).

١٥٣ - وبعد دخول القانون الجنائي الجديد حيز النفاذ، في عام ٢٠١١، أفضى تحقيق أجرته الشرطة الوطنية لتي مور - ليشتي إلى توجيه الاتهام إلى ثلاثة أشخاص أجانب يدعى قيامهم بارتكاب الاتجار بالبشر. وكانت إحدى الضحايا فتاة صينية يبلغ عمرها ١٧ عاما. وصدر حكم بالإدانة على اثنين من القائمين بالاتجار بالسجن لمدة ١٣ عاما، وصدر حكم بالسجن على أحد القائمين بالاتجار لمدة ٦ أشهر في أحد سجون تي مور - ليشتي^(١١٣). والقضية منظرية حاليا أمام محكمة الاستئناف^(١١٤).

مساعدة الضحايا

١٥٤ - قدمت المنظمة الدولية للهجرة المساعدة إلى ٣٣ من ضحايا الاتجار بالبشر، فيما بين عامي ٢٠٠٨ و ٢٠١١، بالتعاون مع إدارة خدمات الهجرة التابعة للحكومة، وشبكة الإحالة المعنية بالعنف الجنساني وغيرها من وكالات إنفاذ القانون^(١١٥). ويبلغ متوسط عمر الضحايا ٢٥ عاما (الذكور والإناث على حد سواء) وتتراوح أعمارهم بين ١٧ و ٣٩ عاما. وشمل الأشخاص المتجر بهم إلى تي مور - ليشتي ضحايا من ميانمار وكمبوديا وإندونيسيا والصين والفلبين^(١١٦). وتوصلت العملية التشاورية التي تمخضت عن هذا التقرير، إلى تحديد ٥٠ من الضحايا الدوليين للاتجار بالبشر خلال نفس الفترة الزمنية (من في ذلك الذين قدمت المنظمة الدولية للهجرة المساعدة إليهم)^(١١٧).

١٥٥ - وقدمت أيضا مساعدة إلى ٣ من الضحايا التيموريين خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ويعد الاتجار المحلي بالبشر مشكلة أيضا، ولكن بنسبة أقل ويبدو أنه قائم على انتهاز

(١١٢) المنظمة الدولية للهجرة، تقرير عن المداهمات المتعلقة بمكافحة الاتجار بالبشر والتي شنتها الشرطة الوطنية لتي مور - ليشتي وشرطة الأمم المتحدة في عام ٢٠٠٩.

(١١٣) مقابلة مع السيدة إيفونيا غوتيريس، المدعية العامة، ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢.

(١١٤) مكتب المدعي العام، "معلومات سنوية" ديلي، كانون الثاني/يناير ٢٠١٢.

(١١٥) مقابلة مع جنيس فرنانديس من المنظمة الدولية للهجرة، ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢.

(١١٦) الاتجار بالبشر في تي مور - ليشتي، توصيفات لحالات أجريت بمساعدة المنظمة الدولية للهجرة، ٢٠١٠.

(١١٧) حلقة عمل تشاورية - إسهامات مقدمة من مؤسسة أولا، ديلي، آذار/مارس ٢٠١٣.

الفرص على نحو أكبر بكثير من الاتجار الدولي بالبشر الذي يتسم بقدر أكبر من التنظيم^(١١٨).

١٥٦ - وتقدم وزارة التضامن الاجتماعي بالتعاون مع المنظمة الدولية للهجرة الدعم إلى منظمة براديت لتقديم المساعدة والمرافقة لضحايا الاتجار بالبشر من خلال إنشاء مأوى لضحايا الاتجار من النساء والفتيات. وتشمل المساعدة أيضا الرعاية الصحية العقلية والبدنية، والعودة/الإعادة إلى الوطن، وخدمات الإدماج/إعادة الإدماج^(١١٩).

زيادة الوعي بشأن الاتجار

١٥٧ - قامت المنظمة الدولية للهجرة بحملة تدريبية في عام ٢٠١٠ بشأن مكافحة الاتجار بالبشر لموظفي الخط الأمامي المعنيين بإنفاذ القانون، كان عنوانها 'أوقفوا الاستغلال، تعلموا المقاضاة' (HELP III)، وقد صممت بهدف زيادة الوعي بشأن الاتجار بالبشر، وزيادة القدرات المؤسسية والتنسيق بين الشرطة والمحامين والسلطة القضائية والمنظمات غير الحكومية وموظفي السفارات الموجودة في ديلي والموظفين القنصليين من تيمور - ليشتي. وفي عام ٢٠١٠، عقدت ١٣ دورة تدريبية لما مجموعه ٣٧٧ موظفا من كافة المقاطعات والمقاطعات الفرعية^(١٢٠).

المادة ٧: الحياة السياسية والعامة

١٥٨ - تعمل وزارة الدولة لتعزيز المساواة، بنشاط على تعزيز دور المرأة في تنمية البلد وفي صنع القرار^(١٢١). وقد اضطلعت الحكومة، بالتعاون مع المجتمع المدني والبرلمان والأمم المتحدة، بطائفة واسعة من المبادرات من قبيل إعداد منهاج سياسي للمرأة، وتنظيم منتديات عامة، وبناء القدرات، وحملات التوعية بالمساواة الجنسانية، وإقامة الشبكات الاستراتيجية، وتعزيز التنسيق فيما بين المؤسسات، وتعزيز الإجراءات الإيجابية والإجراءات الأخرى من أجل تقوية مشاركة المرأة في صنع القرار وفي الحياة السياسية^(١٢٢).

(١١٨) المرجع نفسه.

(١١٩) رد وزارة التضامن الاجتماعي على استبيان اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، عام ٢٠١٢.

(١٢٠) المعلومات المستكملة للمنظمة الدولية للهجرة بشأن الاتجار بالبشر، عام ٢٠١٠.

(١٢١) "Goodbye Conflict, Welcome Development" AMP Government Snapshot (2007-2012)-IV Constitutional (١٢١) Government-Dili, 2012.

(١٢٢) "Enhancing women's leadership and participation in the 2012 elections and beyond in Timor-Leste" - (١٢٢) National Parliament/UNMIT/SEPI - Timor-Leste, Dili, April 2012.

المرأة والمشاركة السياسية على الصعيد المحلي

١٥٩ - ينص التعديل الثاني لقانون الانتخابات البرلمانية رقم ٦/٢٠٠٦ الذي اعتمد في حزيران/يونيه ٢٠١١ على أنه يجب أن تشمل القوائم الانتخابية للمرشحين الدائمين والمناويين امرأة واحدة على الأقل من كل مجموعة من ٣ مرشحين وإلا تكون باطلة ولاغية^(١٢٣)، وهو تحسين عن الصيغة السابقة التي كانت تنص على وجود امرأة واحدة في كل مجموعة من ٤ مرشحين.

١٦٠ - وشهدت الانتخابات البرلمانية في تموز/يوليه ٢٠١٢، انتخاب ٢٥ امرأة من أصل ٦٥ مقعداً، بما يزيد من نسبة البرلمانيات إلى ٣٨ في المائة، وهو أعلى المعدلات في المنطقة الآسيوية، وأدى ذلك لتحقيق مؤشر الأهداف الإنمائية للألفية الذي ينص على أن تبلغ نسبة النساء في البرلمان ٣٥ في المائة. ويشير كون عدد النساء اللاتي انتخبن في البرلمان أكبر حتى مما كان متوقفاً إلى أن القانون لا ينطوي على تمييز ضد المرأة ولا يقصر إمكانية انتخاب النساء في البرلمان على الحصة المخصصة لهن.

١٦١ - وتشكل جميع النساء العضوات في البرلمان تجمعا مستقلا بصرف النظر عن انتماءهن السياسية، ويطلق عليه مجموعة البرلمانيات في تيمور - ليشتي. والهدف الرئيسي من هذا التجمع هو تعزيز تمثيل ومشاركة المرأة في الحياة السياسية الوطنية وتعزيز المساواة بين الجنسين مع مكافحة التمييز وعدم المساواة^(١٢٤). وأدى التعاون بين مجموعة البرلمانيات في تيمور - ليشتي ووزارة الدولة لتعزيز المساواة إلى اعتماد مجموعة من التدابير التشريعية الرئيسية، بما في ذلك اعتماد قانون مكافحة العنف العائلي وتعديل قانون الانتخابات البرلمانية، وإصدار قرار برلماني بشأن الميزنة المراعية للمنظور الجنساني، والقانون الجنائي والقانون المدني الجديدين اللذين يتضمن كلاهما أحكاما تراعي احتياجات المرأة وحمايتها، فضلا عن توجيه المؤتمرات الإقليمية والوطنية في مجال تنظيم الأسرة والتثقيف الجنسي والصحة الإنجابية.

١٦٢ - وأقرت هيئة الأمم المتحدة للمرأة بأن "الانتخابات البرلمانية لعام ٢٠١٢ قد اختلفت باعتبارها ممارسة ناجحة للديمقراطية في تيمور - ليشتي. وقد اتسمت

(١٢٣) القانون رقم ٧/٢٠١١ المؤرخ ٢٢ حزيران/يونيه، التعديل الثاني للقانون رقم ٦/٢٠٠٦ المؤرخ ٢٨ كانون الأول/ديسمبر بشأن قانون انتخابات البرلمان الوطني، يومية الجمهورية، ديلي، حزيران/يونيه ٢٠١٢.

(١٢٤) Estatuto do Grupo das Mulheres Parlamentares de Timor-Leste, Amendment from the March 12th, 2008 - (١٢٤) .Dili, 2008

الانتخابات عموماً بالهدوء والنظام والسلمية في أعقاب الانتخابات الوطنية لعام ٢٠٠٧ التي لم تكن سهلة في أعقاب الأزمة الأمنية والسياسية التي جرت في نيسان/أبريل وأيار/مايو ٢٠٠٦. وفي جميع مراحل الانتخابات، بما في ذلك المرحلة السابقة لانتخابات البرلمان الوطني لتي مور - ليشتي وأثناء الانتخابات وبعدها، تبين أن المشاركة في معظم الأنشطة تمت على قدم المساواة بين المرأة والرجل، ولا سيما في أوساط السكان الناحيين في البلد^(١٢٥).

١٦٣ - ووقعت الأحزاب السياسية البالغ عددها ٢٣ حزبا وشاركت في انتخابات عام ٢٠١٢ المنهاج السياسي للمرأة في السياسة للفترة ٢٠١٢-٢٠١٧، ملتزمة بمعالجة ٧ نقاط ذات أولوية ٧: التعليم؛ والاقتصاد؛ والصحة؛ والسياسة؛ والعدالة والسلام؛ والأمن؛ والثقافة؛ ووسائل الإعلام^(١٢٦). وجاء هذا المنهاج تنويجا لسلسلة من الحوارات الوطنية بقيادة وزارة الدولة لتعزيز المساواة.

١٦٤ - وأجريت سلسلة من ٤ مناقشات تليفزيونية قبل الانتخابات البرلمانية، وجهت الدعوة فيها إلى القيادات النسائية من جميع الأحزاب السياسية من أجل مناقشة قضايا المرأة وردود الأحزاب على هذه المسائل، وطرح أفكار واستراتيجيات جديدة تهدف إلى تنفيذ المنهاج السياسي، وتعزيز الدور القيادي للمرأة وتمكينها ومشاركتها خلال الانتخابات الوطنية لعام ٢٠١٢.

١٦٥ - وكان المنهاج السياسي مدعوما بخريطة طريق وإطار استراتيجي من أجل تعزيز قيادة المرأة ومشاركتها في انتخابات عام ٢٠١٢ وما بعدها، جرى وضعهما من خلال حلقات عمل تشاورية ومؤتمر وطني في أواخر عام ٢٠١١. وساهمت في تعبئة المرأة والعمل الجماعي فيما بين أصحاب المصلحة من أجل مساندة مشاركة المرأة في العملية الانتخابية والسياسية، بما في ذلك إرساء الديمقراطية في علاقات القوة داخل الأحزاب السياسية^(١٢٧).

١٦٦ - وفيما يتعلق بالجانب التنفيذي، هناك عدة مناصب رئيسية تشغلها المرأة في الحكومة الوطنية الجديدة، بما في ذلك وزيرة المالية ونائبة وزيرة المالية، ووزيرة التضامن الاجتماعي، واثنين من نواب الوزير في وزارة الصحة، ونائبة وزير التعليم، والعديد من وزارات الدولة

(١٢٥) الانتخابات البرلمانية لعام ٢٠١٢ في تي مور - ليشتي: تحليل من منظور المساواة بين الجنسين، البرنامج المتكامل للمرأة في السياسة وصنع القرار، هيئة الأمم المتحدة للمرأة، ديلي، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢.

(١٢٦) المنهاج السياسي للمنظمات النسائية من الأحزاب السياسية بشأن الانتخابات البرلمانية للفترة ٢٠١٢-٢٠١٧، ديلي.

(١٢٧) التقرير الصادر عن مشروع "تعزيز الدور القيادي للمرأة ومشاركتها في انتخابات عام ٢٠١٢ وما بعدها في تي مور - ليشتي"، نيسان/أبريل ٢٠١٢، ديلي.

من قبيل وزارة الدولة لتعزيز المساواة. وإجمالاً، تشغل المرأة ١٠ مناصب في الهيكل الحكومي الجديد، وهو ما يمثل ١٨ في المائة من جميع المناصب (مقابل ١٣ في المائة في إطار الحكومة السابقة). وهناك مؤسسات مستقلة أخرى من مؤسسات الدولة ترأسها نساء، من قبيل محكمة مراجعة الحسابات والمدعي العام.

مشاركة المرأة على الصعيد المحلي

١٦٧ - لا تزال مشاركة المرأة في الحياة السياسية والعامية على الصعيد المحلي منخفضة جدا على الرغم من التحسن الطفيف الذي طرأ منذ عام ٢٠٠٤. ونسبة النساء من زعماء القرى منخفضة جدا، لا تزيد على ٢ في المائة (١٠ قرى من أصل ٤٢٢ قرية ترأسها امرأة)^(١٢٨). وفي المجلس ذاته، يعد تمثيل المرأة مضمونا بموجب القانون المتعلق بالانتخابات القروية^(١٢٩)، مع تحديد حصة تقتضي وجود اثنتين من النساء، وامرأة شابة واحدة في كل مجلس (المادة ٥). ويتراوح مجموع أعضاء المجلس ما بين ٩ و ١٠ أعضاء، حسب عدد القرى الصغيرة التي تسمى ألدياس. وأدى هذا إلى تحقيق تمثيل النساء بنسبة ٢٨ في المائة في المجالس القروية^(١٣٠). وكان هناك اتجاه إيجابي في آخر مرتين للانتخابات القروية. وكان العدد الكلي للإناث المنتخبات في مناصب السلطات المجتمعية على مستوى زعيم القرية أو رئيس القرية الصغيرة، أو كبير المنطقة، قد ارتفع من ٣١ في انتخابات ٢٠٠٤/٢٠٠٥ إلى ٥٣ في انتخابات عام ٢٠٠٩.

١٦٨ - ومن خلال العملية التشاورية التي تمخضت عن هذا التقرير، جرى الوقوف على أن المرأة تواجه افتقارا إلى الدعم والإعداد من جانب السلطات، لا سيما للانتخابات على المستوى المحلي، لا سيما إذا لم تكن ضمن حزب سياسي. وأساسا لا يمكنها المنافسة بصورة مستقلة.

١٦٩ - وتعمل وزارة الدولة لتعزيز المساواة بالتعاون الوثيق مع المجتمع المدني، وبخاصة مع المنظمة غير الحكومية الدولية 'السلام والتنمية' والشبكة النسائية الوطنية 'شبكة ريدي فيتو'، من أجل دعم مشاركة المرأة في الحياة السياسية والعامية وتعزيز حقوق المرأة الاجتماعية

(١٢٨) حسابات المجلس الانتخابي الوطني/وزارة الدولة لتعزيز المساواة لعام ٢٠١٠.

(١٢٩) قانون الانتخابات القروية ٢٠٠٤/٢ المنقح بالقانون رقم ٢٠٠٩/٣ بشأن القادة المجتمعيين وانتخابهم، حزيران/يونيه ٢٠٠٩.

(١٣٠) الانتخابات المجتمعية لعام ٢٠٠٩ التي نظمتها UNEST - كتيب مشاركة المرأة.

والاقتصادية على صعيد القرى^(١٣١). وأجريت برامج للتدريب وبناء القدرات في مجال القيادة منذ أيار/مايو ٢٠١١ على مستوى المجتمع المحلي في أربع مقاطعات شرقية وشملت البرامج ١٤٩ من الرجال (من أعضاء المجالس القروية) و ٤١ من النساء. وتشمل المواضيع الرئيسية وحدات تتعلق بالإنصاف والمساواة؛ والقيادة المراعية للاعتبارات الجنسانية؛ والقانون رقم ٢٠٠٩/٣ بشأن قادة المجتمع المحلي وانتخابهم، ووحدتان للتدريب العملي^(١٣٢).

مشاركة المرأة في تحقيق اللامركزية

١٧٠ - وضمن استراتيجية تيمور - ليشتي لتحقيق اللامركزية التي تهدف للتعجيل بخطى النمو الاقتصادي المستدام والتنمية المنصفة بدءاً من الصعيد الوطني إلى مستوى القرى، قامت الحكومة من خلال وزارة إدارة شؤون الدولة بإعداد المرسوم بقانون المتعلق ب'التخطيط الإنمائي المتكامل للمقاطعات' الذي يحدد السلطة، وسبل التخطيط، والتمويل اللازمة لتنفيذ اللامركزية ومشاريع الدولة على مستوى المقاطعات والمقاطعات الفرعية. وجرت صياغة أحكام المرسوم بقانون على أنه من بين ٣ ممثلين من مجالس القرى لدى لجان تنمية المناطق الفرعية، يجب أن تكون هناك ممثلة واحدة على الأقل^(١٣٣).

١٧١ - ويشارك المجتمع المدني أيضاً في برنامج اللامركزية هذا من أجل تعزيز المشاركة النشطة للمرأة. ومنذ عام ٢٠١٠، يوجد لدى مؤسسة ألول برنامج لدعم المقاطعات، وذلك بدعم من هيئة الأمم المتحدة للمرأة، ويركز على التمكين المجتمعي للمرأة ويستهدف المرشحات المحتملات على صعيد القرى. وتشارك هذه الجهات في مشروع يهدف لتحقيق تحول في مناقشة المسائل الجنسانية، وتعمل عن كثب مع القادة المحليين، والمنظمات النسائية غير الحكومية، وأعضاء البرلمان، والمؤسسات الحكومية الأخرى.

العقبات التي تحول دون مشاركة المرأة في النشاط السياسي

١٧٢ - من الحواجز الشائعة والمستمرة التي تحول دون دخول المرأة في أدوار القيادة في تيمور - ليشتي، انخفاض مستوى التعليم والإلمام بالقراءة والكتابة بالمقارنة مع الرجل؛ والتمييز في التوظيف (يرجى الرجوع إلى الفرع المتعلق بالعمالة)؛ والقوالب النمطية والمواقف السلبية إزاء مشاركة المرأة في الحياة العامة؛ والمواقف إزاء الدور التقليدي للمرأة في المنزل؛

(١٣١) مذكرة التفاهم بين وزارة الدولة لتعزيز المساواة ومنظمة السلام والتنمية، ديلي، شباط/فبراير ٢٠١١.

(١٣٢) مقابلة مع جوليا سينسيني رئيسة منظمة السلام والتنمية في تيمور - ليشتي، كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢.

(١٣٣) المرسوم بقانون رقم ٢٠١٢/٤ بشأن 'التخطيط الإنمائي المتكامل للمقاطعات'، كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، ديلي، تيمور - ليشتي.

وقلة الدعم المقدم من الأسر والأحزاب السياسية، وبالأخص قلة الدعم المقدم للنساء كي يشاركن في الحياة السياسية بصفتهن مرشحات مستقلات دون دعم من أحزاب سياسية؛ وقلة التضامن بين النساء؛ وانخفاض الوعي المدني، وانخفاض ثقتهن بطرح أنفسهن كمرشحات^(١٣٤).

المادة ٨ - التمثيل والمشاركة على الصعيد الدولي

١٧٣ - انتخبت السيدة ميلينا بيريس واحدة من ٢٣ خبيراً للعمل في اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة في عام ٢٠١٠. وكان من دواعي سرور الحكومة بأسرها، بما في ذلك رئيس جمهورية تيمور - ليشتي في ذلك الوقت، الدكتور خوسيه راموس - هورتا، انتخاب أول من يمثل تيمور - ليشتي لدى إحدى الهيئات التعاهدية الدولية^(١٣٥). وكان التعاون الموحد فيما بين الوزارات التنفيذية الرئيسية بالاشتراك مع المجتمع المدني في هذه الانتخابات على الصعيدين الوطني والدولي دليلاً قوياً أيضاً على الالتزام بالنهوض بالمرأة.

١٧٤ - وانتخبت السيدة إميلييا بيريس في عام ٢٠١٠ لتكون رئيسة مجموعة البلدان السبعة (+G7)، لتساند صوت الدول المتضررة من النزاع والدول الخارجة من النزاع. وعينها بان كي - مون، الأمين العام للأمم المتحدة في تموز/يوليه ٢٠١٢ أيضاً في الفريق الرفيع المستوى من الشخصيات البارزة الذي يتألف من ٢٦ عضواً لتقديم المشورة إلى الأمم المتحدة بشأن خطة التنمية العالمية لما بعد عام ٢٠١٥^(١٣٦).

١٧٥ - وقد رشحت السيدة مادالينا هانجام دا كوستا سواريس، نائبة وزير الصحة في الحكومة الدستورية الرابعة، لتكون عضواً في المجلس التنفيذي لمنظمة الصحة العالمية خلال الفترة ٢٠١٠-٢٠١٢^(١٣٧).

(١٣٤) خطاب المدير العام بشأن 'الدور القيادي للمرأة ومشاركتها' في المؤتمر الإقليمي الثاني، سيم ريب، كمبوديا، ٢٣-٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢.

(١٣٥) وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء والمتحدث الرسمي باسم حكومة تيمور - ليشتي، أغيو بيريرا، ٢٩ حزيران/يونيه ٢٠١٠، ديلي، تيمور - ليشتي.

(١٣٦) المرجع نفسه.

(١٣٧) رد وزارة الخارجية على استبيان اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة (ميلينا رانجيل)، عام ٢٠١٢.

تمثيل تيمور - ليشتي عن طريق النساء العاملات في البعثات بالخارج

١٧٦ - عينت سعادة السيدة صوفيا ميسكيتا بورغيس، سفيرة فوق العادة ومفوضة، وهي الممثل الدائم لتيمور - ليشتي لدى الأمم المتحدة في ٤ آذار/مارس ٢٠١٠، كم عينت عضوا في المجلس التنفيذي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة.

١٧٧ - وعلاوة على ذلك، فإن بعض من أكثر البعثات أهمية من الناحية الاقتصادية والسياسية بالنسبة لتيمور - ليشتي ترأسها امرأة، لا سيما سفارات تيمور - ليشتي في البرتغال والصين وموزامبيق (التي تغطي أنغولا وجنوب أفريقيا)، فضلا عن قنصليتها في بالي (إندونيسيا)، وسيدني (أستراليا). وبالتالي، فإن نسبة النساء ممن يرأسن بعثات في الخارج (على مستوى السفير والقنصل) تبلغ ٣٥ في المائة، في حين أن النساء اللاتي يشغلن مناصب في السلك الدبلوماسي في الخارج عموما يمثلن نسبة ٣٦,٥ في المائة^(١٣٨).

المادة ٩: الجنسية

١٧٨ - لم تدخل أي تعديلات على هذا الفرع. ونشير إلى الوثيقة الأساسية الموحدة من التقرير الأولي لتيمور - ليشتي، الفرع ياء (ألف). 'الحق في الجنسية - المساواة في حقوق المواطنة'.

المادة ١٠: التعليم

السياسة والإطار القانوني

١٧٩ - خلال فترة الحكومة الدستورية الأخيرة، جرت صياغة منهج وطني لكل سنة من سنوات التعليم الأساسي والتعليم الثانوي العام البالغ عددها ١٢ سنة وتنفيذها^(١٣٩). ووفقا للخطة الإنمائية الاستراتيجية الوطنية للفترة ٢٠١١-٢٠٣٠، حددت الحكومة التعليم باعتباره أحد أهم قطاعات التنمية الوطنية التي أعطيت الأولوية لها. وفي هذا الصدد، صممت الحكومة الدستورية الرابعة الخطة الاستراتيجية الوطنية للتعليم للفترة ٢٠١١-٢٠٣٠، وأقرتها أيضا بما يتيح فرص التعليم للجميع^(١٤٠).

(١٣٨) القائمة الدبلوماسية لوزارة الشؤون الخارجية، ديلي، ٢٠١٣.

(١٣٩) "وداعا للتزاع، ومرحبا بالتنمية" - الخطة الاستراتيجية الإنمائية الوطنية ٢٠٠٧-٢٠١٢، الصفحة ٨.

(١٤٠) مقابلة مع السيد أوغوستو باريتو لوبيز، الإدارة الوطنية للمراسم - وزارة التعليم، السيد أنطونيو لوبيس ووزارة التعليم - بشأن تنفيذ الخطة الاستراتيجية الوطنية للتعليم للفترة ٢٠١٠-٢٠٣٠، شباط/فبراير ٢٠١٣.

١٨٠ - ومن بين ١٣ قطاعاً من قطاعات التعليم ذات الأولوية في الخطة الاستراتيجية التعليمية الوطنية للفترة ٢٠١١-٢٠٣٠، هناك فرع محدد بشأن "الإدماج الاجتماعي" يكفل المساواة في الفرص في التعليم والتدريب المهني للجميع من الإناث والذكور^(١٤١).

مشاركة المرأة في التعليم

التعليم الرسمي

١٨١ - تستهدف تيمور - ليشتي تحقيق نسبة ٨٨ في المائة، لالتحاق الأطفال في السن المناسب بالمدارس، للتسجيل في الصفوف من ١ إلى ٦ بحلول عام ٢٠١٥. وقد تجاوزت هذا الرقم في عام ٢٠١١، حيث سُجِّلَ ٩٠ في المائة من الأطفال في السن المناسب للالتحاق بالمدارس في التعليم الأساسي^(١٤٢) مقارنة بنسبة ٨٣ في المائة في عام ٢٠٠٨. ومع ذلك فعدد البنين المسجلين بصفة عامة، أكثر من عدد البنات، بما يعادل ٩ بنات مقابل كل ١٠ من البنين المسجلين في المدارس الابتدائية والثانوية (٥٢ في المائة للبنين/٤٨ في المائة للبنات)^(١٤٣).

١٨٢ - وفي ما يتعلق بالمدارس الثانوية العليا (الثانوية العامة) والتعليم الفني، هناك حوالي ٢٠ ٦٠٣ (٤٩,٤ في المائة) من الذكور و ٢١ ١٠٧ (٥٠,٦ في المائة) من الإناث، وهو ما يعني أن هناك إناثاً أكثر بقليل من الذكور في المدرسة الثانوية وفقاً لبيانات وزارة التعليم^(١٤٤). وتختلف معدلات الحضور الفعلية المتوفرة من تعداد سكان عام ٢٠١٠، اختلافاً قليلاً، حيث تبلغ نسبة طالبات المدارس الثانوية ٤٨ في المائة، وتبلغ نسبة طلاب المدارس الثانوية ٥٢ في المائة^(١٤٥). (يرجى الرجوع إلى الجدولين ٢ و ٣ في المرفقات).

١٨٣ - وكشف تعداد سكان عام ٢٠١٠ أن معدلات الحضور تكاد تتكافأ بين البنين والبنات أثناء سنوات التعليم الأساسي الإلزامي. وذلك يعني أنه هناك ٩٨,٩ من البنات مقابل كل ١٠٠ من البنين في المدارس الابتدائية. والحالة مماثلة في التعليم قبل الثانوي حيث

(١٤١) الخطة الاستراتيجية التعليمية الوطنية ٢٠١٠-٢٠٣٠ (نص موجز)، وزارة التعليم، ديلي، ٢٠١١.

(١٤٢) موجز الالتحاق بالتعليم الأساسي عام ٢٠١١ في جميع المدارس (العامة والخاصة والكاثوليكية)، نظام معلومات إدارة التعليم، وزارة التعليم، ديلي، ٢٠١٣.

(١٤٣) الخطة الإنمائية الوطنية الاستراتيجية، الفترة ٢٠١١-٢٠٣٠، الصفحتان ١٩-٢٠، مقابلة مع أوغوستو باريتو لوبيز، المديرية الوطنية للبروتوكول، وأنطونيو لوبيز، وزارة التعليم، شباط/فبراير ٢٠١٣.

(١٤٤) Diresaun Nasional ba Planu Estatistiku no Teknolojia Informasaun, SIGE/EMIS, ME 2011 - 2012, (١٤٤) February 2013.

(١٤٥) تعداد سكان تيمور - ليشتي لعام ٢٠١٠، مديرية الإحصاءات الوطنية، المديرية العامة لتحليل السياسات والبحوث، وزارة المالية، ديلي، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠.

هناك ١٠٢ من البنات المنتحقات لكل ١٠٠ من البنين. ولا نرى أنماط الالتحاق تتأرجح لصالح البنين إلا في مرحلة الدراسة الثانوية حيث تنتظم بالدراسة ٩٢ من البنات مقابل كل ١٠٠ من البنين^(١٤٦).

١٨٤ - وبشكل عام، ما زال هناك العديد من الأطفال الذين يتسربون من المدارس. إذ يتسرب أكثر من ٧٠ في المائة من الأطفال من المدرسة قبل بلوغ ٩ سنوات، وتقع أعلى نسبة تسرب في السنتين الأوليين من المدرسة الابتدائية. ويستغرق الأطفال بصفة عامة أيضا وقتا طويلا للغاية من أجل استكمال تعليمهم الأساسي، حيث يستغرقون ١١,٢ سنة في المتوسط لاستكمال الدراسة حتى الصف السادس^(١٤٧).

١٨٥ - وثمة جهود تبذلها الحكومة في إطار التعليم المبكر مع وضع خطة لإنشاء ١٥٠ مرفقا للتعليم قبل المدرسي، ولا سيما لاستهداف الأطفال في المناطق الريفية من أجل تيسير حصول الأطفال في سن الثالثة وما فوقها على التعليم المبكر، مما يعود بالفائدة إلى حد كبير على الفتيات الصغيرات من أجل التغلب على عقبة المسافة البعيدة عن المدرسة والمسائل الأمنية المتعلقة بالسفر^(١٤٨).

التعليم غير الرسمي والقضاء على الأمية

١٨٦ - تعتبر الحكومة القضاء على الأمية خطوة هامة في سبيل القضاء على الفقر في تيمور - ليشتي. وبالتالي، جرت أنشطة التعليم المستمر التي تضم برنامج الحملة الوطنية لمحو الأمية ودورات ما بعد محو الأمية وبرامج التعليم الأساسي والمعادلة الدراسية منذ عام ٢٠٠٨ في جميع مقاطعات تيمور - ليشتي البالغة ١٣ مقاطعة. وقد أنشأت وزارة التعليم، بدعم من منظمة اليونيسكو ومنظمة اليونسيف والبنك الدولي، مراكز التعلم المجتمعي في ٣ مقاطعات (وهي، بازارتيت (ليقويشا) وليلابا (لوسبالوس) وكراراس (فيكيك)^(١٤٩). (يرجى الرجوع إلى المرفقات - الجدول ٤).

١٨٧ - ويهدف برنامج الحملة الوطنية لمحو الأمية الذي يوفر محو الأمية الأساسية في مجال تعليم الكبار، الذي بدأ في عام ٢٠٠٧، إلى القضاء على الأمية في البلد بحلول عام ٢٠١٥

(١٤٦) المرجع نفسه.

(١٤٧) الخطة الإنمائية الاستراتيجية الوطنية، الفترة ٢٠١١-٢٠٣٠، الصفحتان ١٩-٢٠.

(١٤٨) مقابلة مع أوغوستو باريتو لوبيز، المديرية الوطنية للبروتوكول، وزارة التعليم، وأنطونيو لوبيز، المستشار بوزارة التعليم في شباط/فبراير ٢٠١٣.

(١٤٩) المرجع نفسه.

بتطبيق النموذج التعليمي الكوبي (نعم أستطيع) "Sim Eu Posso"، لمدة ٣ أشهر، الذي يوفر القراءة والكتابة^(١٥٠).

١٨٨ - وأفادت وزارة التعليم بأن ٣٠٠.٠٠٠ من الذكور والإناث شاركوا في برنامج محو الأمية في الفترة ٢٠١١-٢٠١٢. وأعلن عن نحو ٤٦٣ ٢٠٤ فردا في عام ٢٠١٣. وعلى الرغم من أن مديرية التعليم المستمر لم تنشر بعد إحصاءات رسمية، تشير التقديرات إلى أن المرأة تمثل أكثر من نسبة ٦٥ في المائة من مجموع المشاركين^(١٥١).

١٨٩ - ومن المقرر في هذه المرحلة الثانية من برنامج محو الأمية إنشاء ٦٢ مركزا جديدا للتعلم المجتمعي، تغطي جميع مقاطعات تيمور - ليشتي الفرعية البالغة ٦٥ مقاطعة^(١٥٢). وبدأت هذه المرحلة الثانية في أوائل عام ٢٠١٣، بهدف تعزيز مهارات القراءة والكتابة لدى من تجاوزوا سن الالتحاق بالمدرسة (من ١٤ سنة إلى سن البلوغ) من خلال برنامج (التقدم إلى الأمام) "Passo em Frente" وهو ما يؤذن بالانتقال من محو الأمية الأساسية وأخيرا برنامج (على الطريق) "a Caminho" مع إمكانية الوصول إلى البرنامج الوطني (المعادلة الدراسية) "Equivalencia" في التعليم الأساسي^(١٥٣).

تسرب الفتيات من المدارس وأسبابه

١٩٠ - يمكن أن يعزى العدد الكبير للمتسربات من المدارس والصعوبات التي تعترض تحسين معدل حضور الطالبات إلى عدة عوامل من قبيل عدم كفاية المرافق المدرسية، بما في ذلك إمكانية الحصول على المياه النظيفة وخدمات الصرف الصحي؛ ونقص المعلمين المؤهلين؛ والزواج المبكر والحمل غير المرغوب فيه؛ والحواجز اللغوية، حيث تُكتب معظم الكتب الدراسية باللغة البرتغالية؛ والعنف، بما في ذلك العنف الجنسي في المدارس^(١٥٤).

١٩١ - وتنفذ وزارة التعليم، بدعم من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية ومنظمة "كير" الدولية، برنامجا تجريبيا لمنع التسرب من المدارس، وهو برنامج متعدد البلدان مدته ٣ سنوات،

(١٥٠) المرجع نفسه.

(١٥١) مقابلة مع فيلومينو لورديس من المديرية الوطنية للتعليم المستمر، وزارة التعليم، شباط/فبراير ٢٠١٣.

(١٥٢) المرجع نفسه.

(١٥٣) المرجع نفسه.

(١٥٤) بيانات المديرية الوطنية للخطة الإحصائية والمعلومات التكنولوجية، إدارة نظام معلومات إدارة التعليم، وزارة التعليم، ٢٠١١-٢٠١٢، شباط/فبراير ٢٠١٣.

بهدف التخفيف من عدد المتسربين من المدارس الابتدائية والثانوية. وبدأ البرنامج التدريبي في أوائل عام ٢٠١٢، ويطبق الآن في حوالي ٢٠٠ مدرسة في ٥ مقاطعات^(١٥٥).

آليات إعادة الالتحاق بالمدارس

١٩٢ - أفادت المديرية الوطنية للتعليم الثانوي العام بوزارة التعليم بأن حالات تسرب البنات من المدارس غالباً ما تتعلق بالحمل غير المرغوب فيه، والمعتقدات التقليدية بشأن تعليم البنات، والإخفاق في الامتحانات النهائية، والمرض، والعنف الجنسي في بعض الحالات النادرة^(١٥٦).

١٩٣ - ولا تعتمد الحكومة حتى الآن سياسة رسمية لإعادة الالتحاق بالمدارس (فيما يتصل بحمل المراهقات). ومع ذلك، تم تنفيذ آليات مؤقتة من أجل تيسير عودة الطالبات إلى التعليم، من قبيل نقل الفتيات إلى مدارس أخرى بعد ولادتهن (بناء على طلبهن بسبب مسائل اجتماعية وثقافية)، وتوفير الوقت والمكان الخاصين للطالبات الحوامل لأداء امتحاناتهن النهائية (تفادياً للضغوط من الطلاب الآخرين، والشعور بانعدام الأمن)^(١٥٧).

١٩٤ - ويشمل مشروع قانون الطفل، وهو حالياً قيد موافقة مجلس الوزراء، نصاً متعلقاً بإعادة إدماج الطالبات الحوامل في المدارس، ويحظر "أي إجراء تأديبي على أساس الحمل"، ويهيب بالدولة "أن تكفل نظاماً لحضور الطالبات الحوامل والأمهات الدراسات المدرسية ومواصلتها واستكمالها" (المادة ٣١)^(١٥٨).

تحسين جودة أساليب التعليم في المدارس

١٩٥ - لم يكن ٧٥ في المائة من أصل ١٢ ٠٠٠ معلم في تيمور - ليشتي مؤهلين للتدريس في عام ٢٠٠٧ وفقاً للمعايير المحددة في قانون التعليم الوطني في البلد على نحو ما ورد في

(١٥٥) الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، مشروع تعليمي يبقي الأطفال في المدارس، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢، تم الاطلاع عليه في ٢١ شباط/فبراير ٢٠١٣، من الرابط <http://timor-leste.usaid.gov/node/554>.

(١٥٦) حلقة العمل الاستشارية المعنية بالتقرير الدوري الجامع الثاني والثالث بشأن اتفاقية القضاء على التمييز ضد المرأة، ١٣-١٤ آذار/مارس ٢٠١٣.

(١٥٧) مقابلة مع باولو هنريك، مدير التعليم الثانوي العام الوطني، وزارة التعليم، شباط/فبراير ٢٠١٣، ووزارة التعليم في حلقة العمل الاستشارية المعنية بالتقرير الدوري الجامع الثاني والثالث بشأن اتفاقية القضاء على التمييز ضد المرأة، ١٣-١٤ آذار/مارس ٢٠١٣.

(١٥٨) MSS in the Consultative Workshop on CEDAW 2nd and 3rd Combined Periodic Report, 13-14 of March 2013/Timor-Leste Child's Code (Draft - version for public distribution), May 2011, Dili, Timor-Leste, .Pg. 17

تقرير البرنامج الوطني للتنمية البشرية عام ٢٠١١. ويعد نقص المدرسين المؤهلين من العوامل المساهمة في أعداد المتسربين من المدارس. واستجابة لذلك، قدمت الحكومة، في عام ٢٠٠٨، التدريب المكثف لـ ٣٠٠٠ معلم. وفي عام ٢٠٠٩، اتسع نطاق هذا البرنامج ليشمل ما تبقى من ٩٠٠٠ معلم. وفي الفترة ٢٠١١-٢٠١٢، أكمل ٦١٧ معلما دراسات جامعية، وينتظم في الوقت الراهن ٣٦ معلما في دراسات عليا. ويلزم جميع المدرسين الآن حضور هذه البرامج التدريبية المكثفة، وهي تتم في شكل مبادرة مستمرة^(١٥٩).

١٩٦ - وأنشأت وزارة التعليم، بالتعاون مع البعثة البرتغالية أيضا المعهد الوطني لتدريب المعلمين والمهنيين في مجال التعليم في عام ٢٠١١ من أجل تسهيل تدريب المعلمين في جميع مستويات التعليم. وفي عام ٢٠١١، تخرج ما مجموعه ٣٧٥ معلما بدرجة البكالوريوس، ونحو ١٢٠٦ أكاديميين من التعليم العالي في عام ٢٠١٢^(١٦٠).

تعاون الطلاب والآباء

١٩٧ - تلتزم وزارة التعليم في خطتها السنوية لعام ٢٠١٣ بتعزيز الهياكل ووضع اللوائح من أجل إنشاء رابطات مجالس الطلاب والآباء، وذلك للعديد من الأسباب بما في ذلك تحسين الإدارة العامة للمدارس، وتخفيض معدلات تسرب الطلاب وتحسين البيئة التعليمية.

برامج المنح الدراسية للفتيات

١٩٨ - تقدم وزارة التعليم المنح الدراسية للرجل والمرأة في تيمور - ليشتي من عام ٢٠٠٩ إلى عام ٢٠١٣، من أجل مواصلة التعليم العالي في الخارج، بما في ذلك الدراسات الجامعية ودرجتي الماجستير والدكتوراه. وقد منح معظم هذه الأماكن للرجال (٦٣ في المائة) كما يبين الجدول المدرج في المرفق. (يرجى الرجوع إلى المرفقات - الجدول ٥).

الأمن والعنف في المدارس

١٩٩ - أطلقت وزارة التعليم في عام ٢٠١١ سياسة "عدم التسامح مطلقا" إزاء سوء الممارسة الإدارية في قطاع التعليم مما يشمل العنف الجنسي والعقاب البدني والأشكال الأخرى من العنف في المدارس. وتقدم الوزارات المعنية الأخرى الدعم لحملة الدعوة لسياسة "عدم التسامح مطلقا" من خلال أنشطة مختلفة من قبيل المنشورات الإعلامية والبرامج

(١٥٩) TL NHDP, 2011, p. 22, based on EMIS Report 2009

(١٦٠) وزارة التعليم، المعهد الوطني لتدريب المعلمين والمهنيين، اقتباس من <http://www.infordepe.gov.tl/>. أيضا، مقابلة مع المديرية الوطنية للسياسات والتخطيط، شباط/فبراير ٢٠١٢.

الحوارية والدورات التدريبية وحلقات العمل على الصعيد الوطني وصعيد المقاطعات^(١٦١). وتحظر هذه السياسة صراحةً العقاب البدني في جميع الظروف، وتهدف إلى تهيئة بيئات تعليمية آمنة خالية من التمييز والعنف.

٢٠٠ - ويقود مكتب المفتش العام للتعليم هذه السياسة. وسجل تقرير المفتش العام للتعليم عن الفترة ٢٠١١-٢٠١٢ وقوع ما مجموعه ٩ حالات للعنف الجنسي في المدارس لما مجموعه ١١ من الضحايا (٩ فتيات بالتعليم الأساسي، وفتاتان بالتعليم الثانوي، ومعلمة في التعليم الأساسي). ووقعت معظم الحالات في مقاطعات مدرسية خارج ديلي. وتفيد التقارير بتحديد ٢٨ معلما (حوالي ٠,٢٥ في المائة) من أصل ١٣٦ ١١ معلما في المدارس العامة والخاصة في تيمور - ليشتي باعتبارهم من مرتكبي العنف الجنسي في المدارس^(١٦٢). وفي ما يتعلق بالمحاكمة، تبذل وزارة التعليم جهودا لضمان محاكمة ومعاقبة المسؤولين عن التحرش بالفتيات أو إيدائهن، وفقا للقانون الجنائي الجديد. ومنذ أن سُنَّ القانون الجنائي وقانون مكافحة العنف العائلي، يُشجع الطلاب والآباء والمجتمعات المحلية على الإبلاغ عن الحالات الجنائية للمفتش العام للتعليم أو الشرطة^(١٦٣).

٢٠١ - وقد طرأ انخفاض كبير في عدد الحالات من ٤٦ حالة في عام ٢٠١١ إلى ٩ حالات في عام ٢٠١٢^(١٦٤). وخلافا للسنوات السابقة التي سويت فيها غالبية حالات العنف الجنسي عن طريق الوساطة والآليات التقليدية بين أسرة الضحية والجاني، جرت محاكمة ٤ حالات عنف جنسي من أصل ٩ حالات وقعت في عام ٢٠١٢، وتم البت في ٥ حالات عن طريق الآليات التقليدية^(١٦٥).

٢٠٢ - ولم يتم الإبلاغ عن حالات إكراه على الزواج بين الضحية والمغتصب، أو تحديد المفتش العام للتعليم لذلك كإحدى آليات تسوية حالات العنف الجنسي^(١٦٦).

(١٦١) المفتشية العامة، وزارة التعليم، آذار/مارس ٢٠١٣.

(١٦٢) مقابلة مع إيفاريسكو ماريا دي خيسوس، مكتب المفتش العام للتعليم، وزارة التعليم، آذار/مارس ٢٠١٣.

(١٦٣) المرجع نفسه.

(١٦٤) استعراض عام لحالات العنف في مدارس تيمور - ليشتي عام ٢٠١٢، ديوان المفتش العام للتعليم، وزارة التعليم، ديلي، عام ٢٠١٣.

(١٦٥) المرجع نفسه.

(١٦٦) مقابلة مع مدير السياسات العامة والتخطيط، المديرية الوطنية للمدارس الثانوية العامة، والمديرية الوطنية للمفتش العام، والمديرية الوطنية للتعليم المستمر، شباط/فبراير ٢٠١٢.

- العقاب البدني

٢٠٣ - يورد تقرير تحقيق المفتش العام للتعليم ما مجموعه ١٨ من حالات العنف البدني، بما في ذلك العقوبة البدنية التي يترها المعلمون في الفترة ٢٠١١-٢٠١٢. وأبلغ عن ٤ حالات للشرطة، في حين سويت ١٤ حالة دون تدخل خارجي. ومن بين ٥٦ من حالات العنف البدني في المدارس، شملت ١٧ حالة طالبات و ٢٧ حالة طلاباً^(١٦٧). كما وقع عدد من حالات الاعتداء البدني من الطلاب أو أفراد أسرهم على المعلمين في المدارس. وانطوت هذه الحالات على طلاب عادة ما تعرضوا للعقاب البدني من معلمهم. وأبلغ عن وقوع ٧ معلمين ضحايا للاعتداء البدني على أيدي طلاب ومجتمعات محلية في هذه الفترة^(١٦٨).

٢٠٤ - وشملت معظم حالات العقاب البدني في المدارس معلمين جدد لم يلتحقوا أبدا بالتدريب على مهارات التعليم الفني أو لا يتوفر لهم القدر الكافي من المعلومات الأساسية في مجال التعليم. ولا يتوفر لمعظم المعلمين الجدد أيضا المهارات اللازمة للتعامل مع مختلف أنماط سلوك الطلاب^(١٦٩).

المادة ١١ : العمالة

الإطار القانوني

مبادئ عامة

٢٠٥ - يكرس قانون العمل الذي صدر مؤخرا في شباط/فبراير ٢٠١٢ "مبدأ المساواة" في المادة ٦ (انظر المرفق)^(١٧٠). ويشمل أيضا التمييز في مقر العمل والفرق في المعاملة على أساس نوع الجنس أو عوامل أخرى (الفقرة ٢). و جدير بالملاحظة أنه تمشيا مع اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١١١، فإن عبء الإثبات يقع على صاحب العمل ليبرهن على عدم وجود تمييز (بما في ذلك التمييز على أساس نوع الجنس). وتشجع الاتفاقية اعتماد تدابير

(١٦٧) المرجع نفسه.

(١٦٨) وزارة التعليم، المفتشية العامة للتعليم، مقابلة مع إيفاريسكو ماريا دي خيسوس، شباط/فبراير ٢٠١٣.

(١٦٩) المرجع نفسه.

(١٧٠) المرجع نفسه، المادة ٦ (١).

خاصة مؤقتة من أجل تمتع الجميع (ذكورا وإناثا) التام بالحقوق المنصوص عليها في القانون (المادة ٦)^(١٧١).

٢٠٦ - ويشمل القانون (المادة ٧) التحرش في العمل بكافة أنواعه بما في ذلك السلوك اللفظي أو غير اللفظي أو البدني فضلا عن جميع أشكال التحرش الجنسي^(١٧٢).

٢٠٧ - وتتطلع الحكومة أيضا، تمشيا مع التزامها بتعزيز المساواة الجنسانية في العمالة، إلى التصديق على الاتفاقيتين الدوليتين رقم ١١١ ورقم ١٠٠، بوصفهما مفتاحين للمساواة بين الجنسين في مقر العمل. ومن المتوقع أن ينظر فيهما مجلس الوزراء ثم يحيلهما إلى البرلمان الوطني من أجل التصديق الرسمي عليهما بحلول حزيران/يونيه ٢٠١٣^(١٧٣).

الأحكام الاجتماعية

٢٠٨ - في حين لا ينص قانون العمل على حد أدنى واضح للأجور، فإنه يدعو إلى التعويض العادل عن العمل (الأجر المتساوي لقاء العمل المتساوي القيمة، المادة ٣٨ (١)) وبجمي القانون هذا التعويض في الفقرات اللاحقة.

٢٠٩ - وقد رُشحت لجنة فرعية تابعة لمجلس العمل الوطني، وهي اللجنة الوطنية للأجور الدنيا التي تتألف من وزارة الدولة لشؤون التدريب المهني والتوظيف، والوزارة السابقة للهياكل الأساسية، ووزارة الاقتصاد والتنمية (حُلت الآن)، والمجتمع المدني، ورجال الأعمال، ولجنة العمالة. واعتمد حد أدنى للأجور بموجب مرسوم بقانون بعد التشاور مع أرباب العمل والعمال والوكالات والسلطات المحلية والمجتمع المدني^(١٧٤)، بما يعادل ١١٥ دولارا في الشهر لأسبوع عمل مدته ٤٠ ساعة.

٢١٠ - كما ينص القانون على الأحكام المتعلقة بحماية الوظيفة الإنجابية من قبيل إجازة الأمومة والأبوة، والإجازة من العمل ووقت العمل المرن لتقديم الرعاية قبل الولادة وللأمهات المرضعات، وإجازة ما قبل الولادة في حالة الإجازة الطبية الخطرة، والإجازة في حالة الإجهاض، وإجازة رعاية الطفل في حالات الطوارئ (المواد ٥٩ و ٦٠ و ٦٢ و ٦٤)

(١٧١) المرجع نفسه، المادة ٦ (٢) و (٤).

(١٧٢) المرجع نفسه، المادة ٧ (١) و (٢) و (٣).

(١٧٣) مقابلة مع فرناندو بيس، الممثل القطري لمنظمة العمل الدولية في تيمور - ليشتي، ديلي، أيار/مايو ٢٠١٣.

(١٧٤) "وداعا للتراع، ومرحبا بالتنمية" لحة عن الحكومة (٢٠٠٧-٢٠١٢) - الحكومة الدستورية الرابعة، ديلي، ٢٠١٢، ص ١، الجزء ٨٨.

وحماية صحة وسلامة الأمهات الحوامل والمرضعات، والحماية من الفصل التعسفي بسبب الأمومة (المادتان ٦٣ و ٦٥).

٢١١ - ومع ذلك، فعلى الرغم من تمتع موظفي الخدمة المدنية بهذه المزايا في الوقت الحاضر من خلال النظام الأساسي للخدمة المدنية، لا يتمتع بها العاملون في القطاع الخاص على أساس منتظم نظراً لأن غالبيتهم يعملون في القطاع غير الرسمي، وبالتالي من غير المرجح أن يوفر جميع هذه المزايا للعمال.

النظام الأساسي للخدمة المدنية

٢١٢ - طرح تعديل النظام الأساسي للخدمة المدنية لعام ٢٠٠٩ وسائل جديدة للتوظيف عن طريق امتحانات الخدمة المدنية التي تحترم مبدأ عدم التمييز. وتجري المحافظة على مبدأ المساواة في الأجر عن العمل المتساوي^(١٧٥).

٢١٣ - وعقدت لجنة الخدمة العامة مؤتمراً وطنياً في تموز/يوليه ٢٠١٢ بعنوان "المرأة والخدمة العامة: الدور والتحديات" للاحتفال بالذكرى السنوية الثالثة. وقد جمع موظفي الخدمة المدنية معا لتبادل الخبرات والسبل الكفيلة لضمان المساواة في المعاملة والفرص بين الرجل والمرأة في الإدارة العامة. وفي هذه المناسبة، وجهت الدعوة إلى ٧ موظفات عموميات من مختلف المؤسسات ومن ذوات الأقدمية المتباينة ليكون عضوات مشاركات في المناقشة وأتيحت لهن فرصة تقديم مقترحات من أجل تحسين الخدمة المدنية لتقديم خدمات أفضل للنساء.

آلية رصد الامتثال

٢١٤ - أنشأت الحكومة المفتشية العامة للعمال في عام ٢٠١٠ في إطار وزارة الدولة لشؤون التدريب المهني والتوظيف للاضطلاع بالمسؤولية عن تنظيم سوق العمل وتعزيز حقوق العاملين، وكذلك تحسين ظروف العمل وإنفاذ القانون. وتولي المفتشية اهتماما خاصا للفئات الضعيفة من العمال مثل النساء^(١٧٦). وأجرت في أقل من سنتين ٣٠٩٩ عملية تفتيش في مقر العمل، شملت ٦٨١ ٤٤ عاملا في مقاطعات البلد البالغة ١٣ مقاطعة^(١٧٧).

(١٧٥) البرلمان الوطني، القانون رقم ٢٠٠٩/٥، ١٥ تموز/يوليه، ديلي، تيمور - ليشتي.

(١٧٦) المرسوم بقانون رقم ٢٠١٠/١٩ لاعتماد المفتشية العامة للعمال، كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، ديلي، ٢٠١٠.

(١٧٧) "وداعا للتراجع، ومرحبا بالتنمية" لحة عن الحكومة (٢٠٠٧-٢٠١٢) - الحكومة الدستورية الرابعة، ديلي، ٢٠١٢، ص ١، الجزء ٨٩.

٢١٥ - كما أنشئ بمرسوم قانون، في إطار مجلس العمالة الوطنية، مجلس العلاقات مع العمال (أو مجلس التحكيم المعني بالعمالة) المسؤول عن تلقي الشكاوى من العمال، والذي يسعى إلى تصحيح أي مخالفة لأحكام قانون العمالة الجديد.

رصد الخدمات العامة

٢١٦ - تضطلع لجنة الخدمة العامة بالمسؤولية عن استقبال أي حالة من حالات التمييز والتحقيق فيها وفقا للنظام الأساسي للخدمة المدنية. ويُعاقب على التمييز باعتباره جريمة تستوجب التأديب. ومنذ إنشاء لجنة الخدمة العامة في عام ٢٠٠٩، طُبقت أربع حالات إيقاف تأديبي على حالات تمييز أو تحرش جنسي ضد المرأة^(١٧٨).

المرأة والمشاركة في القوة العاملة

٢١٧ - تؤدي المرأة دورا اقتصاديا هاما بصورة تقليدية، ويتجاوز ما تسهم به في عملية الإنتاج ما تشير إليه الإحصاءات، التي كثيرا ما لا تعكس سوى وظيفتها الرئيسية أو وظيفتها المدرة للدخل/للإنتاج.

٢١٨ - وتشير الدراسة الاستقصائية لقوة العمل لعام ٢٠١٠ إلى زيادة معدلات البطالة بين النساء زيادة طفيفة فقط مقارنة بالرجال. ومعدلا البطالة منخفضان، بنسبة ٤,٦ في المائة للنساء و ٣,١ في المائة للرجال. ومع ذلك، لا ينبغي، في ضوء تعريف العمل وطبيعته في تيمور - ليشي، النظر إلى البطالة بوصفها مؤشرا رئيسيا. وبدلا من ذلك، ترتبط العمالة الناقصة والعمالة المهشة بصورة أكبر برصد المشاركة العادلة في سوق العمل. وتعد المشاركة في قوة العمل منخفضة، بالرغم من أن تعريف العمالة يتطلب فقط أن يعمل الشخص لساعة واحدة على الأقل كل أسبوع ليكون في عداد العاملين. ويشارك أقل من النصف (٤٣ في المائة) من السكان في سن العمل (من ١٥ إلى ٥٩ عاما) في قوة العمل (أي أنهم إما يعملون أو عاطلون عن العمل) مع وجود اختلافات كبيرة بين الجنسين (٢٧ في المائة من النساء و ٥٦ في المائة من الرجال)^(١٧٩). (يرجى الرجوع إلى الجدول ٦ الوارد في المرفق).

(١٧٨) رد لجنة الخدمة العامة على استبيان اتفاقية القضاء على التمييز ضد المرأة، ديلي، ٢٠١٢.

(١٧٩) حسابات الدراسة الاستقصائية لقوة العمل، استنادا إلى البيانات المنشورة في التقرير المعني بالدراسة الاستقصائية لقوة العمل عام ٢٠١٠ (المديرية الوطنية للإحصاءات).

٢١٩ - وكشفت الدراسة الاستقصائية لقوة العمل لعام ٢٠١٠ عن أن العمالة الناقصة، وترمز إلى من يريدون زيادة ساعات العمل لقاء المزيد من الأجر، منخفضة جدا بالنسبة للرجال والنساء على حد سواء. وتظهر الأضرار الواقعة على المرأة في قوة العمل بصورة أكثر وضوحا في معدل العمالة المهشمة، مما يكشف عن نسبة ٧٨ في المائة من النساء العاملات في وظائف هشة مقارنة بـ ٦٦ في المائة من الرجال.

٢٢٠ - وكان حوالي ٥٧ في المائة (٣٠٧ ٠٠٠ نسمة) من السكان في سن العمل غير نشطين اقتصاديا في عام ٢٠١٠، مع تفاوت جنساني كبير (٧٢ في المائة من النساء في سن العمل غير نشطين اقتصاديا مقابل ٤٢ في المائة للرجال)^(١٨٠). وتبلغ نسبة عمالة الذكور إلى عدد السكان أكثر من ضعف نسبة الإناث: أي ٥٤ في المائة للذكور مقابل ٢٦ في المائة للإناث^(١٨١).

العوائق التي تحول دون مشاركة المرأة في قوة العمل

٢٢١ - تكشف الدراسة الاستقصائية أن الواجبات الأسرية تشكل أحد الأسباب الرئيسية لانعدام النشاط بين النساء. وأبدى أكثر من ثلث النساء (٣٦ في المائة) أن هذا هو السبب في انعدام نشاطهن وذلك مقارنة بنسبة ٧ في المائة فقط من الرجال^(١٨٢). وكشف تعداد السكان لعام ٢٠١٠ أيضا أن النساء بدون أطفال يرجح أن يشاركن بصورة أكبر في قوة العمل مقارنة بالنساء اللواتي لهن أطفال؛ وكلما ازداد عدد أطفال المرأة، قلت احتمالات نشاطها الاقتصادي. ومع ذلك، ما زال معدل مشاركة النساء بدون أطفال أقل بكثير من الرجال^(١٨٣).

المستوى التعليمي للسكان العاملين

٢٢٢ - يبدو أن مستوى التعليم لا يؤثر كثيرا على ما إذا كانت النساء أو الرجال ناشطين اقتصاديا. ووفقا لما جاء في الدراسة الاستقصائية لقوة العمل لعام ٢٠١٠، تبلغ المشاركة في قوة العمل أعلى معدلاهما بين الرجال غير المتعلمين، نحو ٤٠ في المائة من الرجال العاملين، ويأتي ذلك من لم يتجاوزوا مرحلة ما قبل التعليم الابتدائي (٢١ في المائة). ويلاحظ اتجاه

(١٨٠) الدراسة الاستقصائية لقوة العمل في تيمور - ليشتي عام ٢٠١٠، الصفحة ٧.

(١٨١) المرجع نفسه، الصفحة ٣٢.

(١٨٢) المرجع نفسه، ص ٢٨.

(١٨٣) تعداد سكان تيمور - ليشتي لعام ٢٠١٠، مديرية الإحصاءات الوطنية، المديرية العامة لتحليل السياسات والبحوث، وزارة المالية، ديلي، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠.

مماثل بالنسبة للمرأة التي تحقق أعلى معدل مشاركة في قوة العمل بين النساء غير المتعلقات بنسبة ٥٧,٥ في المائة بين جميع النساء العاملات^(١٨٤). ومع ذلك، يمكن للمرء أن يرى أن معظم الرجال والنساء يعملون في مهنة لا تتطلب مهارة، أي لحسابهم الخاص أو كعاملين مساهمين من الأسرة، التي من غير المرجح أن تشترط الحصول على مؤهلات تعليمية.

٢٢٣ - ومن ناحية أخرى، تتمتع النساء في مواقع صنع القرار بمستوى أعلى نسبياً من التعليم مقارنة بنظرائهن من الرجال، حيث استكمل ما يقرب من ٨٠ في المائة من النساء مقابل ٦٣ في المائة من الرجال التعليم الثانوي أو المدرسي أو الأعلى، وهذا يعني أن المرأة تحتاج مؤهلات أعلى لتشغل موقع صنع القرار نفسه. وعلى الرغم من ذلك، أظهرت نتائج التعداد أن حصة المرأة في بعض المناصب الرفيعة المستوى قد ازدادت زيادة ملحوظة في الفترة بين عامي ٢٠٠٤ و ٢٠١٠، حيث زادت نسبة النساء في المناصب الرسمية الرفيعة من ١٣ في المائة إلى ٣٥ في المائة^(١٨٥).

الوضع في العمل

٢٢٤ - يُصنف ٧٢ ٠٠٠ فرد (نحو ٧٨ في المائة من الذكور، و ٢٢ في المائة من الإناث) كعمال بأجر مدفوع. وهذا النموذج الأكثر أماناً من العمل هو المعيار لنسبة ٢٨ في المائة فقط من إجمالي قوة العمل و ١٩ في المائة من النساء العاملات. وتتواجد أكبر مجموعة من الموظفات في قطاع التعليم (أكثر من ٣٠ في المائة من النساء العاملات و ١٨ في المائة من الرجال العاملين). ولا يوجد سوى ٤ ٠٠٠ من أرباب العمل في تيمور - ليشتي، بمشاركة المرأة بما يعادل الربع، ويتواجدون جميعاً تقريباً في القطاع الزراعي^(١٨٦).

٢٢٥ - وتشكل النساء العاملات لحسابهن الخاص نصيباً يبلغ نسبة ٤٦ في المائة من النساء في قوة العمل. وتعمل معظمهن في الزراعة (٤٤ في المائة) أو تجارة الجملة/التجزئة (٤٤ في المائة) وتعمل بعضهن أيضاً في قطاع الصناعة التحويلية (١١ في المائة). ويعمل أفراد الأسرة المساهمون (٢٩ في المائة من اليد العاملة) في القطاع الزراعي بشكل حصري تقريباً

(١٨٤) الدراسة الاستقصائية لقوة العمل في تيمور - ليشتي عام ٢٠١٠، الصفحة ٣١.

(١٨٥) تعداد سكان تيمور - ليشتي لعام ٢٠١٠، مديرية الإحصاءات الوطنية، المديرية العامة لتحليل السياسات والبحوث، وزارة المالية، ديلي، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠.

(١٨٦) الدراسة الاستقصائية لقوة العمل في تيمور - ليشتي عام ٢٠١٠، الصفحة ٤٠.

بالنسبة لكل من الرجل والمرأة، وتعمل البقية في المقام الأول في تجارة الجملة/التجزئة. ويعمل ثلث النساء في قوة العمل (٣٢ في المائة) بوصفهن أفراداً مساهمين في الأسرة^(١٨٧).

العمالة الهشة

٢٢٦ - تُعرف العمالة الهشة بأنها ظروف العمل غير الآمن نسبياً التي من غير المحتمل أن تحظى بترتيبات عمل رسمية أو إمكانية الحصول على الاستحقاقات أو برامج الحماية الاجتماعية، وتعرض على الأرجح لخطر آثار الدورات الاقتصادية (العاملون لحسابهم الخاص وأفراد الأسرة المساهمون عادة). ويبلغ معدل العمالة الهشة في تيمور - ليشتي ٧٠ في المائة في جميع القطاعات. ويعمل ثلثا العاملين الذكور (٦٦ في المائة) وثلاثة أرباع العاملات الإناث (٧٨ في المائة) في وظائف هشة، وترتفع المعدلات بشكل خاص في قطاعات الزراعة وتجارة الجملة/التجزئة. ويعمل ٥٠ في المائة من مجموع السكان العاملين في الزراعة أو الغابات أو صيد الأسماك، ويمكن اعتبارهم في صفوف العمالة الهشة (٩٨ في المائة من مجموع العمالة في هذا القطاع). ومن نفس المنطلق، يمكن اعتبار ١٥ في المائة من مجموع السكان القادرين على العمل المشتغلين بتجارة الجملة أو التجزئة في صفوف العمالة الهشة (٨٦ في المائة من مجموع العمالة في هذا القطاع - تقريبا نفس النسبة للرجال والنساء)^(١٨٨).

٢٢٧ - ويبلغ معدل العمالة الهشة الضعف في المناطق الريفية (٨١ في المائة) مقارنة بالمناطق الحضرية (٤٢ في المائة)، وهو أعلى بكثير في كلا المجالين بالنسبة للمرأة عما هو بالنسبة للرجل.

القطاع غير الرسمي

٢٢٨ - تشكل أنشطة القطاع غير الرسمي نسبة كبيرة من مجموع العمالة وتوليد الدخل في تيمور - ليشتي، بوصفها مجموعة فرعية من المؤسسات غير الاعتبارية التي تملكها الأسر المعيشية والتي لا تشكل كيانات قانونية مستقلة عن الأسر المعيشية أو أفراد الأسر المعيشية الذين يملكونها، والتي لا تتوفر بشأنها أي مجموعات كاملة من الحسابات (حسب تعريف منظمة العمل الدولية). وإذا نظرنا إلى القطاع الزراعي، سنجد أن معظم النساء والرجال يعملون في القطاع غير الرسمي، ولكن النساء يتركزن في مجالات توليد الدخل الأدنى لقوة العمل غير الرسمية. واستناداً إلى بيانات عام ٢٠١٠، يبلغ معدل العمالة غير الرسمية الوطنية ما

(١٨٧) المرجع نفسه، الصفحة ٤٠.

(١٨٨) المرجع نفسه، الصفحة ٤٢.

نسبته ١٧,٨ في المائة (فيما يتعلق بالأنشطة غير الزراعية على النحو المحدد في الدراسة الاستقصائية لقوة العمل لعام ٢٠١٠). ويزيد المعدل كثيرا بالنسبة للمرأة (٢٦,٥ في المائة) مقارنة بالرجل (١٣,٥ في المائة)^(١٨٩).

٢٢٩ - وتعمل غالبية العمالة غير الرسمية في تجارة الجملة والتجزئة (٧٥ في المائة) والصناعات التحويلية (١١ في المائة) ويعمل ما تبقى في قطاعات التشييد والتعدين والنقل التي يهيمن عليها الذكور. ومعدل العمالة غير الرسمية أعلى في المناطق الحضرية (٢٠ في المائة) عنها في المناطق الريفية (١٧ في المائة) وأعلى من ذلك بكثير بالنسبة للنساء (٢٧,٥ في المائة) من مجموع السكان العاملات مقارنة بنسبة ١٣ في المائة من مجموع السكان العاملين^(١٩٠).

الأنشطة الثانوية

٢٣٠ - يساهم أكثر من ثلث جميع النساء غير الناشطات اقتصاديا في المقام الأول مساهمة اقتصادية من نوع ما (٤٢ في المائة). وتعمل غالبيةهن في أنشطة زراعة المحاصيل وتربية الماشية غير المدفوعة الأجر (٢٩,٥ في المائة) أو صناعة المنسوجات المحلية أو أغطية الموائد أو العقود (٧,١ في المائة)^(١٩١). (يرجى الرجوع إلى المرفقات - الجدول ٧).

٢٣١ - ومن ناحية أخرى، لا يرجح كثيرا أن ينفق الرجال غير الناشطين اقتصاديا أي وقت في الاضطلاع بأي شكل من أشكال النشاط الاقتصادي. ولم يساهم إلا ٢٣ في المائة من الرجال غير الناشطين في المقام الأول مساهمة اقتصادية. ومعظمهم يقومون بالزراعة غير المدفوعة الأجر (زراعة المحاصيل أو تربية الماشية) (١٧,٨ في المائة)^(١٩٢).

(١٨٩) المرجع نفسه، الصفحة ٥٥.

(١٩٠) المرجع نفسه، الصفحة ٨.

(١٩١) تعداد سكان تيمور - ليشتي لعام ٢٠١٠، مديرية الإحصاءات الوطنية، المديرية العامة لتحليل السياسات والبحوث، وزارة المالية، ديلي، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠.

(١٩٢) المرجع نفسه.

النساء في المناصب القيادية في إطار الإدارة العامة

٢٣٢ - بلغت مشاركة المرأة في الخدمة المدنية في عام ٢٠١١ ما نسبته ٢٩ في المائة. ومع ذلك، لا تزال النسبة المتوية للنساء في الأدوار الإدارية منخفضة جدا. وكانت نسبة النساء ١٥ في المائة على مستوى المدير و ١٧ في المائة على مستوى الرئيس^(١٩٣).

٢٣٣ - وتبذل الحكومة جهودا خاصة من أجل التحاق النساء بقوات الشرطة والدفاع الوطني في القطاع الأمني على وجه التحديد، وذلك تمشيا مع قرار مجلس الأمن ١٣٢٥. وزاد عدد النساء من أقل من ١٠٠ امرأة في عام ٢٠٠٠ إلى ٥٧٧ امرأة (٢٠ في المائة) في الشرطة، و ٨ في المائة من قوات الدفاع الوطنية في عام ٢٠١٠. وتشغل حتى الآن ما نسبته ١٩ في المائة من الشرطيات منصب رئيس على كل من الصعيدين الوطني أو المحلي. وتشغل امرأة واحدة من بينهن منصب قائد شرطة في المقاطعات (وهو أعلى منصب في التسلسل الهرمي الشرطي على صعيد المقاطعات)، حيث عُينت في أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ لقيادة قوة قوامها ١٠٠ فرد. وفي مقر الشرطة، تشغل ٤ نساء منصب رئيس إدارة، وتشغل امرأة منصب المدير العام لدى وزير الدولة لشؤون الأمن. وتشغل المرأة أيضا مناصب رئيسية داخل وزارة العدل، مثل مدير خدمات السجون ومدير مركز التدريب القانوني^(١٩٤).

المرأة في مناصب صنع القرار في القطاع الخاص

٢٣٤ - شغلت النساء، في عام ٢٠١٠، ما يزيد قليلا على ثلث (٣٥ في المائة) مناصب كبار المسؤولين. وفي حين لا تزال هذه النسبة بعيدة عن تحقيق توازن بنسبة ٥٠/٥٠، فهي تعد تحسنا ملحوظا من عام ٢٠٠٤، عندما لم تشغل سوى ١٣ في المائة من النساء المناصب الرسمية الرفيعة^(١٩٥).

٢٣٥ - ولا تزال النساء المشتغلات بالأعمال الحرة مقيدات بالالتزامات الأسرية والتقليدية، وبالإضافة إلى ذلك يخضعن لقيود بافتقارهن إلى إمكانية الحصول على القروض والتكنولوجيا ومهارات الأعمال التجارية. وتسود أشكال التمييز الأخرى، من قبيل ممارسات الميراث

(١٩٣) استنادا إلى بيانات لجنة الخدمة العامة لعام ٢٠١١.

(١٩٤) دراسة الأثر المترتب لمدة عشر سنوات بشأن تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥، الصفحة ٢٥، عام ٢٠١٠.

(١٩٥) تعداد سكان تيمور - ليشتي لعام ٢٠١٠، مديرية الإحصاءات الوطنية، المديرية العامة لتحليل السياسات والبحوث، وزارة المالية، ديلي، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠.

والعنف العائلي. وكثيرا ما تكون جهود التنمية مجزأة، وبالتالي لا تتناول بما فيه الكفاية المعوقات المتعددة الأبعاد التي تحول دون المشاركة النشطة للمرأة في الاقتصاد^(١٩٦).

٢٣٦ - ووفقا للدراسة الاستقصائية لقوة العمل لعام ٢٠١٠ وكذلك التعداد السكاني لعام ٢٠١٠، هناك تمييز مستمر في توظيف الأفراد وإدارتهم، ويلزم أن تكون المرأة أفضل تأهيلا من الرجل لتحصل على منصب رفيع المستوى. وحصل ما يقرب من ٨٠ في المائة من النساء في مناصب صنع القرار على تعليم ثانوي أو أعلى، أو تعليم تقني أو مهني، في مقابل ٦٣ في المائة من الرجال^(١٩٧).

مبادرات الحكومة فيما يتعلق بالعمالة

البرنامج القطري لتوفير العمل اللائق

٢٣٧ - يطرح البرنامج القطري لتوفير العمل اللائق الإطار الاستراتيجي الذي يحدد الأولويات البرنامجية الخمسية المشتركة لحكومة تيمور - ليشتي ومنظمة أرباب العمل ومنظمات العمال ومنظمة العمل الدولية وشركائها في التنمية. ويتناول على وجه التحديد الشواغل الأساسية لكل من القابلية للتوظيف وإيجاد فرص العمل. وعلى هذا النحو، مثلت أوجه التباين بين الجنسين إحدى الركائز الأربع الأساسية للبرنامج القطري لتوفير العمل اللائق في الفترة ٢٠٠٨-٢٠١٣، وينفذ تعزيز المساواة بين الجنسين بوصفه موضوعا شاملا لعدة قطاعات^(١٩٨).

الدعم الحكومي للمرأة في القطاع الخاص

٢٣٨ - يضطلع معهد تنمية الأعمال التجارية، التابع لوزارة الدولة الجديد لتعزيز القطاع الخاص، بالمسؤولية عن بناء قدرات السكان على إقامة النشاط التجاري وتعهده. وفي عام ٢٠١٢، كان حوالي ٤٩ في المائة من بين ٩٥٣ عميلا من النساء واستفادوا من خدمات متنوعة من قبيل التدريب على التخطيط المالي والمساءلة ومراقبة المخزون وإدارة

(١٩٦) المرجع نفسه.

(١٩٧) المرجع نفسه.

(١٩٨) المرجع نفسه، الصفحتان ٥-٦.

الشراء، وكذلك الدورات الإعلامية بشأن الأعمال التجارية وتقديم المشورة والمسابقات العامة ومطابقة الأعمال^(١٩٩).

٢٣٩ - ويضع معهد تنمية الأعمال التجارية حاليا استراتيجية وطنية وخطة عمل للشؤون الجنسانية والقطاع الخاص بمساعدة من منظمة العمل الدولية، بهدف تنفيذها في الفترة ٢٠١٤-٢٠١٧. والهدف الرئيسي لهذه الاستراتيجية هو تعزيز التعاون فيما بين أصحاب المصلحة الرئيسيين من أجل تنمية قطاع خاص يأخذ في الحسبان الاختلافات والشواغل الجنسانية، ويستجيب لاحتياجات أصحاب المشاريع المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم.

٢٤٠ - وتشمل الاستراتيجية وخطة العمل خمسة مجالات رئيسية تم تحديدها من خلال الاجتماعات والمشاورات التي أجريت مع أصحاب المصلحة الرئيسيين:

١' تحسين الإطار المؤسسي والبيئة المواتية للأعمال التجارية؛

٢' زيادة فرص الحصول على القروض والخدمات المالية؛

٣' زيادة إمكانية الحصول على خدمات ومعلومات تطوير الأعمال التجارية؛

٤' تعزيز فرص الوصول إلى الأسواق؛

٥' زيادة إمكانية الوصول إلى الشبكات الرسمية للنساء المشتغلات بالأعمال الحرة؛

صندوق التوظيف والتدريب المهني - التعليم والتدريب في المجالين التقني والمهني

٢٤١ - عملت الحكومة، من خلال أمانة الدولة لسياسات التدريب المهني والتوظيف وبالتعاون مع منظمة العمل الدولية، على تعزيز إنشاء صندوق التوظيف والتدريب المهني بموجب مرسوم بقانون. ويتمثل الغرض الرئيسي للصندوق في تنفيذ برامج تدريب موجهة إلى احتياجات السوق المحلية مثل برنامج القروض المتناهية الصغر وبرنامج حوافز التوظيف. وينص هذا المرسوم بقانون على التوازن بين الجنسين في تعيين أعضاء الهيئة المكلفة بإدارة الصندوق، وينص صراحة على عدم التمييز في برامجه^(٢٠٠).

(١٩٩) تقرير قاعدة بيانات معهد تنمية الأعمال التجارية لعام ٢٠١٢، وزير الدولة لتعزيز القطاع الخاص، دبلي، عام ٢٠١٣.

(٢٠٠) المرسوم بقانون رقم ٢٠٠٨/٢٩ المتعلق بإنشاء صندوق التوظيف والتدريب المهني، دبلي، ٢٠٠٨.

٢٤٢ - وفي عام ٢٠٠٩، تلقى ٣٧ من مقدمي خدمات التدريب أموالاً من صندوق التوظيف والتدريب المهني لدعم تنظيم دورات التدريب المهني الذي يتراوح بين التدريب غير النظامي على سبل كسب العيش والدورات التدريبية النظامية في المجالين التقني والمهني. وتلقى التدريب عدد من المتعلمين يقدر بـ ٦٥٣ ١ متعلماً كان من بينهم ٦٧١ من الإناث (٤١ في المائة). وقدمت دورات تدريبية في ستة مجالات عامة هي: الإدارة والشؤون المالية وتكنولوجيا المعلومات؛ والضيافة والسياحة والبناء وميكانيكا السيارات؛ والزراعة والمنتجات المحلية؛ والثقافة والفنون؛ والحياكة. وكانت غالبية الدورات التدريبية التي اختارتها النساء في مجالات الإدارة، والشؤون المالية والحوسبة (٤٠ في المائة). واستحوذ الذكور على الدورات التدريبية في البناء والميكانيكا إذ التحق بها ٣٥١ رجلاً و ٣١ امرأة. وتساوت أعداد الملحقين بدورات الضيافة والسياحة من الجنسين تقريباً (١٢ في المائة)^(٢٠١).

٢٤٣ - ويتضح من أرقام عام ٢٠١٠ أن ٤٨ في المائة من الإناث قمن بالتسجيل في مراكز التوظيف والإرشاد المهني ولكن لم يتمكن سوى ١٦ في المائة منهن من العثور على عمل بعد الانتهاء من التدريب^(٢٠٢).

المادة ١٢: الرعاية الصحية وتنظيم الأسرة

البيانات المتعلقة بالصحة الإنجابية

٢٤٤ - ما زالت تيمور - ليشتي تتسم بأحد أعلى معدلات الخصوبة في المنطقة إذ بلغ ٥,٧ مواليد لكل امرأة بحسب التسجيل في الاستقصاء الديمغرافي والصحي لعام ٢٠٠٩-٢٠١٠. ومن ناحية ثانية، يدل هذا الرقم على حدوث انخفاض كبير مقارنة بالمعدل السابق المسجل في الاستقصاء الديمغرافي والصحي لعام ٢٠٠٣ والبالغ ٧,٨ مواليد لكل امرأة.

الوفيات النفاسية

٢٤٥ - ما زال معدل الوفيات النفاسية في تيمور - ليشتي مرتفعاً حيث بلغ ٥٥٧ حالة وفاة لكل ١٠٠ ٠٠٠ من المواليد الأحياء أو حوالي ٦ حالات وفاة لكل ١ ٠٠٠ مولود حي. ويكشف الاستقصاء الديمغرافي والصحي للفترة ٢٠٠٩-٢٠١٠ أن امرأتين من بين كل

(٢٠١) استعراض نتائج التدريب المتعلقة بالتعليم والتدريب في المجالين التقني والمهني لعام ٢٠٠٩، أمانة الدولة لسياسات التدريب المهني والتوظيف، ديلي، ٢٠٠٩.

(٢٠٢) Labour Market Information Systems Project, Project Progress Report, July – December 2010, Annex I: (٢٠٢) .Gender Tables, Dili, pg. 7

خمس نساء (٤٢ في المائة) تتراوح أعمارهن بين ١٥ و ٤٩ عاما ممن توفين خلال السنوات السبع السابقة لهذا الاستقصاء قد وافتهما المنية من جراء الحمل أو لأسباب تتصل بالحمل. ومع ذلك، فبالرغم من أن التقديرات السابقة ليست قابلة للمقارنة المباشرة نتيجة لتفاوت النماذج المستخدمة، فإن ثمة اتجاهها إيجابيا بنحده عند مقارنة هذه التقديرات بالمعدلات المسجلة في عام ٢٠٠١ والتي بلغت ٦٦٠ ٨٨٠ حالة وفاة لكل ١٠٠ ٠٠٠ مولود حي. وما زال هناك طريق طويل ينبغي المضي فيه لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية المتمثلة في ٢٥٢ حالة وفاة لكل ١٠٠ ٠٠٠ من المواليد الأحياء بحلول عام ٢٠١٥^(٢٠٣).

٢٤٦ - وحددت وزارة الصحة في خطتها الاستراتيجية للفترة ٢٠١١-٢٠٣٠ النتائج المتوقعة التالية: حصول ٧٠ في المائة من النساء الحوامل على الرعاية السابقة للولادة والرعاية في فترة ما بعد الولادة أربع مرات على الأقل بحلول عام ٢٠١٥؛ وتوفير المساعدة لـ ٤٠ في المائة من الولادات التي تتم في المرافق الصحية بحلول عام ٢٠١٥؛ وقيام جميع مراكز الصحة المجتمعية بتوفير خدمات رعاية التوليد الأساسية في الحالات الطارئة وقيام جميع المستشفيات بتوفير خدمات رعاية التوليد الشاملة في الحالات الطارئة مع إتاحة ما هو مناسب من الأفراد والمعدات؛ إجراء عمليات التحقيق في الوفيات النفاسية والوفيات في فترة ما حول الولادة في جميع حالات وفيات الأمهات في كافة المرافق؛ وتخفيض حالات الحمل بين المراهقات بنسبة ٣٠ في المائة بحلول عام ٢٠١٥؛ ووقف معدلات الوفيات النفاسية بحلول عام ٢٠١٥^(٢٠٤).

الإجهاض

٢٤٧ - في ما بين عامي ٢٠١١ و ٢٠١٢، ظل عدد عمليات الإجهاض المبلغ عنها والتي أجريت في المراكز الصحية أو المستشفيات ثابتا نسبيا حيث بلغ عدد الحالات المبلغ عنها ١٠٣٥ حالة في عام ٢٠١١ (٢,٢ في المائة) و ٩٧٢ حالة في عام ٢٠١٢ (٢,٣ في المائة)^(٢٠٥) (يرجى الرجوع إلى التقرير الخاص المتعلق بالتعليم والصحة لعام ٢٠١١ من أجل الاطلاع على التفاصيل القانونية بشأن الإجهاض).

(٢٠٣) الاستقصاء الديمغرافي والصحي ٢٠٠٩-٢٠١٠، الصفحة ١٢١.

(٢٠٤) National Health Sector Strategic Plan, Maternal Health section, Ministry of Health, Dili, 2011, p.47.

(٢٠٥) Health Statistics Report – 2011' (*Relatório Estatística Saúde - 2012*), Ministry of Health, Cabinet for health information system and epidemiological tracking, Dili, 2012, p.17; and 'Health Statistics Report – 2012' (*Relatório Estatística Saúde - 2011*), Ministry of Health, Cabinet for health information system and epidemiological tracking, Dili, 2013, p.17.

الرعاية السابقة للولادة

٢٤٨ - حدث تحسن كبير في نسبة النساء اللاتي يحصلن على رعاية سابقة للولادة من أحد أخصائيي الرعاية الصحية المدربين (سواء كان طبيبا أو ممرضا أو قابلة). وعقب التحسن في إمكانية الوصول إلى المرافق الطبية ارتفعت نسبة الحوامل اللاتي يتلقين رعاية سابقة للولادة من ٦١ في المائة في الاستقصاء الديمغرافي والصحي لعام ٢٠٠٣ إلى ٨٦ في المائة في الاستقصاء الديمغرافي والصحي لعام ٢٠٠٩-٢٠١٠. وبالرغم من تزايد عدد النساء اللاتي يتلقين الرعاية السابقة للولادة، يختلف المعدل بين المقاطعات إذ يبلغ أدنى معدل ٧١ في المائة من النساء في إرميرا ويبلغ أعلى معدل ٩٦ في المائة في ديلي^(٢٠٦).

تقديم المساعدة في حالات الولادة

٢٤٩ - بالرغم من الزيادة الكبيرة في الرعاية السابقة للولادة، فما زال انخفاض استخدام المساعدة الماهرة أثناء الولادة وخدمات الرعاية في فترة ما بعد الولادة. باعثا للقلق. ويفيد الاستقصاء الديمغرافي والصحي لعام ٢٠٠٩-٢٠١٠ بأن نسبة ٣٠ في المائة فقط من الولادات تتم بمساعدة أحد أخصائيي الرعاية الصحية المهرة. وتكاد تحصل امرأة واحدة من بين كل امرأتين على المساعدة من أحد الأقارب أو أي شخص آخر (٤٩ في المائة)، ويتم ١٨ في المائة من الولادات على يد قابلات تقليديات، في حين أن ٣ في المائة من الولادات تتم دون أي نوع من أنواع المساعدة^(٢٠٧).

٢٥٠ - ووفقا للتقارير الإحصائية السنوية الصادرة مؤخرا عن وزارة الصحة، تحسن معدل النساء اللاتي يحصلن على مساعدة في حالات الولادة ممن تتوفر لهن المهارة بنسبة ٨ في المائة في العامين الماضيين فبلغ المعدل الوطني ٥١ في المائة في عام ٢٠١١ ووصل إلى ٥٩ في المائة في تقرير عام ٢٠١٢^(٢٠٨).

(٢٠٦) الاستقصاء الديمغرافي والصحي ٢٠٠٩-٢٠١٠، الصفحة ١١٣.

(٢٠٧) المرجع نفسه، صفحة ١٢١.

(٢٠٨) Health Statistics Report – 2011' (*Relatório Estatística Saúde - 2012*), Ministry of Health, Cabinet for health information system and epidemiological tracking, Dili, 2012, p.14; and 'Health Statistics Report – 2012' (*Relatório Estatística Saúde - 2011*), Ministry of Health, Cabinet for health information system and epidemiological tracking, Dili, 2013, p.14

الرعاية بعد الولادة

٢٥١ - وفي مجال الرعاية بعد الولادة، ثمة اتجاه إيجابي في نسبة النساء اللائي يتلقين زيارات الرعاية في فترة ما بعد الولادة على يد أخصائيي رعاية صحية مدربين، وفقا لإدارة الإحصاءات التابعة لوزارة الصحة. وفي الواقع ازدادت المعدلات الوطنية باطراد بنسبة ١٢,٢ في المائة خلال أربع سنوات (٣٤,٥ في المائة في عام ٢٠٠٩ و ٣٨,٦ في المائة في عام ٢٠١٠ و ٤١,٧ في المائة في عام ٢٠١١ وأخيرا ٤٦,٧ في المائة في عام ٢٠١٢)^(٢٠٩). ومع ذلك، لا تزال هناك أوجه تفاوت كبيرة بين مختلف المقاطعات داخل البلد، حيث يتلقى حوالي ٢٠ في المائة من النساء في فترة النفاس زيارات في فترة ما بعد الوضع في بعض المقاطعات مثل أويكوسي وإينارو، إلى ما يزيد على ٦٠ في المائة في بعض المناطق الأخرى مثل المناطق الريفية من باوكاو وفيكيكي^(٢١٠).

برنامج تسجيل الحالة الصحية للأسر

٢٥٢ - أنشئ برنامج تسجيل الحالة الصحية للأسر للمرة الأولى في عام ٢٠٠٨ لإضفاء طابع مؤسسي على عملية جمع البيانات الإحصائية الصحية. وتولى هذا البرنامج جمع بيانات عن الحالة الصحية الأساسية لأفراد الأسر، بما في ذلك تحصين أفراد الأسرة واستخدام وسائل تنظيم الأسرة والحصول على مياه نظيفة على مستوى القرى، من خلال المراكز الصحية والنقاط الصحية أو الخدمات الصحية المجتمعية المتكاملة بالتعاون مع زعماء القرى. ومع ذلك، لم تف هذه الآلية وجمع البيانات بتغطية الاحتياجات من الخدمات الصحية، وقد نقحت في عام ٢٠١٢ ليتسنى تحسين عملية جمع البيانات وكفالة تحسين نوعية البيانات. وستوفر الآلية الجديدة قاعدة معارف متينة من أجل وضع سياسات بصورة أكثر فعالية وتنفيذ ورصد جميع جوانب صحة المرأة والأسرة، وفي حين أن تقرير وزارة الصحة الإحصائي السنوي لعام ٢٠١٢ ما زال قيد الإعداد، يجري حاليا رصد ٩ مقاطعات من بين ١٣ مقاطعة رسدا كاملا على أساس كل قرية على حدة من خلال البرنامج المنقح لتسجيل الحالة الصحية للأسر^(٢١١).

(٢٠٩) المرجع نفسه. ٢٠٧ و ٢٠٨ صفحة ١٥.

(٢١٠) Health Statistics Report – 2011' (Relatório Estatística Saúde - 2011), Ministry of Health, Cabinet for health information system and epidemiological tracking, Dili, 2012, p.2.

(٢١١) مقابلة مع السيد خواو دا سيلفا، وزارة الصحة - إدارة نظام المعلومات الإدارية الصحية، ديلي، شباط/فبراير ٢٠١٣.

الخطة الاستراتيجية الوطنية لقطاع الصحة للفترة ٢٠١١-٢٠٣٠

٢٥٣ - وضعت الخطة الاستراتيجية الوطنية الأخيرة لقطاع الصحة للفترة ٢٠١١-٢٠٣٠ صحة الأم والطفل في مقدمة الأولويات العليا في برامج الصحة الوطنية. ووضعت الاستراتيجية مؤشرات رئيسية متنوعة وحددت النتائج المتوقعة التالية: حصول ٧٠ في المائة من النساء الحوامل على الرعاية السابقة للولادة، والرعاية بعد الولادة أربع مرات على الأقل خلال كل فترة حمل بحلول عام ٢٠١٥؛ وتوفير المساعدة لأكثر من ٤٠ في المائة من الولادات في المرافق الصحية بحلول عام ٢٠١٥؛ وخفض حالات الحمل بين المراهقات بنسبة ٣٠ في المائة بحلول عام ٢٠١٥؛ ووقف معدل الوفيات النفاسية بحلول عام ٢٠١٥؛ وقيام ١٠٠ في المائة من المستشفيات بتقديم خدمات جيدة النوعية في مجال طب الأطفال وخفض معدلات وفيات الرضع والأطفال دون سن الخامسة من العمر إلى حد كبير.

الاستراتيجية الوطنية للصحة الإنجابية

٢٥٤ - وضعت الاستراتيجية الوطنية للصحة الإنجابية في عام ٢٠٠٤ للفترة الممتدة حتى عام ٢٠١٥، وتلتزم بالأهداف الإنمائية للألفية. وتمشيا مع السياسة العامة لوزارة الصحة، سيجري استعراض الاستراتيجية في نهاية الربع الأول من عام ٢٠١٣ عن سني التنفيذ الأخيرتين ومن أجل التأكد من استمرارية جدواها فيما يتعلق بالأنظمة الداخلية لوزارة الصحة وإجراءات التخطيط وإحداث المزيد من التغييرات في تقديم الخدمات بوجه عام^(٢١٢). وبعد التنقيح النهائي للاستراتيجية، سوف تصبح استراتيجية لصحة الأمهات/والأطفال/الأطفال حديثي الولادة، وسوف تنفذ بوصفها "استراتيجية جامعة"^(٢١٣).

٢٥٥ - وانبثقت عن الاستراتيجية الوطنية استراتيجية "جعل الحمل أكثر أماناً"، التي يتمثل هدفها الرئيسي في كفاءة الحمل والولادة المأمونين، من خلال توفير خدمات الرعاية الماهرة عالية الجودة وإتاحة الوصول إليها والاستفادة منها لجميع النساء وأطفالهن المولودين حديثاً. وتتمثل العناصر الأساسية للرعاية الصحية الماهرة في وجود موظف رعاية صحية ماهر وفنيين رئيسيين آخرين من ذوي المهارات تدعمهم بيئة ملائمة مزودة بإمكانية الحصول على اللوازم الأساسية، والعقاقير وخدمات الطوارئ ذات الصلة.

(٢١٢) مقابلة أجريت مع نائبة وزير الصحة، السيدة ناتاليا دي أروخو، دي لي، كانون الثاني/يناير ٢٠١٣.

(٢١٣) مقابلة مع مسليزا فيتال، وزارة الصحة، الإدارة المعنية بصحة الأم والطفل، دي لي، شباط/فبراير ٢٠١٣.

تحسين الوعي وإمكانية الحصول على المساعدة الطبية

٢٥٦ - في إطار توفير الرعاية الصحية الأولية، أنشئت في عام ٢٠٠٨ الخدمات الصحية المجتمعية المتكاملة لدعم المجتمعات المحلية النائية والمعزولة جغرافياً من خلال مجموعة من الخدمات الأساسية. وتعتبر الخدمات الصحية المجتمعية المتكاملة مكوناً رئيسياً من مكونات الاستراتيجية لتحسين نوعية الرعاية الصحية الأولية وإمكانية الحصول عليها في ٦٠٢ قرية. وهناك في الوقت الراهن، حوالي ٤٧٧ مركزاً لتوفير الخدمات الصحية المجتمعية المتكاملة وهي تعمل وفقاً للمعايير المحددة لتسجيل الحالة الصحية للأسرة وتوفر تدخلات في مجالات صحة الأم والطفل والتغذية، وتوفير المساعدة الطبية والدوائية المباشرة وإجراءات تعزيز الصحة والتثقيف. وتوفر مراكز الخدمات الصحية المجتمعية المتكاملة خدمات متنقلة لمختلف المواقع في القرى. بما في ذلك المدارس والأسواق^(٢١٤). (للاطلاع على المزيد من التفاصيل بشأن الخدمات الصحية المجتمعية المتكاملة يرجى الرجوع إلى التقرير الخاص، فرع الصحة الإنجابية).

٢٥٧ - ومن خلال الخدمات الصحية المجتمعية المتكاملة زاد تقديم الخدمات الصحية المباشرة إلى المجتمعات المحلية. وحتى الآن يتم القيام بما يقارب ٤٥٠ زيارة لأغراض التوعية كل شهر^(٢١٥). وفي عام ٢٠١٠، أسهمت الخدمات الصحية المجتمعية المتكاملة في ضمان حصول حوالي ٥٥٠.٠٠٠ شخص على مجموعة من خدمات الرعاية الصحية الأساسية، بما في ذلك صحة الأم والطفل، والتدخلات التغذوية، وتسجيل الحالة الصحية للأسر والتثقيف بشأن تحسين الصحة وتوفير المساعدات الطبية والدوائية^(٢١٦).

٢٥٨ - وحتى الآن، قامت الوكالة الأسترالية للتنمية الدولية والاتحاد الأوروبي بتقديم الدعم المالي لتنفيذ الخدمات الصحية المجتمعية من قبل وزارة الصحة من خلال مشروع دعم الخطة الاستراتيجية لقطاع الصحة وأُسند تنفيذها بعقود من الباطن إلى ٥ منظمات غير حكومية - هي الصندوق الدولي للطفل؛ وتعاونية الإغاثة الأمريكية في كل مكان ومنظمة أطباء العالم وشبكة الصحة الدولية ومنظمة أوكسفام الدولية - لتقديم أنشطة محددة لأغراض إنحاز

(٢١٤) Goodbye conflict, Welcome development report, AMP government snapshot (2007-2012), Dili, 2012
تقرير بعنوان "وداعاً للتراع، ومرحباً بالتنمية" (٢٠١٢-٢٠٠٧) تقرير سريع صادر عن حكومة التحالف، ديلي، ٢٠١٢.

(٢١٥) 'Health Sector Strategic Plan Support Project', The World Bank, 2012
لقطاع الصحة، البنك الدولي، ٢٠١٢.

(٢١٦) Goodbye conflict, Welcome development' report, AMP government snapshot (2007-2012), Dili, 2012

الخدمات وتحسين الصحة ومن ثم دعم تغطية الخدمات الصحية على نطاق أوسع في تيمور - ليشتي^(٢١٧).

٢٥٩ - وعلى صعيد المقاطعات الفرعية، توفر مراكز الصحة المجتمعية خدمات أعلى مستوى مما تقدمه النقاط الصحية، وتشمل مجموعة أوسع من الموظفين وتقدم خدمات العيادة المتنقلة والدعم الإداري والتقني إلى النقاط الصحية. وتوجد مراكز الصحة المجتمعية المجهزة في كل المقاطعات الفرعية وفقا لاحتياجات السكان، والمسافة التي تفصلها عن مرافق الإحالة الأكثر تقدما. وفي الفترة بين عامي ٢٠٠٧ و ٢٠١٢، قامت وزارة الصحة ببناء ٤٦ مركزا جديدا لرعاية الأمومة والرعاية الصحية تعمل على تحسين إمكانية الوصول للخدمات ونوعية خدمات صحة الأمهات والصحة الإنجابية وقامت بإصلاح ٤١ من المراكز و/النقاط الصحية الإضافية في جميع أنحاء المقاطعات الثلاث عشرة.

تعزيز قوة عمل القطاع الصحي

٢٦٠ - أنشأت الحكومة مدرسة للتدريب والقبالة، تحت إشراف كلية الطب وعلوم الصحة التابعة للجامعة الوطنية لتيمور - ليشتي في عام ٢٠٠٨^(٢١٨).

٢٦١ - تخرج ٤٠٠ من الطلبة التيموريين في عام ٢٠١٢ كأطباء متخصصين عن طريق اتفاق تعاون مع حكومة كوبا وانضموا إلى الأطباء التيموريين الممارسين بالفعل البالغ عددهم ٨٠ طبيبا والذين تخرجوا في العام الدراسي ٢٠١٠/٢٠١١. ومن المتوقع أنه بحلول عام ٢٠١٦ سيكون هناك أكثر من ١٠٠٠ من خريجي كليات الطب التيموريين يمارسون مهنة الطب في تيمور - ليشتي.

٢٦٢ - وفي عام ٢٠١٢، قبل تخرج هؤلاء الطلبة مباشرة ومع بذل جهود محددة الهدف في مجال التوظيف الخارجي والتدريب الداخلي، أضحى لدى تيمور - ليشتي ١٣ طبيبا متخصصا و ١٣٩ طبيبا ممارسا عاما و ٢٧١ ممرضا وممرضة ومساعدتهم و ٤٢٧ قابلة و ٤١٦ من التقنيين في مجال الصحة^(٢١٩). ولذا، فحتى وإن كانت تيمور - ليشتي تعاني من نقص عام في الموارد البشرية في القطاع الصحي، فقد سارت قوة العمل في قطاع الصحة العامة في اتجاه إيجابي حيث ارتفع عدد الممارسين في مجال الرعاية الصحية من ٣٨٧ ممارسا

(٢١٧) Health Sector Strategic Plan Support Project, The World Bank, 2012.

(٢١٨) 'Goodbye conflict, Welcome development' report, AMP government snapshot (2007-2012), Dili, 2012.

(٢١٩) Health Statistics Report - 2011' (*Relatório Estatística Saúde - 2011*), Ministry of Health, Cabinet for

.health information system and epidemiological tracking, Dili, 2012, p.8

في عام ٢٠٠٨ إلى ٢٠٢٦ في نهاية عام ٢٠١٢^(٢٢٠). ووفقا للتعداد السكاني لعام ٢٠١٠، يكاد أن يكون هناك توازن بين الجنسين في قطاع مزاوي المهنة الصحية في البلد (بنسبة ٤٧ في المائة من النساء إلى ٥٣ في المائة من الرجال) ويتمثل الهدف النهائي للحكومة في أن يكون هناك ما لا يقل عن طبيب واحد وممرضان وقابلتان وفني مختبرات في المركز الصحية في كل قرية لا يقل عدد سكانها عن ١٠٠٠ نسمة^(٢٢١).

صحة الطفل

٢٦٣ - أسهمت التحسينات في تقديم الخدمات المتعلقة بصحة الأم في الانخفاض الكبير في معدل وفيات الرضع والأطفال: فبلغ معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة ٦٤ حالة وفاة لكل ١٠٠٠ مولود حي في الفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٩. وتحدث أغلب وفيات الأطفال دون سن الخامسة من العمر (٧٠ في المائة) خلال السنة الأولى من حياة الوليد؛ ويبلغ معدل وفيات الرضع ٤٥ وفاة لكل ١٠٠٠ مولود حي^(٢٢٢).

٢٦٤ - وتبين المقارنة بين نتائج الاستقصاء الديمغرافي والصحي لكل من عامي ٢٠٠٩ و ٢٠١٣ تحسنا ملحوظا (٢٣ في المائة) في معدل بقاء الطفل، مع انخفاض معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة من العمر من ٨٣ حالة وفاة لكل ١٠٠٠ مولود حي أثناء الفترة ١٩٩٩-٢٠٠٣ إلى ٦٤ حالة وفاة لكل ١٠٠٠ مولود حي في الفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٩. ويُعزى ذلك أساسا إلى انخفاض معدل وفيات الأطفال من ٦٠ حالة وفاة لكل ١٠٠٠ مولود حي في الفترة ١٩٩٩-٢٠٠٣ إلى ٤٥ حالة وفاة لكل ١٠٠٠ مولود حي في الفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٩^(٢٢٣). ولذا، فإن تيمور - ليشتي على المسار الصحيح لتخفيض معدل وفيات الرضع والأطفال دون سن الخامسة من أجل بلوغ الهدف ٤ من الأهداف الإنمائية للألفية، ألا وهو خفض وفيات الأطفال دون سن الخامسة بنسبة الثلث بحلول عام ٢٠١٥^(٢٢٤).

(٢٢٠) National Health Sector Strategic Plan, situation analysis section, Ministry of Health, Dili, 2011, p.12.

(٢٢١) المرجع نفسه، الصفحة ٧١.

(٢٢٢) الاستقصاء الديمغرافي والصحي لعام ٢٠٠٩، ص ١٠٠.

(٢٢٣) المرجع نفسه، ص ١٠١.

(٢٢٤) المرجع نفسه.

تنظيم الأسرة

٢٦٥ - على نحو ما يشير إليه انخفاض معدلات الخصوبة وتوضحه البيانات المتعلقة باستخدام وسائل منع الحمل، حدث تطور إيجابي في استخدام هذه الوسائل من قِبَل النساء المتزوجات حالياً منذ عام ٢٠٠٢. وتضاعف استخدام الوسائل الحديثة خلال السنوات الخمس بين عامي ٢٠٠٢ و ٢٠٠٧، وزادت بنسبة تقارب ٥٠ في المائة في الفترة بين عامي ٢٠٠٧ و ٢٠١٠. وأسهمت الزيادة في استخدام الوسائل الحديثة في زيادة بمعدل ثلاثة أضعاف في الاستخدام الكلي لوسائل منع الحمل، من نسبة ٧ في المائة إلى ٢١ في المائة من النساء المتزوجات حالياً، في غضون ما بين ٧ و ٨ سنوات^(٢٢٥).

٢٦٦ - ووفقاً للاستقصاء الديمغرافي والصحي للفترة ٢٠٠٩-٢٠١٠، تستخدم واحدة من كل خمس (٢٢ في المائة) نساء متزوجات حالياً وسيلة من وسائل تنظيم الأسرة، بينهم ٢١ في المائة يستخدمون وسيلة حديثة لمنع الحمل. ووسائل منع الحمل عن طريق الحقن هي الأكثر شعبية إلى حد بعيد من بين الوسائل الحديثة لمنع الحمل، ويستخدمها ١٦ في المائة من النساء المتزوجات حالياً.

٢٦٧ - وتبين أحدث بيانات وزارة الصحة بالفعل اتجاهها إيجابياً طفيفاً حيث استخدم ٢٦ في المائة من النساء وسائل تنظيم الأسرة في عامي ٢٠١١ و ٢٠١٢ مقارنة بنسبة ٢٠ في المائة في عام ٢٠١٠^(٢٢٦). وهنا مرة أخرى، توجد اختلافات كبيرة بين المقاطعات. ووفقاً لوزارة الصحة، ترتفع نسبة النساء اللاتي يستخدمن وسائل تنظيم الأسرة إلى ٧٠ في المائة في بعض المقاطعات مثل مانوفاهي (وهي منطقة ريفية في أغلبها)، بينما ينخفض المعدل إلى ١٣ في المائة في مقاطعات مثل آيليو وديلي (أكثر مناطق البلد حضرية).

٢٦٨ - وقد يُعزى ذلك إلى كون جمع البيانات لا يزال في مرحلة التحسين، وأن جمع البيانات بشأن تنظيم الأسرة لم يبدأ إلا في عام ٢٠١٠. وسوف يسهم تحسُّن برنامج السجل الصحي العائلي منذ عام ٢٠١٢ في توفير قاعدة معرفة أكثر موثوقية في المستقبل.

٢٦٩ - ولا تزال هناك ثغرات يتعين سدها إذ يكشف الاستقصاء الديمغرافي والصحي للفترة ٢٠٠٩-٢٠١٠ أن الطلب على تنظيم الأسرة قد نما بأسرع من إمكانية توفير الخدمات. ولم يُبلغ سوى ٤٢ في المائة من النساء المتزوجات حالياً عن تلبية احتياجاتهن المتعلقة بتنظيم

(٢٢٥) المرجع نفسه، ص ٦٦.

(٢٢٦) المرجع نفسه، ٢٠٧ و ٢٠٨، ص ٢٨.

الأسرة، سواء ما يتعلق بالمباعدة بين الولادات أو تحديد الإنجاب^(٢٢٧). (للمزيد من المعلومات، يرجى الرجوع إلى التقرير المحدد عن التعليم والصحة).

برامج التثقيف الجنسي

٢٧٠ - أعدت وزارة التعليم مقرراً دراسياً للصحة الإنجابية للمراهقين في الصفوف الدراسية من السابع إلى الثاني عشر، ويشمل السلوك في العلاقات والمسائل المتعلقة بالعنف الجنساني والعنف العائلي. وأعد تدريب تكميلي للمعلمين بشأن المقرر الدراسي للصحة الإنجابية للمراهقين وجُرب في ١٠ مدارس في تيمور - ليشتي في ٨ مقاطعات (آيليو، وآينارو، وباوكاو، وبوبونارو، وديلي، وإرميرا، وماناتوتو، وأوكيسي)^(٢٢٨). (للمزيد من المعلومات، يرجى الرجوع إلى التقرير المحدد عن التعليم والصحة).

٢٧١ - ويرجى الرجوع إلى التقرير المحدد عن التعليم والصحة، للحصول على معلومات بشأن برنامج الاتصال لتغيير السلوك، خصوصاً فيما يتعلق بالتدخلات التي تستهدف الرجال والنساء والشباب في سن الإنجاب (١٥-٤٩ سنة من العمر) من خلال حملات التوعية بغرض إيجاد الطلب على جميع خدمات ومعلومات الصحة الإنجابية.

الصحة العقلية

٢٧٢ - تتوفر الآن بيانات عن حالات الأمراض العقلية التي جرى التعرف عليها منذ التحسينات في جمع البيانات وإدارة الإحصاءات في وزارة الصحة بين عامي ٢٠٠٨ و ٢٠١٢. وتبين هذه الأرقام التي أصدرتها إدارة الصحة العقلية أن المرض العقلي الأكثر شيوعاً في تيمور - ليشتي هو الذهان الحاد، حيث بلغ عدد الحالات نحو ٤٥٠ حالة في عام ٢٠١٢. وانقسام الشخصية هو ثاني أكثر الأمراض شيوعاً في ظل وجود ٣٥٠ حالة من الإناث، يليه مرض الاكتئاب (نحو ١٥٠ حالة من الإناث) والعصاب الاكتئابي (٦٠ حالة من الإناث) والحصر النفسي (أقل من ٥٠ حالة من الإناث). وعموماً، تشير البيانات إلى أن الأرجح أن يكون المرضى العقليون من الإناث: فحوالي ٥٥ في المائة من المرضى العقليين من الإناث. ويكون الفرق الأكبر بين الذكور والإناث في حالات مرض الاكتئاب^(٢٢٩).

(٢٢٧) المرجع نفسه، ص ٩٥.

(٢٢٨) 'Goodbye conflict, Welcome development' report, AMP government snapshot (2007-2012), Dili, 2012.

(٢٢٩) إحصاءات إدارة الصحة العقلية بوزارة الصحة، ديلي، ٢٠١٣.

المادة ١٣ : الفوائد الاقتصادية والاجتماعية

٢٧٣ - يُقدَّر أن انتشار الفقر في تيمور - ليشتي قد انخفض بنسبة ٩ في المائة، من ٤٩,٩ في المائة في عام ٢٠٠٧ إلى ٤١ في المائة في عام ٢٠٠٩ وفقا للبنك الدولي^(٢٣٠). وقد بدأت جهود الإسراع من قِبَل الحكومة بدعم من شركاء التنمية. ويتمثل أحد مجالات التركيز الرئيسية في تنمية الاقتصاد غير النفطية، وتحديد الاقتصاد الريفي الذي يعيل نحو ٧٠ في المائة من سكان البلد. وتواجه النساء وسكان الريف والشباب والأشخاص ذوو الإعاقة تحديات خاصة في المشاركة الكاملة في التنمية الاقتصادية.

٢٧٤ - وتزيد الحكومة تدريجيا قدرتها على إمداد سكانها بالخدمات الاجتماعية الأساسية، بما في ذلك الضمان الاجتماعي. وتؤكد الخطة الإنمائية الاستراتيجية للفترة ٢٠١١-٢٠٣٠ مجددا الالتزام بتخفيف الفقر المدقع وبناء القدرات البشرية وتوفير الخدمات الاجتماعية الأساسية^(٢٣١).

الحماية الاجتماعية للفئات الضعيفة

٢٧٥ - اعتمدت الحكومة المرسوم بقانون رقم ٢٠٠٨/١٩ بشأن دعم كبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة، الذي نفذته الإدارة الوطنية للضمان الاجتماعي في إطار وزارة التضامن الاجتماعي.

الرعاية لكبار السن

٢٧٦ - حدّد تعداد عام ٢٠١٠ عدد الأشخاص البالغ عمرهم ٦٠ عاما أو أكثر في تيمور - ليشتي بأهم ٨٧ ٥٠٠ شخص، أكثر من نصفهم بقليل، أي ٤٥ ٠٠٠، من النساء^(٢٣٢). ووفقا لوزارة التضامن الاجتماعي، استفاد نحو ٨٥ ٠٠٠ شخص من المعاش التقاعدي لكبار السن في عام ٢٠١١، من بينهم نحو ٤٥ ٠٠٠ امرأة. ولذا، فإن جميع كبار

World Bank, "A 2009 update of poverty incidence in Timor-Leste using the Survey-to-Survey (٢٣٠) Imputation Method" وقد تم تحديد خط الفقر الوطني بمبلغ ٠,٨٨ دولارا أمريكيا للفرد يوميا في عام ٢٠٠٧.

Report of the Special Rapporteur on extreme poverty and human rights, Magdalena Sepúlveda Carmona, (٢٣١) May 2012

Timor-Leste Census 2010, Volume 2, Dili, p.54 (٢٣٢)

السن الذين حددتهم التعداد تقريبا، من نساء ورجال، قد استفادوا من معاشات التقاعد^(٢٣٣).

٢٧٧ - ولا يسكن سوى ١١ في المائة من المستفيدين في باوكاو وديلي، المقاطعتين الأكثر حضرية في البلد، وتضمنان ٢٣ في المائة من كبار السن (٦٠ عاما أو أكثر). ويشير ذلك إلى أن كبار السن الريفيين هم الذين يستفيدون أساسا من هذا المعاش التقاعدي. ويؤدي اعتماد عملية تسجيل شاملة تشارك فيها وزارة إدارة شؤون الدولة، والمديرية الوطنية للإحصاءات، والأمانة التقنية لإدارة الانتخابات، في ١٣ مقاطعة في البلد إلى تجنب أخطاء الاستبعاد والتكرار في تقديم الحماية الاجتماعية^(٢٣٤).

الرعاية للأشخاص ذوي الإعاقة

٢٧٨ - وفقا لتعداد عام ٢٠١٠، يوجد ٤٨ ٢٤٣ شخصا من ذوي الإعاقة يمثلون نحو ٤,٥ في المائة من مجموع السكان. ومن بين هؤلاء، يوجد نحو ٢٧,٥ في المائة من ذوي الإعاقة العقلية، و ٦١ في المائة من ذوي الإعاقة البصرية، و ٤٢,٥ في المائة من ذوي الإعاقة الحركية، و ٣٦ في المائة ممن لديهم مشكلة في السمع (الشخص الواحد قد يعاني من عدة إعاقات)^(٢٣٥).

٢٧٩ - وقدمت وزارة التضامن الاجتماعي في عام ٢٠١١ المساعدة لنحو ٤ ٨٠٠ شخص من ذوي الإعاقة (نحو ٤٤ في المائة منهم من النساء)، من خلال برنامج منح. ولكن في ضوء الإحصاءات أعلاه، فإن الحكومة غير قادرة على تقديم المساعدة إلا لحوالي ١٠ في المائة من الأشخاص ذوي الإعاقة في البلد^(٢٣٦).

الضمان الاجتماعي والدخول التقاعدية

٢٨٠ - يلتزم برنامج الحكومة الدستورية الخامسة بمواءمة النظام الانتقالي الراهن للضمان الاجتماعي بحيث يصير نظاما دائما يكفل الاحتياجات الأساسية في مجال الضمان الاجتماعي للموظفين وأفراد أسرهم المعالين. وسوف يتم توسيع هذا النظام لكي يصبح نظام اشتراكات

^(٢٣٣) MSS annual gender report – 2010/11, Ministry of Social Solidarity, Dili, 2012, p.12.

^(٢٣٤) المرجع نفسه.

^(٢٣٥) Timor-Leste Census 2010, Volume 3, Dili, p.340. ونظرا لأن من الممكن أن يعاني الشخص من نوع واحد أو عدة أنواع من الإعاقة، فإن مجموع هذه الأرقام يتجاوز العدد الإجمالي للأشخاص ذوي الإعاقة.

^(٢٣٦) MSS annual gender report – 2010/11, Ministry of Social Solidarity, Dili, 2012, p.13.

شامل للضمان الاجتماعي، بما يكفل حصول جميع العاملين وأفراد أسرهم المعالين - في القطاعين العام والخاص - على معاش تقاعد في حالة التقاعد أو الإعاقة أو الوفاة^(٢٣٧).

برامج التحويلات النقدية

الرعاية للأسر المعيشية التي تعيلها نساء

٢٨١ - بدأ أول برنامج للتحويل النقدي المشروط في تيمور - ليشتي، المعروف باسم "محفظة الأم" (Bolsa da Mãe) في أوائل عام ٢٠٠٨، وكان مصمما بحيث يعالج الصلة بين الأسر المعيشية الضعيفة التي تعيلها إناث من جهة وافتقار أطفالها إلى التحصيل التعليمي من جهة أخرى، وذلك كجزء من "سياسة العمل الاجتماعي". وفي عام ٢٠٠٨، تمت تجربة البرنامج في جميع المقاطعات الفرعية الخمس والسنتين، وصولاً إلى ٧٠٥١ من النساء اللاتي يعلنن أسراً معيشية واليتامى. وتنطبق الحصص على جميع مستويات الدراسة من المدارس الابتدائية إلى الجامعات، حيث تتراوح المدفوعات بين ٤٠ و ٣٦٠ دولاراً من دولارات الولايات المتحدة سنوياً. وجرى تحديد أغلب الأسر المعيشية الضعيفة بأنها أسر تعيلها نساء (كان ٩٠ في المائة من معيلي الأسر المعيشية من النساء في الفترة ٢٠١١/٢٠١٢).

٢٨٢ - ويستمر تمويل البرنامج من خلال مخصصات ميزانية الدولة لوزارة التضامن الاجتماعي، حيث زادت المخصصات من ٦٦٣ ٧٥٠ دولاراً في عام ٢٠٠٨ إلى ٢٠٥٢٠ دولار في عام ٢٠١٢ (٥ في المائة للتكاليف التشغيلية)، ويجري حالياً تنفيذ البرنامج في مقاطعات البلد البالغ عددها ١٣ مقاطعة لصالح نحو ١٤ ٠٠٠ من المستفيدين الذين حددتهم الوزارة كأسر فقيرة تعيلها نساء.

٢٨٣ - وأعيد توجيه البرنامج في عام ٢٠١١ للتركيز على تحقيق الهدف الثاني من الأهداف الإنمائية للألفية - توفير التعليم الابتدائي للجميع، الأمر الذي قاد إلى إزالة فئات التعليم العالي. وأصدر البرلمان المرسوم بقانون المتعلق ببرنامج "محفظة الأم" في شباط/فبراير ٢٠١٢ لكي يعكس بدقة المعيار الجديد للبرنامج وسياساته الموضوعة من أجل تحقيق الأهداف المتمثلة في دعم الأسر المعيشية التي تعيلها نساء في التعليم الابتدائي وتحسين أطفالها. ولكن تبين أثناء العملية التشاورية المتصلة بهذا التقرير أن معايير تحديد المستفيدين لا تزال غير واضحة وتحتاج إلى توضيح.

.Programme of the Vth Constitutional Government, 2012-2017, Dili, 2012 , pg. 20 (٢٣٧)

٢٨٤ - وأخيراً، كشف استقصاء الحماية الاجتماعية لعام ٢٠١١ الصادر عن البنك الدولي أن ٩٦ في المائة من المستفيدين من هذا البرنامج، منذ بداية تنفيذه، استخدموا المنحة في شراء مستلزمات تعليمية لأبنائهم. (ارجع إلى المرفقات - الجدول ٨).

برامج التحويلات النقدية الأخرى

٢٨٥ - شارك عدد من المؤسسات الحكومية، من بينها وزارة الزراعة ومصايد الأسماك، ووزارة التنمية الاقتصادية^(٢٣٨)، وأمانة الدولة لسياسة التدريب المهني والتثقيف، وأمانة الدولة لتعزيز المساواة، في التمكين الاقتصادي للنساء من خلال برامج التحويل النقدي التي تستهدف النساء. وفي وقت إعداد التقرير، كان برنامج التحويلات العامة التابع لأمانة الدولة لتعزيز المساواة وبرنامج محفظة الأم هما البرنامجان الوحيدان الجاريان.

٢٨٦ - ودعمت أمانة الدولة لتعزيز المساواة المجموعات النسائية في بدء أعمال تجارية صغيرة منذ عام ٢٠٠٨ من خلال برنامج للتحويل النقدي. وفي البداية، نظم القليل من التدريب والإرشاد بشأن التسويق للفئات المستهدفة المتلقية للتحويلات النقدية، وتبين أن ذلك غير كافٍ للتمكين الاقتصادي. ولاحقاً، دخل برنامج التحويلات النقدية في شراكة مع معهد دعم تطوير الأعمال التجارية، ووزارة التنمية الاقتصادية، وأمانة الدولة لسياسة التدريب المهني والتثقيف، من أجل تشجيع المنتجات الزراعية للمجموعات النسائية.

٢٨٧ - ووصل المبلغ الإجمالي الممنوح حتى عام ٢٠١١، في إطار برنامج التمكين الاقتصادي للمرأة، ٣٤٩ ٩٦٧ دولاراً من دولارات الولايات المتحدة، موزعة على ١٦٢ مجموعة نسائية في ١٣ مقاطعة و ٤٨ مقاطعة فرعية و ١٠٣ قرى. ومُنح ما متوسطه ٢ ١٦٠ دولاراً لكل مجموعة من النساء. وبالرغم من أن ديلي احتذبت ٣٤ في المائة من المبلغ الإجمالي، فقد خُصصت غالبية المنح للمجموعات في المناطق الريفية. وحافظت في المائة من المجموعات (بين عامي ٢٠٠٨ و ٢٠١٠) على استمرار أنشطتها^(٢٣٩).

الحصول على تسهيلات ائتمانية

٢٨٨ - يمثل الحصول على ائتمان مشكلة للأعمال التجارية الصغيرة والأفراد في تيمور - ليشتي، خصوصاً أولئك الذين يسكنون في المناطق الريفية. بيد أن القطاع آخذ في التطور حالياً، ومن أجل معالجة هذه المسألة، قامت الحكومة بإدراج ما يلي كأهداف للسنة الختامية

(٢٣٨) لم تعد موجودة في الحكومة الدستورية الخامسة.

(٢٣٩) SEPI - Monitoring and Evaluation Department's response to CEDAW questionnaire, Dili, Nov. 2012

لتنفيذ خطة الأولويات الوطنية (٢٠١١) للتنمية الريفية: زيادة تنوع المنتجات والخدمات المالية المتاحة للتمويل البالغ الصغر؛ وحصول ١٠ ٠٠٠ عميل إضافي يكون ما لا يقل عن ٥٠ في المائة منهم من النساء على خدمات التمويل البالغ الصغر^(٢٤٠).

٢٨٩ - وبعد انتهاء برنامج الأولويات الوطنية، وفقا للخطة الإنمائية الاستراتيجية للفترة ٢٠١١-٢٠٣٠، تواصل الحكومة تنمية الأسواق المالية المحلية، بما في ذلك الإقراض المصرفي التجاري. وتعمل الحكومة أيضا على نشر التمويل البالغ الصغر بجميع أنواعه، بما في ذلك حسابات الادخار والإقراض البالغ الصغر^(٢٤١).

٢٩٠ - وفي هذا الصدد، قامت الحكومة في عام ٢٠١٢ بتحويل معهد تيمور - ليشتي للتمويل البالغ الصغر المنشأ في عام ٢٠٠١ إلى البنك التجاري الوطني لتيمور - ليشتي، الذي يضم فروعاً في جميع المقاطعات ويصل إلى المقاطعات الفرعية عن طريق المركبات المصرفية المتنقلة. وتتوقع الحكومة منح خطوط ائتمان كوسيلة لتخفيف حدة الفقر وتعزيز التنمية الاقتصادية، خصوصا في المناطق الريفية^(٢٤٢). ومن أجل تيسير الحصول على الائتمان والخدمات المصرفية لجميع الأشخاص، لا سيما النساء، يوفر البنك الخدمات للأفراد وللشركات البالغة الصغر والصغيرة والمتوسطة^(٢٤٣).

الشراكة مع مؤسسات التمويل البالغ الصغر المتخصصة

٢٩١ - يتكون القطاع من منطمتين غير حكوميتين متخصصتين: هما منظمة موريس راسيك Moris Rasik - كبرى مؤسسات التمويل البالغ الصغر في البلد والمؤسسة الرائدة في مجال التمويل البالغ الصغر لأغراض الحد من الفقر، وهي تعمل فقط في المناطق الريفية وتكاد لا تُقرض سوى النساء - ومنظمة توبا ري ميتين Tuba Rai Metin - المكرسة لبرامج التمويل البالغ الصغر للنساء في ديلي وفي المقاطعات الشرقية. وثمة العديد من الاتحادات الائتمانية أيضا وعدد من برامج التمويل البالغ الصغر؛ وتتمتع هذه المنظمات بعضوية جمعية التمويل البالغ الصغر في تيمور - ليشتي.

(٢٤٠) Gender-sensitive Targets and Indicators in the 2011 National Priorities, Ministry of Finance, Dili, 2011.

(٢٤١) Timor-Leste Strategic Development Plan 2011-2030, Office of the Prime Minister, Dili, 2011.

(٢٤٢) Decree-Law N° 3/2011 on 'Transformation of the Institute of Microfinance into a public company limited capital', Dili, Jan. 2011.

(٢٤٣) Programme of the Vth Constitutional Government of Timor-Leste, Office of the Prime Minister, Dili, 2012.

٢٩٢ - ويقوم مشروع "التمويل الشامل للاقتصاد الناقص الخدمات"، الذي تنفذه الحكومة من خلال وزارة التنمية الاقتصادية السابقة (تنفذه الآن وزارة التجارة والصناعة والبيئة)، بالشراكة مع شركائها التنفيذيين الممثلين في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وشعبة آسيا والمحيط الهادئ والوكالة الأسترالية للتنمية الدولية، بتعزيز قدرة مؤسسات التمويل البالغ الصغر. ويسعى البرنامج إلى بناء قطاع مالي شامل يتمثل هدفه الإجمالي في زيادة حصول كل رجل وامرأة، بشكل مستدام، على نطاق من الخدمات المالية مثل المدخرات، والقروض، وخدمات التحويلات المالية، والتأمين لصالح الفقراء ومحدودي الدخل.

٢٩٣ - وتجاوز نطاق برنامج "التمويل الشامل للاقتصاد الناقص الخدمات"، الذي نفذته كل من Moris Rasik و Tuba Rai Metin والبنك التجاري الوطني لتيمور - ليشتي، أهدافه بشكل كبير، حيث بلغ عدد عملائه النشطين ٦٩٦ ١٤١ عميلاً بنهاية عام ٢٠١٢، مقارنة بـ ٩٢٩ ٣٢ عميلاً للفترة نفسها في عام ٢٠٠٨. وبالرغم من أن الغالبية الكبرى من المستفيدين من خدمات البنك هي بوضوح من النساء، فإنه لا توجد بعد بيانات مصنفة حسب نوع الجنس. وتبين البيانات المصنفة حسب نوع الجنس الخاصة بمنظمتي Moris Rasik و Tuba Rai Metin أن ٩٠,٢ في المائة من المستفيدين نساء^(٢٤٤).

التأمين البالغ الصغر

٢٩٤ - يعمل برنامج INFUSE أيضا على تيسير الشراكات بين مؤسسات - توبا ري ميتين وموريس راسيك - للتمويل البالغ الصغر وهيئة التأمين الوطنية في تيمور - ليشتي من أجل إيجاد مجموعة من منتجات التأمين البالغ الصغر الخاضعة للقوانين. ولا تزال منتجات التأمين البالغ الصغر هذه في مراحل مبكرة من التطور، إلا أن لديها إمكانات ضخمة لتحسين الاستقرار المالي للكثير من التيموريين وهي بالفعل ذات دور فعال لـ ٩٠٠٠ امرأة من صاحبات الأعمال التجارية الصغيرة في جميع أنحاء البلاد في كانون الثاني/يناير ٢٠١٣^(٢٤٥).

٢٩٥ - والمنتجان الأوليان من منتجات التأمين التي جرى تطويرها هما منتجان إلزاميان لصرف قروض جديدة وتوفير تغطية للنساء وأزواجهن. ويمكن سداد المدفوعات إذا توفيت العميلة أو زوجها. وإذا توفيت المقترضة، يتم إلغاء القرض المتبقي وتحصل أسرهما على مبلغ مسدد على أساس المبلغ الأولي المقترض، بحد أدنى ٥٠٠ دولار. وإذا توفي زوج المقترضة،

(٢٤٤) INFUSE Outreach reporting data, Dili, Feb. 2013.

(٢٤٥) تطوير التأمين البالغ الصغر في تيمور - ليشتي، مذكرات محورية - برنامج الإدماج المالي لمنطقة المحيط الهادئ، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢.

تحصل الأسرة على نصف المبلغ المقترض. وقد أتاحت هذه الخدمة كي تحسن بشكل خاص من نوعية الحياة للأرامل واليتامى والمعوزين^(٢٤٦).

٢٩٦ - ولوحظ أن العديد من النساء المقترضات يساورهن القلق من أن يستخدم الأزواج الباقون على قيد الحياة المبلغ المدفوع للزواج من جديد بدلا من توفير الرعاية للأطفال، ولذلك يفضلن عدم إدراج أزواجهن كمستفيدين. ولتحسين قيمة المنتجات الجديدة، أدرجت هذه المعلومات المستقاة في المنتجات التجريبية^(٢٤٧).

المادة ١٤ : المرأة الريفية

٢٩٧ - وفقا للتعداد السكاني لعام ٢٠١٠، فإن تيمور - ليشتي بها بالكاد ما يزيد على ١,٠٦ مليون شخص (٩,٥٠ في المائة من الرجال/١,٤٩ في المائة من النساء؛ وتبلغ النسبة بين الجنسين ١٠٢,٩٩). وتعيش الأغلبية الساحقة (٧١ في المائة) من السكان في المناطق الريفية (ينطبق نفس التصنيف بالتحديد في ما بين المرأة الحضرية والمرأة الريفية - تبلغ نسبة المرأة الريفية ٧١ في المائة)^(٢٤٨).

السياسات والتشريعات

٢٩٨ - صدقت الحكومة الدستورية الرابعة على المرسوم بقانون رقم ٢٦/٢٠١١ المتعلق بالتنمية المستدامة في المناطق الريفية، الذي أنشئت بموجبه لجنة مشتركة بين الوزارات من أجل التنمية الريفية برئاسة وزير الاقتصاد والتنمية. وتمثل المهمة الرئيسية لهذه اللجنة في الوقوف على أولويات التنمية الريفية، وتحديد مدى مناسبة التنسيق المشترك بين الوزارات لتحديد المشاريع وتنفيذها واستكمالها، وإرساء سبل التنسيق والتحقق، في إطار الشراكة من أجل التنمية. وتتولى اللجنة المسؤولية أيضا عن إدراج البيانات المجمعة المفصلة حسب نوع الجنس، ورصد المساواة بين الجنسين على أعلى مستوى إداري، ضمن الإطار الاستراتيجي للتنمية الريفية للفترة ٢٠١٠-٢٠٢٠^(٢٤٩). إلا أن حل وزارة الاقتصاد والتنمية أدى إلى وجود فراغ في القيادة والمسؤوليات. وتجري إعادة تنشيط هذه اللجنة، في الحكومة

(٢٤٦) 'New micro-insurance protects women's livelihoods', INFUSE/UNDP Timor-Leste, Dili, Jan. 2013

(٢٤٧) تطوير التأمين البالغ الصغر في تيمور - ليشتي، مذكرات محورية - برنامج الإدماج المالي لمنطقة المحيط الهادئ، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢

(٢٤٨) تعداد عام ٢٠١٠، المجلد ١، ديلي، ٢٠١٠، الصفحة ١١.

(٢٤٩) تقرير مجلس الوزراء، كانون الثاني/يناير ٢٠١٣، <http://timor-leste.gov.tl/?p=7699&lang=en>، (١ آذار/مارس ٢٠١٣).

الدستورية الخامسة، تحت إشراف نائب رئيس الوزراء، وبمشاركة العديد من الوزارات ذات الصلة، ولا سيما وزارة إدارة شؤون الدولة، ووزارة المالية ووزارة الزراعة ومصائد الأسماك، ووزارة الأشغال العامة^(٢٥٠).

٢٩٩ - وفي ما يتعلق بإمكانية حصول المجتمعات الريفية على المياه، يجري حالياً وضع سياسة وطنية للموارد المائية، وهي الآن بصدد إعادة الانخراط داخل المديرية الوطنية للمياه في إطار وزارة الأشغال العامة. وبرنامج المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية في المجتمعات المحلية (بيسيك) *'Bee, Saneamentu no Ijiene iha Komunidade'* بدعم من الوكالة الأسترالية للتنمية الدولية، وهو يقوم حالياً بمساعدة حكومة تيمور - ليشتي في صياغة القانون. ومن المتوقع أن يسن القانون في البرلمان الوطني بحلول نهاية عام ٢٠١٣^(٢٥١).

٣٠٠ - ويضمن المرسوم بقانون رقم ٢٠٠٤/٤ بشأن استهلاك المياه النظيفة وإدارة النفايات (شاركت وزارة الدولة المعنية بالنهوض بالمساواة بين الجنسين في الفريق العامل المعني به من أجل صياغة مشروع القانون) وجود منظومة لشبكة المياه في المناطق الريفية والحضرية، بما في ذلك وجود مرافق نظيفة، ويضمن لجميع النساء - لا سيما الريفيات - إمكانية الوصول إلى المياه النظيفة وخدمات الصرف الصحي الجيدة^(٢٥٢). وتبعا لإسهامات وزارة الدولة المعنية بالنهوض بالمساواة بين الجنسين في وضع السياسات المائية وسياسة الصرف الصحي في الفترة ٢٠١٠-٢٠١١، وتعزز السياسة المائية الدور القيادي للمرأة الريفية في اللجان المجتمعية لإدارة المياه مع تحديد حصة لمن لا تقل عن ٣٠ في المائة ونسبة موصى بها قدرها ٥٠ في المائة، فضلا عن إسناد أدوار تقنية وإدارية إلى النساء. وتعزز سياسة الصرف الصحي من إمكانية حصول الجميع على الخدمات، بما في ذلك المراحيض العامة المنفصلة للرجال والنساء والمراعية لجوانب النظافة الصحية المتعلقة بالطمث، لا سيما في المدارس^(٢٥٣).

(٢٥٠) المرجع نفسه.

(٢٥١) معلومات مقدمة من برنامج بيسيك في حلقة العمل التشاورية الوطنية المتعلقة بالتقرير الدوري للجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، ١٣-١٤ آذار/مارس ٢٠١٣ وتم الحصول على معلومات أيضا من تقرير "التنمية المستدامة في تيمور - ليشتي: التقرير الوطني المقدم إلى مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة" في الفترة السابقة لمؤتمر ريو + ٢٠، شباط/فبراير ٢٠١٢، الصفحات ٤٢-٤٤.

(٢٥٢) رد وزارة البنية الأساسية على استبيان اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، آب/أغسطس ٢٠١٢ مشفوعا بمعلومات إضافية من برنامج بيسيك في حلقة العمل الاستشارية للجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، ١٣-١٤ آذار/مارس ٢٠١٣.

(٢٥٣) إسهامات مقدمة من جوانا موت، مستشارة المسائل الجنسانية والإدماج الاجتماعي في برنامج بيسيك، ديلي، أيار/مايو ٢٠١٣.

٣٠١ - ويشكل أثر عدم التيقن فيما يتعلق بملكية الأراضي والممتلكات مسألة حساسة وقد أصبح في كثير من الأحيان مصدرا للتراع فيما بين التيموريين^(٢٥٤). ولا يزال قانون الأراضي (المسمى رسميا النظام الخاص لتعريف ملكية الممتلكات العقارية) معلقا منذ عام ٢٠٠٨، وجرى تنقيحه بشكل واسع النطاق في الفترة شباط/فبراير - نيسان/أبريل ٢٠١٣ مع إنشاء فريق عامل فرعي معني بنوع الجنس وقانون الأراضي. وركزت الإسهامات على كفالة مشاركة المرأة أثناء المشاورات المتعلقة بالمسح العقاري، مع التشجيع على إصدار سندات ملكية الأراضي باسم كل من الزوجين، والتساوي في التعويضات التي يتم تلقيها/الوصول إليها، والحصول على حماية خاصة أثناء عمليات نزع الملكية. وقد أعيد تقديم القانون الآن إلى وزير العدل، وهو في انتظار موافقة مجلس الوزراء.

أولويات واستراتيجيات التنمية الريفية

٣٠٢ - تظطلع المرأة الريفية بدور بالغ الأهمية في التنمية الاقتصادية لتيمور - ليشتي، وذلك في الغالب عن طريق القطاع الزراعي. ومن أجل التوصل إلى تقييم أفضل لاحتياجات وأولويات المرأة الريفية، والنظر في مشاركة المرأة في البرامج الزراعية في المستقبل، بدأت وزارة الزراعة ومصائد الأسماك خلال عام ٢٠٠٨ في صياغة سياسة زراعية مراعية للاعتبارات الجنسانية. وجرى وضع السياسة الجنسانية بالتشاور مع النساء العاملات في الزراعة، وفي مجال الإرشاد الزراعي، والمنظمات النسائية، فضلا عن الجهات المعنية الأخرى. وطرحت على لجنة صياغة السياسة الجنسانية، الآراء التي أعرب عنها في حلقات العمل التشاورية، وهي الآن في المراحل النهائية^(٢٥٥).

الأمن الغذائي للمرأة في المناطق الريفية

٣٠٣ - لا يزال انعدام الأمن الغذائي يمثل تحديا في تيمور - ليشتي، ولا سيما بالنسبة للأطفال والنساء في المناطق الريفية. ووفقا لما ورد في الاستقصاء الديمغرافي والصحي للفترة ٢٠٠٩-٢٠١٠، جرى التوصل إلى أن ٢٧ في المائة من النساء يقل مؤشر كتلة الجسم لديهن عن ١٨,٥ مما يشير إلى أن سوء التغذية بين النساء باعث على القلق بشكل خطير في مجال الصحة العامة. ومع ذلك، فقد لوحظ اتجاه إيجابي في الحالة التغذوية للمرأة مع انخفاض

(٢٥٤) تقرير "التنمية المستدامة في تيمور-ليشتي: التقرير الوطني المقدم إلى مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة" في الفترة السابقة لمؤتمر ريو + ٢٠، شباط/فبراير ٢٠١٢، الصفحة ٣٦.

(٢٥٥) رد وزارة الزراعة ومصائد الأسماك على استبيان لجنة وضع المرأة، آب/أغسطس ٢٠١١، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢.

النسبة المئوية للنساء التي يقل مؤشر كتلة الجسم لديهن عن ١٨,٥، حيث كانت النسبة ٣٨ في المائة في الاستقصاء الديمغرافي والصحي لعام ٢٠٠٣ وبلغت ٢٧ في المائة في الفترة ٢٠٠٩-٢٠١٠^(٢٥٦).

٣٠٤ - والنساء اللاتي تتراوح أعمارهن بين ١٥ و ١٩ عاما أكثر عرضة لسوء التغذية (٣٣ في المائة) من النساء في المجموعات العمرية الأخرى. والنساء في المناطق الريفية أكثر عرضة لأن يكون مؤشر كتلة الجسم لديهن أقل من ١٨,٥ (٢٨ في المائة) عن النساء في المناطق الحضرية (٢٤ في المائة)^(٢٥٧). وتوجد في مقاطعة بوبونارو أعلى نسبة مئوية من النساء اللاتي يعانين من نقص التغذية (٣٩ في المائة) بالمقارنة مع مقاطعة باوكاو، التي توجد فيها أدنى نسبة (١٧ في المائة)^(٢٥٨).

٣٠٥ - وأحد أكثر أشكال سوء التغذية شيوعا في البلد هو سوء التغذية الناجم عن نقص البروتينات والطاقة^(٢٥٩). ويستشف من الاستقصاء الديمغرافي والصحي للفترة ٢٠٠٩-٢٠١٠ أن الحالة التغذوية تدهورت في المناطق التي كان حصاد المحاصيل فيها ضعيفا^(٢٦٠) وأدت إلى تفاقم انعدام الأمن الغذائي في المجتمعات الريفية. وبدأت إدارة التغذية التابعة لمديرية الصحة المجتمعية في وزارة الصحة العديد من برامج التغذية^(٢٦١).

٣٠٦ - ومن أجل تعزيز النمو الزراعي والأمن الغذائي المستدام والحد من سوء التغذية المزمن في المناطق الريفية، يجري الترويج لمشروع الحدائق المنزلية، الذي يتضمن تحسين المحاصيل في الحقول والبساتين والتثقيف في مجال التغذية وتعليمات الطهي؛ وتبلغ نسبة النساء المستفيدات من هذا المشروع ٧٠ في المائة^(٢٦٢).

(٢٥٦) المرجع نفسه، الصفحة ١٦٦.

(٢٥٧) المرجع نفسه، الصفحة ١٦٥.

(٢٥٨) المرجع نفسه، الصفحة ١٦٦.

(٢٥٩) الاستقصاء الديمغرافي والصحي ٢٠٠٩-١٠، الصفحة ١٤٧.

(٢٦٠) المرجع نفسه، الصفحة ١٥٠.

(٢٦١) المرجع نفسه، الصفحة ١٤٧ (الشركاء الرئيسيون في بدء برامج لمعالجة مشكلة سوء التغذية هم منظمة الصحة العالمية، واليونيسيف، وبرنامج الأغذية العالمي، ووكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة، ومنظمة "كبير" الدولية، ومنظمة أوكسفام، ومنظمة الرؤية العالمية، ومؤسسة ألولا، ومنظمة ميديكو دو موندو Medico do Mundo، ومنظمة المساعدة في مجال الصحة المتكاملة في تيمور - ليشتي (تاييس TAIS)، ومنظمات غير حكومية وطنية ودولية أخرى).

(٢٦٢) التقييم الجنساني القطري الذي أجرته الوكالة اليابانية للتعاون الدولي في تيمور - ليشتي، ٢٠١١ الصفحتان ٢٣-٢٤.

إمكانية الاستفادة من البنية الأساسية الريفية

تشبيد طرق الوصول إلى القرى

٣٠٧ - تشدد الخطة الإنمائية الاستراتيجية في تيمور - ليشتي للفترة ٢٠١١-٢٠٣٠ على ضرورة تعجيل وزيادة الاستثمارات في الهياكل الأساسية في البلد، بما في ذلك الطرق في المناطق الريفية، بوصفها شرطاً أساسياً لتحقيق التعجيل بالتنمية المستدامة. وحددت الخطة الإنمائية الاستراتيجية حالة الطرق الريفية بأنها سيئة عموماً^(٢٦٣). وأشارت الدراسة الاستقصائية إلى أن ٣,٥ في المائة من الطرق في حالة جيدة، و ٢٧ في المائة في حالة معقولة، و ٥٢,٧ في المائة في حالة سيئة، و ١٦,٢ في المائة في حالة سيئة جداً^(٢٦٤).

٣٠٨ - ونظراً لأن أكثر من ٧٠ في المائة من السكان يعيشون في مناطق ريفية، فمن الأهمية بمكان أن يتم تحسين شبكة الطرق الريفية من أجل الربط بين السكان والمجتمعات المحلية، وتشجيع التنمية الزراعية وتنمية الموارد الطبيعية، وزيادة الدخل في الريف وتيسير التنفيذ الفعال للخدمات الحكومية. بما في ذلك الرعاية الصحية والتعليم والأمن، ولا سيما فيما يتعلق بالمرأة^(٢٦٥).

٣٠٩ - وقد قامت الحكومة عن طريق وزارة الدولة لسياسة التدريب المهني والتوظيف، خلال الفترة من عام ٢٠٠٩ إلى عام ٢٠١٢، بإشراك ١٣ ٦١٤ امرأة (٣٥ في المائة) و ٣٥ ٠١٧ رجلاً (٧٢ في المائة) في إصلاح الطرق في المناطق الريفية، على أساس برنامج للعمل بأجر قدره ٣ دولارات في اليوم. وتشارك النساء عموماً في الأعمال السابقة للتشبيد بأداء مهام من قبيل إزالة الأعشاب، والتنظيف، والتقاط الأحجار، والأعمال الخفيفة الأخرى^(٢٦٦).

٣١٠ - وقد كانت هذه المشاريع لتشبيد الطرق التي يُدفع للعاملين فيها أجر قدره ٣ دولارات في اليوم ثمرة بحث بشأن "بناء السلام في المجتمعات المحلية" أجري في عام ٢٠٠٩، بهدف الوفاء بالاحتياجات العاجلة للمرأة الريفية في الكثير من الأسر المعيشية

(٢٦٣) الخطة الإنمائية الاستراتيجية للفترة ٢٠١١-٢٠٣٠، الجزء ٣ - تطوير الهياكل الأساسية - الطرق الريفية، الصفحة ٧٦.

(٢٦٤) الطرق من أجل التنمية، وثيقة المشروع لعام ٢٠١٢، الصفحة ٣.

(٢٦٥) الخطة الإنمائية الاستراتيجية للفترة ٢٠١١-٢٠٣٠، الجزء ٣ - تطوير الهياكل الأساسية - الطرق الريفية، الصفحة ٧٦.

(٢٦٦) الإسهامات التي قدمتها وزارة الدولة لسياسة التدريب المهني والتوظيف خلال حلقة العمل التشاورية التي تمخضت عن هذا التقرير، ١٣-١٤ آذار/مارس ٢٠١٢.

في المجتمعات المحلية الريفية. ومن أجل إشراك المزيد من النساء في المشاريع الريفية، يوجد في كل قرية لجنة بما ممثلة واحدة للمرأة تشارك في عمليات التخطيط وصنع القرار في مشاريع التنمية الريفية^(٢٦٧).

٣١١ - ومنذ عام ٢٠١٢، يتمتع برنامج الطرق من أجل التنمية بولاية إدارة جميع الطرق العامة. وتتولى وزارة الأشغال العامة المسؤولية عن هذا البرنامج، إلا أن منظمة العمل الدولية هي الشريك المنفذ المكلف بذلك بالنسبة لبرنامج الطرق من أجل التنمية^(٢٦٨). ونتيجة لبرنامج الطرق من أجل التنمية، تحني المرأة والرجل في المناطق الريفية فوائد اجتماعية واقتصادية جراء تحسين إمكانية الوصول من خلال الطرق. ويعتبر الحوار بشأن السياسات مع المجتمعات المحلية أمراً محورياً من أجل النجاح النهائي لبرنامج الطرق من أجل التنمية من خلال تعزيز الترتيبات المؤسسية السليمة لإدارة الطرق، وإدماج الشواغل الاجتماعية والبيئية، بما في ذلك المساواة بين الجنسين، في أشغال الطرق^(٢٦٩).

٣١٢ - ومن الأهداف الأولية لبرنامج الطرق من أجل التنمية أن تبلغ نسبة مشاركة النساء في القوى العاملة ٣٠ في المائة. ويهدف برنامج الطرق من أجل التنمية حالياً إلى زيادة هذه النسبة إلى ٥٠ في المائة من خلال تنفيذ استراتيجيته للمساواة بين الجنسين التي تشكل جزءاً من إطار الضمانات الاجتماعية للبرنامج.

إمكانية الحصول على المياه النظيفة وخدمات الصرف الصحي الجيدة

٣١٣ - أفاد تعداد السكان لعام ٢٠١٠ بأن ٣٤,١ في المائة من الأسر المعيشية لا تزال تستخدم مصادر مياه غير محسنة (بما في ذلك الآبار والينابيع والبحيرات والأنهار غير المشمولة بالحماية) تكون عرضة للتلوث وفي كثير من الأحيان تؤدي إلى انتشار الأمراض، ويوجد معظم هذه الأسر المعيشية في المناطق الريفية^(٢٧٠). ووفقاً للمصدر نفسه، فإن ٥٧ في المائة من السكان في المناطق الريفية يمكنهم الحصول على مياه شرب محسنة، بالمقارنة مع ٩١ في المائة في المناطق الحضرية.

(٢٦٧) المرجع نفسه.

(٢٦٨) الطرق من أجل التنمية، وثيقة المشروع لعام ٢٠١٢، الصفحة ١.

(٢٦٩) المرجع نفسه، الصفحة ٣.

(٢٧٠) تعداد سكان تيمور - ليشتي لعام ٢٠١٠، مديرية الإحصاءات الوطنية - المديرية العامة لتحليل السياسات والبحوث، وزارة المالية، ديلي، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠؛ الخطة الإنمائية الاستراتيجية للفترة ٢٠١١-٢٠٣٠، الصفحة ٧٩.

٣١٤ - والنوع الأكثر شيوعاً من خدمات الصرف الصحي هو "عدم وجود مرافق أو قضاء الحاجة في الأدغال" (٢٨ في المائة من الأسر المعيشية) ويعتمد ربع الأسر المعيشية (٢٥ في المائة) على مرافق مشتركة بين الأسر للمراحيض يشترك فيها العديد من الأسر المعيشية، مما يزيد من احتمال انتشار الأمراض. ويرتبط سببان من أهم أسباب وفيات الرضع والأطفال في تيمور - ليشتي - وهما عدوى الجهاز التنفسي السفلي ومرض الإسهال، ارتباطاً مباشراً بسوء مرافق الصرف الصحي والنظافة الصحية^(٢٧١).

٣١٥ - ومع ذلك، فقد قامت الحكومة ببعض التحسينات منذ بداية عام ٢٠١٠، سواء من خلال تنفيذ برامج الأهداف الإنمائية للألفية للقرى وتنفيذ الخطة الإنمائية الاستراتيجية. ووفقاً للتعداد السكاني لعام ٢٠١٠، فإن ٥٧ في المائة من سكان المناطق الريفية في تيمور - ليشتي يمكنهم الحصول على مياه شرب محسنة، و ٢٥ في المائة يمكنهم الحصول على مرافق صرف صحي محسنة. والمصدر الرئيسي لمياه الشرب في المناطق الريفية، هو آبار أو ينابيع غير مشمولة بالحماية (٢٥ في المائة)، مقارنة بالمناطق الحضرية، حيث يكون مصدر مياه الشرب هو الصنابير لدى الأسر المعيشية (٤٢ في المائة)^(٢٧٢). ويستخدم نحو ١٨ في المائة من الأسر المعيشية الريفية مرافق الصرف الصحي المحسنة بالمقارنة مع نسبة ٦١ في المائة في المناطق الحضرية. ويمكن لما نسبته ٢٥ في المائة من الأسر المعيشية الريفية الحصول على مرافق غسل اليدين بالصابون^(٢٧٣).

٣١٦ - وتحققت أيضاً تحسينات من حيث الزمن اللازم لجلب المياه في المناطق الريفية. فخلال الفترة ٢٠١١-٢٠١٢ أظهرت بيانات واردة من ١٧٩ ٨٧٨ من الأسر المعيشية التي تعيش في ١ ٩٥٤ قرية صغيرة أن نحو ٣٤ في المائة من الأسر المعيشية تقضي ٥ دقائق في جلب المياه النظيفة بالمقارنة مع ١٦ في المائة في تموز/يوليه ٢٠١٠. وتقضي نسبة ٢٨ في المائة من الأسر المعيشية ٣٠ دقيقة في جلب المياه النظيفة وتقضي نسبة ٣٨ في المائة أكثر من ٣٠ دقيقة في القيام بذلك. وبالرغم من أن هذه الأرقام ليست مصنفة حسب نوع الجنس، فهي تبين تحسناً كبيراً، حيث ازداد عدد المجتمعات المحلية في المناطق الريفية التي بإمكانها الوصول إلى المياه النظيفة في ٥ دقائق^(٢٧٤).

(٢٧١) المرجع نفسه.

(٢٧٢) تعداد عام ٢٠١٠، الخطة الإنمائية الاستراتيجية للفترة ٢٠١١-٢٠٣٠، الصفحة ٨١.

(٢٧٣) برنامج بيسيك (مقابلة مع جونا موت وأوسكار دا سيلفا)، معلومات مستندة إلى تعداد عام ٢٠١٠.

(٢٧٤) المرجع نفسه، وجرى الحصول على المعلومات أيضاً من حلقة العمل التشاورية التي نظمتها اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، ١٣-١٤ آذار/مارس ٢٠١٣.

٣١٧ - غير أن استمرار شبكات إمدادات المياه هذه كثيرا ما يمثل مشكلة، حيث يواجه العديد من المجتمعات المحلية صعوبات في تشغيلها وصيانتها^(٢٧٥). والإدارة الوطنية للمياه ومرافق الصرف الصحي هي الوكالة المسؤولة عن مشاركة المرأة الريفية في أفرقة إدارة المرافق. ودور أفرقة إدارة المرافق هو الحفاظ على المرافق من خلال إصلاح أنابيب المياه المكسورة وقياس هطول الأمطار، وجمع الأموال من الأسر المعيشية في المجتمعات المحلية من أجل صيانة مرافق الإمداد بالمياه النظيفة في كل قرية^(٢٧٦).

٣١٨ - ووفقا للبيانات المستقاة من المديرية الوطنية للمياه ومرافق الصرف الصحي التي بدأت العمل في عام ٢٠١٠، هناك حوالي ٧٧٨ قرية لديها أفرقة لإدارة المرافق (حوالي ٤٠ في المائة من مجموع القرى. ومن أصل ٢٦٢ ٧ من الأعضاء في أفرقة إدارة المرافق هناك ٣٣ في المائة من الإناث^(٢٧٧)). وللمرأة دور هام تضطلع به في صيانة مرافق إمدادات المياه النظيفة. ومن خلال أفرقة إدارة المرافق، تستطيع النساء الريفيات إدارة إمكانية حصولهن على المياه النظيفة. وقبل التصديق على ميزانية الدولة لعام ٢٠١٣، واجهت أفرقة إدارة المرافق عقبات في القيام بأنشطتها. ولا يعمل من المرافق بشكل كامل إلا ما نسبته ٣٥ في المائة فحسب، ويعمل ٤٥ في المائة منها بشكل جزئي بسبب الافتقار إلى الدعم والتمويل. وقد بحثت وزارة الأشغال العامة الحاجة إلى دعم إعادة تنشيط أفرقة إدارة المرافق وتحقيق الاستدامة فيها من أجل استدامة إمدادات المياه النظيفة على الأجل الطويل من خلال جعلها إحدى الأولويات الرئيسية للميزانية العامة للدولة لعام ٢٠١٣^(٢٧٨).

دعم الأنشطة الاقتصادية والأنشطة المدرة للدخل التي تضطلع بها المرأة

٣١٩ - تعمل الحكومة من خلال وزارة الدولة لسياسة التدريب المهني والتوظيف على إتاحة الفرص للنساء الريفيات للعمل لحسابهن الخاص وإنشاء مجموعات العون الذاتي من خلال مبادرات مختلفة لبناء قدرتهن بالشراكة مع معهد دعم تطوير الأعمال التجارية. وما برحت وزارة الدولة لسياسة التدريب المهني والتوظيف ومعهد دعم تطوير الأعمال التجارية يمولان دورات تدريبية لأرباب العمل وأصحاب الأعمال الحرّة من أجل دعم مجموعات الشركات

(٢٧٥) الخطة الإنمائية الاستراتيجية للفترة ٢٠١١ - ٢٠٣٠، الصفحة ٨٠.

(٢٧٦) رد وزارة الهياكل الأساسية على استبيان اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، آب/أغسطس ٢٠١٢.

(٢٧٧) SIBS - Sistema Informasaun Bee no Saneamento.

(٢٧٨) وزارة البنية الأساسية، آب/أغسطس ٢٠١٢، وبرنامج بيسيك، من حلقة العمل التشاورية للجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، آذار/مارس ٢٠١٣.

الصغيرة في المناطق الريفية، بما في ذلك مجموعات الشركات التي تملكها النساء^(٢٧٩). وبالإضافة إلى ذلك قدمت وزارة الدولة للتنمية الاقتصادية الخدمات الاستشارية لأعضاء المجموعات التعاونية ودربت ٣٠٥٩ مشاركة في المناطق الريفية^(٢٨٠).

٣٢٠ - وطورت وزارة التنمية الاقتصادية السابقة ومنظمة العمل الدولية معاً أنشطة من قبيل معارض المنتجات المحلية التي نُظِّم أولها عام ٢٠٠٨ وضمَّ ٥١ عارضةً، جلَّهن من النساء الريفيات. وارتفعت الإيرادات تدريجياً من ١٦١ ٢٤ دولار عام ٢٠٠٨ إلى ٣٠ ٢٤٥ دولار عام ٢٠١٢. ومولت وزارة التنمية الاقتصادية السابقة أيضاً منظمات نسائية بمبلغ يناهز ٣٠ ٠٠٠ دولار خصَّص للنساء بنسبة ١٠٠ في المائة. وإضافة إلى ذلك، تعاونت وزارة التنمية الاقتصادية السابقة مع منظمة العمل الدولية لوضع برنامج تدريبي لنحو ٥٠٠ مقاول، ٢٠٠ منهم من النساء يتنافسون في عمليات العطاءات وبرنامج تدريبي آخر لنحو ٦٠ متدرِّباً من أصحاب الأعمال الحرَّة، ١٥ امرأة و ٤٥ رجلاً^(٢٨١).

٣٢١ - وبناء على معلومات مستمدة من زيارات وزارة الدولة للمساواة بين الجنسين إلى المقاطعات بين عامي ٢٠٠٩ و ٢٠١٢، شاركت النساء في التعاونيات وفي مجموعات صغيرة لتربية الحيوانات، والخياطة، والزراعة، وتقديم القروض، والادخار، وذلك باستخدام رأس مالهنَّ الخاص وبدعم من المنظمات غير الحكومية المحلية ووزارة الدولة للمساواة بين الجنسين^(٢٨٢). (انظر الفرع المتعلِّق بالتحويلات النقدية في هذا التقرير).

برنامج التحويلات النقدية لوزارة الزراعة ومصائد الأسماك

٣٢٢ - أنشأت الحكومة عام ٢٠٠٨ "صندوق التنمية المجتمعية للزراعة"، وأشرفت وزارة الزراعة ومصائد الأسماك على تنفيذه بالتركيز على تنمية الأنشطة الزراعية للمجموعات النسائية، من قبيل تربية الحيوانات (الأبقار والجواميس والماعز والخنازير والدواجن)، ومشاريع إعادة التحريج، بما في ذلك أشجار جوز الهند، واستنبتات الشتلات الزراعية، ومشاريع برك تربية الأسماك. وبلغت أقصى ميزانية مخصصة لكل نشاط ٥ ٠٠٠ دولار. وفي

(٢٧٩) وزارة الدولة لسياسة التدريب المهني والتوظيف، حلقة عمل تشاورية بشأن التقريرين الدوريين الثاني والثالث عن تنفيذ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، ١٣ و ١٤ آذار/مارس ٢٠١٣.

(٢٨٠) ردُّ وزارة الدولة للتنمية الاقتصادية على أسئلة لجنة اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، آب/أغسطس ٢٠١٢.

(٢٨١) المرجع نفسه.

(٢٨٢) وزارة الدولة للمساواة بين الجنسين، مقابلة مع أرامندو دا كوستا رداً على أسئلة لجنة اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

عام ٢٠١١، بلغ عدد مجموعات النساء الريفيات التي استفادت من البرنامج ٧٩ مجموعة، أي ما يزيد عن ٩٥٠ امرأة بمتوسط ٨٥٠ دولار لكل مجموعة.

٣٢٣ - وتيسر وزارة الزراعة ومصائد الأسماك إمكانية الوصول إلى التكنولوجيا من خلال تأمين المساعدة العينية للمناطق الريفية (الجرارات أو الجرارات اليدوية)، واستفادت النساء أيضاً من ذلك (٨ مجموعات في ٥ مقاطعات). ويشمل البرنامج أيضاً دورات تدريبية، ولا سيما في ما يتعلق بالمنتجات الزراعية ذات القيمة المضافة^(٢٨٣).

المادة ١٥: المساواة أمام القانون

٣٢٤ - على الرغم من المادتين ١٦ و ١٧ من الدستور الوطني اللتين تنصّان على "الشمولية والمساواة" وعلى "المساواة بين المرأة والرجل"، ثمّة ظروف عدّة تحدّد من مشاركة المرأة واستفادتها من أجهزة القضاء الرسمية (ومن آليات القضاء التقليدية كذلك). ونظراً لأن أغلبية القضايا التي تعرضها النساء أمام المحاكم ترتبط بالعنف الجسدي، يُرجى الاطلاع على الجزء المتعلق بالعنف الجنساني من هذا التقرير.

٣٢٥ - وفي ما يتعلق بتمتّع ضحايا العنف العائلي من النساء بالعدالة، بيّنت دراسة حديثة أجرتها منظمة فوكوبرز 'Fokupers' غير الحكومية السبب الذي قدّمه العديد من الأشخاص لتبرير عدم الاتصال بالشرطة واللجوء إلى الإجراءات القضائية الرسمية وهو الخوف من أن يؤدّي القانون إلى انفصال الزوجين. فالنساء تصرّحن باستمرار أنهن لا يردن السجن لأزواجهن ومن الضروري أن توضح النوعية الاجتماعية أن هذا الأمر لن يكون نتيجة حتمية لاستدعاء الشرطة^(٢٨٤).

الأهلية القانونية

٣٢٦ - يعتبر سنّ القانون المدني عام ٢٠١١ أهمّ تحديث في ما يخص المساواة أمام القانون في المسائل المدنية، ويختلف هذا القانون اختلافاً كبيراً عن القانون المدني الإندونيسي الذي كان ساريّاً قبل ذلك. فبالإضافة إلى إرساء المساواة بين الزوجين (المادة ١٥٥٩) وتحديد السن الأدنى للزواج عند ١٧ سنة للرجال والنساء على حد سواء (المواد ١١٨/١٥٤٨ - ١٤٨٦/١٤٩٠)، لا يفرّق القانون المدني الجديد بين الرجل والمرأة فيما يتعلق بأهليتهما

(٢٨٣) ردّ وزارة الزراعة ومصائد الأسماك على أسئلة لجنة اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، ديلي، أيلول/سبتمبر ٢٠١٢.

(٢٨٤) 'Married-in and Married-out culture report'، نسرين خان وسلّمى حياتي، فوكوبرز، ديلي، نيسان/أبريل ٢٠١٢ الصفحة ٤٦.

القانونية، وبحقهما في إبرام العقود، ولا يجوز لأي منهما التنازل، كلياً أو جزئياً، عن أهليته القانونية (المادة ٦٦). وتؤكد المادة ٧٨ حكم المادة ٦٦ التي تحظر التقييد الطوعي للحقوق الشخصية.

٣٢٧ - وترتب على عدم وجود اختلاف في نظام الأهلية القانونية بين المرأة والرجل تمتعها بمركز المساواة المطلقة، سواء في ممارسة حقوقهما أو تنفيذ التزاماتهما المتعلقة بامتلاك الممتلكات والميراث والحقوق والواجبات بصفتهم زوجين أو والدين. ويتعامل القانون المدني مع المرأة والرجل كشخصين خاضعين للعلاقات القانونية، وهما سواء من حيث الأهلية القانونية وممارسة الحقوق^(٢٨٥).

إدارة الملكية الزوجية

٣٢٨ - ينص القانون المدني لعام ٢٠١١ أيضاً، في المادة ١٥٧٠، على حق أي من الزوجين في التصرف بممتلكاته، وله الحق أيضاً في القيام بأعمال الإدارة العادية لحوائجه وحوائج زوجته، أما أعمال الإدارة الباقية فتُمارس بموافقة الزوجين معاً.

٣٢٩ - وتنص المادة ١٥٧٤ على أن التصرف أو التكاليف بالملكية المشتركة التي يقع عاتق إدارتها على الزوجين يتطلب موافقتهم إلا فيما يتعلق بأعمال الإدارة العادية.

٣٣٠ - وقد أتاح الاستقصاء الديمغرافي والصحي للفترة ٢٠٠٩-٢٠١٠ جمع بيانات عن مشاركة النساء في اتخاذ القرار في الأسرة، وأكد أن غالبية القرارات المتعلقة بالملكية الزوجية وشراء الاحتياجات اليومية والاحتياجات الأساسية يتخذها الزوجان معاً^(٢٨٦).

السكن العائلي

٣٣١ - نص القانون المدني لعام ٢٠١١ على أنه ينبغي للزوجين اختيار سكنهما العائلي بناء على اتفاق مشترك (البند ١ من المادة ١٥٦١). وفي حال حصول خلاف بين الزوجين بشأن إقامة السكن العائلي أو تغييره، تصدر المحكمة حكماً بهذا الشأن (البند ٣ من المادة ١٥٦١).

٣٣٢ - بيد أن الممارسات العرفية تؤثر من الناحية العملية في الحق في اختيار السكن العائلي بموجب اتفاق. والمعتاد في الزواج التقليدي، بكل من الثقافتين التي تكون الإقامة فيها في بيت

(٢٨٥) ردّ وزارة العدل على أسئلة لجنة اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، ديلي، أيلول/سبتمبر ٢٠١٢.

(٢٨٦) الاستقصاء الديمغرافي والصحي للفترة ٢٠٠٩-٢٠١٠، ديلي، ٢٠١٠.

الأب أو تلك التي تكون الإقامة فيها في بيت الأم، أن يفرض على الرجل أو المرأة ترك بيت الأسرة والاتحاق بأسرة الزوج^(٢٨٧).

إمكانية اللجوء إلى القضاء

٣٣٣ - يُرجى الرجوع إلى الفقرة المتعلقة بإمكانية اللجوء إلى القضاء في الفرع المتعلق بالعنف الجنساني.

المادة ١٦: الزواج والحياة الأسرية

الزواج التقليدي وتنظيمه في القانون المدني

٣٣٤ - يعتبر الزواج مؤسسة مركزية في تيمور - ليشتي، وأساس التنظيم الاجتماعي. وفي الممارسات العرفية التقليدية، يُحتفل بالزواج من خلال نظم عشائرية أبوية أو أمومية. أما الممارسة العرفية التي تركز العلاقات بين أسرتي العروس والعريس فهي تبادل الهدايا، وتسمى بارلاكي 'barlake'. ويُنظم الزواج بحسب القواعد التقليدية (المعروفة باسم لسان 'lisan' - وهي مجموع معتقدات وقيم كل عشيرة) معظم جوانب الحياة الأسرية، بما في ذلك ملكية الممتلكات والطقوس الجنائزية ومواقع الدفن وأدوار البنين والبنات^(٢٨٨).

٣٣٥ - وينظم القانون المدني لعام ٢٠١١ الزواج ويصفه في المادة ١٤٦٧ على أنه "عقد بين شخصين من جنسين مختلفين ينويان تكوين أسرة من خلال مشاركتهم الحياة مشاركة تامة بموجب أحكام هذا القانون".

٣٣٦ - ويعترف القانون المدني بثلاثة أشكال للزواج بموجب البند ١ من المادة ١٤٧٥: الزواج المدني، أو الزواج الكاثوليكي، أو الزواج التقليدي. ولشكلي الزواج الأخيرين حكم الزواج المدني نفسه ما داما يتبعان مبادئ القانون المدني المقررة في المواد اللاحقة.

تسجيل كل الزوجات

٣٣٧ - يقضي القانون المدني لعام ٢٠١١ بتسجيل كل زوجات مواطني تيمور - ليشتي داخل البلد وخارجه (المادة ١٥٣٨) ليتم الاعتراف رسمياً بها. ويدعو البند ٣ من

(٢٨٧) نسرين خان وسلمى حياتي، Bride-Price and Domestic Violence in Timor-Leste، نيسان/أبريل ٢٠١٢، الصفحتان ٢٤ و ٢٩.

(٢٨٨) نسرين خان وسلمى حياتي، Bride-Price and Domestic Violence in Timor-Leste، نيسان/أبريل ٢٠١٢، الصفحة ٢٣.

المادة ١٥٤٢ إلى تسجيل الشهادة على الزواج التقليدي من زوجة واحدة. وسيتم تنظيم الزيجات بتسجيلها للدولة رفض بعض أنواع الزيجات التي قد تثير القلق مثل الزواج بأكثر من امرأة والزواج من القصر.

٣٣٨ - وساهمت الكنيسة الكاثوليكية في مكافحة تعدد الزوجات من خلال مراقبة تسجيل الزيجات ودعم الزواج بزوجة واحدة، بالشكل المذكور في القانون المدني. وبهذا الصدد، ينصّ البند ١ من المادة ١٥٤٢ على أنه ينبغي على كاهن الرعية عند قيامه بعقد أي زواج كاثوليكي في تيمور - ليشتي أن يرسل نسخة عن سجل رعية الكنيسة إلى دائرة التسجيل المدني لتسجيل الزواج في السجل المدني.

السن القانونية الدنيا للزواج

٣٣٩ - ثمة تمييز بين النساء والرجال فيما يتعلق بالسن الدنيا للزواج في القانون المدني الإندونيسي الذي كان ساريًا في السابق (١٥ سنة للإناث و ١٨ سنة للذكور وفق المادة ٢٩)^(٢٨٩).

٣٤٠ - وتسمح المادة ١٥٠٠ من القانون المدني بزواج أي فرد عمره أقل من ١٧ عامًا وأكثر من ١٦ عامًا، على أن يسمح بذلك أبواه أو وليّ أمره (المادة ١٤٩٣). ويحظر الزواج لمن هم دون ١٦ عامًا (المادة ١٤٩٠)^(٢٩٠).

خطوبة الصغار وزواج القصر

٣٤١ - على الرغم من رفع السن القانونية الدنيا للزواج، يظهر الاستقصاء الديمغرافي والصحي للفترة ٢٠٠٩-٢٠١٠ تراجعًا ملحوظًا في متوسط سن الزواج مقارنة بالعقود القليلة الماضية من ٢٢ عامًا للنساء اللواتي تتراوح سنّهن اليوم بين ٤٥ و ٤٩ عامًا إلى ٢٠,٦ عامًا للنساء اللواتي تتراوح سنّهن اليوم بين ٢٥ و ٢٩ عامًا. وهذا اتجاه معاكس لما يجري عادة في البلدان التي تشهد تغييرات اجتماعية وزيادة في نسبة الالتحاق بالمدارس مما يؤدّي عادة إلى تأخر سن الزواج^(٢٩١).

٣٤٢ - ويمكن تفسير ذلك في نظام المهر المقبول لدى بعض المجتمعات المحلية في تيمور - ليشتي، حيث يدفع الرجل مهرًا لعائلة العروس المحتملة، الأمر الذي قد يؤثّر في

(٢٨٩) وثيقة أساسية موحّدة لعام ٢٠٠٧، الزواج - السن الدنيا، الصفحة ١٥٥.

(٢٩٠) رد وزارة العدل، تموز/يوليه ٢٠١٢ ومجموعة برلمانيات تيمور - ليشتي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢.

(٢٩١) الاستقصاء الديمغرافي والصحي للفترة ٢٠٠٩-٢٠١٠، الصفحة ٨٢.

الزواج المبكر بين النساء لأن الرجل الذي يتزوج امرأة حامل ليس ملزماً بدفع مهر لعائلتها قبل الزواج^(٢٩٢).

مكافحة تعدد الزوجات

٣٤٣ - وبينما يعترف القانون المدني بثلاثة أشكال للزواج إلا أنه ينبغي أن تكون كلّها للارتباط بزوجة واحدة بحسب البند ١ من المادة ١٤٧٥. ولكن تعدد الزوجات لا يزال ممارسة شائعة، وخاصة من خلال الممارسات التقليدية. وتشير بيانات مستمدة من الاستقصاء الديمغرافي والصحي للفترة ٢٠٠٩-٢٠١٠ إلى أن ٢ في المائة من النساء المتزوجات حالياً هن في زيجات متعددة الزوجات. وتشير البيانات أيضاً إلى أن احتمال وجود النساء في الفئة العمرية الأصغر (١٥-١٩ عاماً) والفئة العمرية الأكبر سنّاً (٤٠-٤٩ عاماً) في زيجات متعددة الزوجات أكبر من احتمال وجود النساء اللواتي تتراوح أعمارهن بين ٢٠ و ٣٩ عاماً. فعلى سبيل المثال، تقارب نسبة النساء من الفئة العمرية ٤٠-٤٩ عاماً في الزيجات المتعددة الزوجات ٣ في المائة، مقارنة بنسبة ١ في المائة للنساء من الفئة العمرية ٢٠-٢٤ عاماً^(٢٩٣).

٣٤٤ - وكان موضوع تعدد الزوجات أحد المواضيع الرئيسية التي ناقشتها خطة عمل المؤتمر الوطني النسائي للفترة ٢٠٠٨-٢٠١٢، لأنهما من الممارسات التي ترسخ العنف الجنساني وتزيد من حدته. وأعرب المؤتمر النسائي عن أن تعدد الزوجات يؤدي إلى الطلاق وانعدام الاستقرار الاقتصادي، كما أنه يؤدي إلى الإحباط والمشاكل النفسية لدى النساء والأطفال الأمر الذي قد يفضي إلى العنف المتري^(٢٩٤).

الأسرة والميراث وحقوق الملكية

٣٤٥ - وفق الأعراف التقليدية، لا يعتبر الزواج ارتباطاً بين فردين وإنما يتضمّن مجموعة من العلاقات والواجبات بين الأسرتين الممتدتين - المسماة أوماني 'umane' لأسرة الزوجة وفيتوسان 'fetosan' لأسرة الزوج.

(٢٩٢) المرجع نفسه.

(٢٩٣) المرجع نفسه الصفحة ١١٣.

(٢٩٤) المؤتمر الوطني النسائي لتي مور - ليشتي، خطة عمل للفترة ٢٠٠٨-٢٠١٢، النساء والقطاع الثقافي، النشاط ٥، الصفحة ٩.

٣٤٦ - ويناسب تعريف العائلة الوارد في المادة ٣ من قانون مكافحة العنف المتزلي هذا السياق من خلال تفسيره الواسع لمفهوم العائلة. وتنص المادة ١٤٦٦ من القانون المدني على أن الزواج والقرابة والمصاهرة والتبني هي من العلاقات القانونية.

٣٤٧ - ونتيجة لذلك، وعلى الرغم من أحكام القانون المدني، لا يزال نظام الميراث يتبع النظامين الأبوي والأمومي، ولا سيما في المناطق الريفية (يُرجى الاطلاع على التقرير الأولي - ممارسة المرأة لحقها في التمتع بملكية الأراضي)^(٢٩٥).

الميراث وفق القانون المدني

٣٤٨ - بموجب القانون المدني لعام ٢٠١١، للنساء والرجال الأهلية نفسها في مسائل الميراث، أي الأحقية نفسها لوراثة أو تلقي عقار بموجب القواعد الخاصة بالوراثة الثالثين والموصى لهم وحق التمثيل (المادتان ١٨٩٦ و ١٩٠٣). وبموجب المادة ١٨٩٧، لا يستثنى القانون من الحق في الميراث كل الأشخاص الذين ولدوا أو لم يولدوا بعد عند حصر الميراث. ويعرّف القانون الوراثة أيضاً، ويحدّد النظام الذي يدعون بموجبه وراثة، دون تمييز بين الرجال والنساء^(٢٩٦).

العلاقات القائمة بحكم الواقع

٣٤٩ - في ما يخص حقوق الملكية في العلاقات القائمة بحكم الواقع أو تلك القائمة بالتراضي، فمن وجهة النظر الثقافية يقال عن الرجل والمرأة اللذين يعيشان مع بعضهما أنهما قد اتخذ كلاهما الآخر خليلاً، ويُعتبر هذا النوع من المساكنة شكلاً من أشكال الزواج، إلا أنه لا يكتسي طابعاً ملزماً ولا ينطوي على الالتزامات والواجبات التي تربط أسرتي الطرفين بموجب الزواج^(٢٩٧). وبالتالي، ربما يكون حقهما في ملكية الممتلكات ضعيفاً.

٣٥٠ - وفي ما يعترف قانون مكافحة العنف المتزلي بالشركاء بحكم الواقع على أنهم من أفراد العائلة بموجب المادة ٣ (ب)، يستثنى القانون المدني من تعريفه للعائلة. وقد ساور القلق فريق العمل المعني بالجنسانية وقانون الأراضي لعام ٢٠٠٩ بشأن حماية حقوق الشركاء

(٢٩٥) المرجع نفسه الصفحة ٢٩.

(٢٩٦) ردّ وزارة العدل على أسئلة لجنة اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، ديلي، أيلول/سبتمبر ٢٠١٢.

(٢٩٧) نسرين خان وسلمى حياتي، Bride-Price and Domestic Violence in Timor-Leste، نيسان/أبريل ٢٠١٢، الصفحة ٢٣.

بحكم الواقع وأوصى أن يمنحهم القانون المدني قيد الإعداد حقوقاً مساوية لحقوق الأزواج في الزواج المدني، بما في ذلك ما يتعلق بالأراضي وحقوق الملكية بموجب القانون^(٢٩٨).

اختيار الزوج

٣٥١ - على الرغم من أن ممثلي أسرتي الزوجين يتولون، في أكثر نظم الزواج التقليدي محافظة، مسؤولية إجراء المناقشات المتعلقة بتبادل الهدايا التي لا يشارك فيها الزوجان المعنيان سواء في تقاليد النظام الأمومي أو الأبوي، يُسمح للأزواج الشباب عموماً باختيار شركاء حياتهم^(٢٩٩). وعلاوة على ذلك، تجدر الإشارة إلى أن الممارسات في الزواج التقليدي تتطور لتصبح أكثر تشاركية.

٣٥٢ - ووفقاً للدستور، لكل فرد الحق في اختيار من يريد كزوج/زوجة/شريك/شريكة بناء على قرار حر، وتراعى في الاختيار مصالح كلا الطرفين^(٣٠٠). وقد حدثت تغييرات، حيث يرجح أن يكون الجيل الجديد حراً في اتخاذ القرار واختيار من يريد الزواج منه مقارنة بالأجيال الأكبر سناً. ومع ذلك، يظل هذا الجيل يتحمل الالتزامات المتعلقة بتبادل الهدايا (barlake) أو بالقواعد التقليدية بالنسبة للموت والجنائز (lisan).

حقوق الزوجين ومسؤولياتهما

٣٥٣ - ينص القانون المدني على المساواة بين الزوجين والإدارة المشتركة لشؤون الأسرة. وتعني المساواة في الحقوق والواجبات أن كلا الزوجين سيتفقان على تسيير الحياة المشتركة - المادة ١٥٥٩. وسواء تعلق الأمر بالأمتعة الشخصية أو الأملاك التي تنجم عن الزواج، يقرر القانون المساواة بين الزوجين سواء في الحقوق أو الواجبات. وتنص المادة ١٥٦٠ على أن "الزوجين يلتزمان الواحد تجاه الآخر بالوفاء بواجبات الاحترام، والإخلاص، والتعايش، والتعاون، والمساعدة"^(٣٠١).

٣٥٤ - وتشير المادة ١٥٦٢ إلى "الالتزام بتقديم المساعدة والدعم المتبادل والمسؤوليات المشتركة المتعلقة بالحياة الأسرية". وتنص المادة ١٥٦٤ على أن "واجب المساهمة في تحمل

(٢٩٨) فريق العمل المعني بالجنسانية وقانون الأراضي، Working Group; Strengthening Women's Rights to Land and Property: Recommendation to the Draft RDTL Civil Code 13، شباط/فبراير ٢٠٠٩، الصفحة ٢.

(٢٩٩) Nasrin Khan and Selma Hyati, Bride-Price and Domestic Violence in Timor-Leste, April 2012, p. 41

(٣٠٠) رد وزارة العدل على استبيان اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، تموز/يوليه ٢٠١٢.

(٣٠١) المرجع نفسه.

أعباء الحياة الأسرية من مسؤولية الزوجين معا [...]“. وترد القواعد المتعلقة بإدارة الأصول الخاصة والعامة وطرائق تطبيقها في المادتين ١٥٧٠ و ١٥٧٣، اللتين تشترطان موافقة كلا الزوجين للتصرف في الممتلكات غير المنقولة أو رهنها (المادة ١٥٧٥)^(٣٠٢). وجدير بالاهتمام أن القانون المدني لعام ٢٠١١ يتضمن أيضا حكما محمدا، يرد في المادة ١٥٦٩، بشأن حرية الزوجين معا في ممارسة أي مهنة أو نشاط دون موافقة الزوج الآخر.

٣٥٥ - ومع ذلك، يكون الزوج، في الثقافة التقليدية، سواء في المجتمعات المحلية المبنية على النظام الأبوي أو الأمومي، هو رب الأسرة، وبالتالي، فهو المسؤول عن كسب المال؛ فيما تعتنى الزوجة بالمتزل، وترعى الأطفال، و تساعد الزوج في الحقل في الأوقات التي تكثر فيها الأشغال. ويجوز للزوجة أيضا كسب المال من خلال مزاولة نشاط ثانوي (نسخ ثوب التايس (ta'is)، أو بيع الوقود، أو العمل بأجر)، ولكن دورها في البيت لا يصير أقل بفعل مزاولة ذلك النشاط^(٣٠٣).

الطلاق

٣٥٦ - ينص القانون المدني على الطلاق في المادة ١٦٥٠ - حيث "يجوز أن يطلب الزوجان معا أو أحدهما الطلاق من المحكمة، ويكون الطلب في الحالة الثانية مبنيا على الإخلال التقصيري بالواجبات الزوجية". ويكون تقسيم الممتلكات مرتبطا بنظام الملكية الذي تم اختياره للزوج والطابع التوافقي للمنازعة أو الطلاق^(٣٠٤).

فترة الانتظار قبل الزواج من جديد بعد الطلاق و وفاة أحد الزوجين

٣٥٧ - ينص القانون المدني على حكم بشأن فترة الانتظار الواجبة قبل الزواج من جديد بعد الطلاق أو وفاة أحد الزوجين (الزمن الفاصل بين الزوجين) والمحددة في ١٨٠ يوما بالنسبة للرجل و ٣٠٠ يوم بالنسبة للمرأة (المادة ١٤٩٤)^(٣٠٥). ويسمح القانون للمرأة بأن تتزوج بعد ١٨٠ يوما إذا حصلت على "تصريح قضائي يؤكد أنها ليست حاملا؛ أو إذا

(٣٠٢) المرجع نفسه.

(٣٠٣) Nasrin Khan and Selma Hyati, *Bride-Price and Domestic Violence in Timor-Leste*, April 2012, p. 40

(٣٠٤) المرجع نفسه.

(٣٠٥) المرجع نفسه مجموعة برلمانيات تيمور - ليشتي، تشرين الثاني/نوفمبر.

لم يكن لديها طفل، بعد حل عقد الزواج السابق أو التصريح ببطلانه أو إلغائه“
(المادة ١٤٩٤-٢)^(٣٠٦).

٣٥٨ - وقد يكون هذا الاختلاف في الزمن الفاصل بين الزوجين بين الرجل والمرأة منبثقا عن العقيدة الاجتماعية المتعلقة بالترمل، إذ يفرض القانون ”الحداد الرسمي“ في الفترة بين فسخ عقد الزواج السابق وإبرام عقد الزواج الجديد. وقد يكون الهدف منه هو تجنب اختلاط الأنساب أو تضارب افتراضات الأبوة القانونية في ما يتعلق بالطفل المولود في الفترة التي تلي إبرام عقد الزواج الثاني^(٣٠٧).

٣٥٩ - وحسب الممارسات العرفية في تيمور - ليشتي، تكون فترة الانتظار الاعتيادية التي يتعين على المرأة أو الرجل احترامها قبل الزواج من الجديد بعد وفاة أحد الزوجين هي سنة واحدة (٣٦٠ يوما على الأقل). ويمثل إكمال أسرة الزوج (فيتوسان) وكذلك أسرة الزوجة (أوماني) لجميع المراسم (”لسان“ بالنسبة للموت والجنائز)، نهاية الحداد و يُمنح للأرمل أو الأرملة الحق في بدء حياة جديدة.

٣٦٠ - وتمثل ممارسة عرفية شائعة أخرى بعد وفاة أحد الزوجين لا يشملها القانون المدني ولا يتناولها في إعادة التنزويج القسري للأرملة/الأرمل من أخ أو أخت الزوج المتوفى أو الزوجة المتوفية^(٣٠٨).

(٣٠٦) المرجع نفسه.

(٣٠٧) رد وارد من وزارة العدل، تموز/يوليه ٢٠١٢.

(٣٠٨) إسهامات قدمها المجتمع المدني وأمين المظالم لحقوق الإنسان والعدالة خلال حلقة العمل التشاورية بخصوص تقرير اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، المعقودة في ديلي في ١٤ آذار/مارس ٢٠١٣.